جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٧٤)

بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية

سبتمبر ١٩٩٢

بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية

المحتويـــــات

مقدمة عامـــة :

الفصـــل الاول

دور القطاع الصناعـى فى التجارة الخارجية

١ ـ ١ : مقدمـــــة
١ ـ ٢ : الصادرات والنمو الصناعـــى
١ ـ ٣ : أهمية الصادرات الصناعية فى التجارة الخارجيـــة
١ ـ ٣ ـ ١ : تطور قيمة الصادرات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصـــرى
١ ـ ٣ ـ ٢ : تطور قيمة الصادرات الصناعية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصـــرى
١ ـ ٣ ـ ٣ : الاهمية النسبية للصادرات الصناعية حسب درجـة تصنيعهـا
١ ـ ٤ : الواردات من السلع الصناعيـــة
١ ـ ٤ ـ ١ : تطور قيمة الواردات ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى
١ ـ ٤ ـ ٢ : الاهمية النسبية لنوعية الواردات المختلفـــة
١ ـ ٥ : الفجوة المتزايدة فى الميزان التجارى ودور القطاع الصناعى فى تحديد حجمها
١ ـ ٥ ـ ١ : الفجوة بين الصـادرات والواردات الاجماليـــة
١ ـ ٥ ـ ٢ : الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعيـــة

الفصل الثانـــى

الخدمات الصناعية ودورها فى تطور الصادرات المصريـة

٢ ـ ١ : مقدمـــــة
٢ ـ ٢ : ضبط جـودة الانتـــاج
٢ ـ ٢ ـ ١ : تعريف الجـــودة
٢ ـ ٢ ـ ٢ : أساليب وطرق الفحص والرقابـة على الجـــودة

٢ ـ ٣ : المواصفـــات القياسيـــــة

٢ ـ ٤ : التدريب الصناعـــــى

٢ ـ ٤ ـ ١ : مفهـــوم التدريـــــب

٢ ـ ٤ ـ ٢ : أهمية تحديد الاحتياجات التدريبيـــة

٢ ـ ٤ ـ ٣ : التدريب المهنى فى مصـــــر

الفصـــــل الثالـــــث

الاطار المؤسسى لقطـــاع التصديـــر فى مصـــــر

٣ ـ ١ : الادوار المؤسسيه فى تنمية الصادرات الصناعية ـ مراجعات هامـــه

٣ ـ ٢ : الجوانب المؤسسيه لمشاكل الصادرات الصناعية المصرية

٣ ـ ٣ : تقييم أدوار بعض مؤسسات خدمة وتدعيم الصادرات الصناعيه المصريـــة

٣ ـ ٣ ـ ١ : مؤسسات تخطيط ورسم السياسات التصديرية

٣ ـ ٣ ـ ٢ : مؤسســـات التجارة الخارجيـــــة

٣ ـ ٣ ـ ٣ : مؤسســـات تنمية وترويج الصـــادرات

٣ ـ ٣ ـ ٤ : مؤسســـات خدمـــات تمويليـــه

٣ ـ ٣ ـ ٥ : مؤسســـات خدمـــات المعلومـــات

٣ ـ ٣ ـ ٦ : مؤسســـات خدمات النقل والشحن الجوى والبحـــرى

٣ ـ ٣ ـ ٧ : مؤسســـات تدريب وتأهيل انتاجـــى

٣ ـ ٣ ـ ٨ : مؤسســـات رقابة وفحص الصـــادرات الصناعيـــه

٣ ـ ٣ ـ ٩ : تجمعـــات نوعيـــه ، مهنيه ونقابيـــه

٣ ـ ٤ : ملاحظـــات ختاميـــــه

الفصل الرابع

نحو استراتيجية قومية لتنمية الصادرات المصرية

٤ ـ ١ : مقدمة

٤ ـ ٢ : البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر ٠

٤ ـ ٢ ـ ١ : السمات العامة للبناء التنظيمى لقطاع التصدير

٤ ـ ٢ ـ ٢ : هيئات ترويج الصادرات فى مصر

ـ مركز تنمية الصادرات المصرية

ـ الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية

ـ التمثيل التجارى

٤ ـ ٣ : اطار تنظيمى مقترح لقطاع التصدير المصرى

٤ ـ ٤ : حزمة السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية

ـ فى مجال الضرائب

ـ فى مجال الجمارك

ـ فى مجال اسعار الصرف

ـ فى مجال تمويل الصادرات

٤ ـ ٥ : استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية ـ خطوط عامة ٠

مقدمـــه عامـــة :

لقد بات الاقتصاد المصرى كيانا غير فعال ومؤثر فى حركتى النمو والتبادل العالميين مما كان له أثره الكبير فى انحسار مسيرة التنمية به وذلك رغم جهـــود التنمية التى امتـد عمرها الى مايزيد عن ربع قرن • فقد عجزت تلك المسيرة التنموية الطويلة عن تحقيق ما حققته دول نامية أخرى من نفس انتاجية متخصصة ، استطاعـــت أن تضـع اقتصادها فى مرحلة التأهب والانطلاق التنموى (مثل حالات كوريا الجنوبية الهند ـ البرازيل ••الخ) • وانتهى المقام بالاقتصاد المصرى الى ان أصبح أكثر عالة على النمو العالمى دون أن يلعب دورا مؤثرا فيه • فتفاقمت ديونه الخارجيـة بحكم العجز المتزايد فى معاملاته الاقتصادية الخارجية كنتيجة طبيعية لصيرورته اقتصادا ينتج أقل مما يستهلك ، وعجزه عن بناء جهاز انتاجى قادر على المساهمة فى حركتـــى النمو والتبادل الدوليين • ومن ثم أصبح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصـــرى وما يرتبه من أوضاع الاستدانة الخارجية المتزايدة وغيرها ، من السمات المميزة للاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة • ومن المؤكد استمرار الحال مع تفاقمه مالم تعالـــــج المشاكل الجذرية فى البناء الاقتصاد المصرى •

ان القضية الاساسية للاقتصاد المصرى والتى يجب ان تحظى باهتمام المخطط المصرى ، هى كيف يعاد بناء الاقتصاد المصرى على أساس الدور الفاعل والمؤثـــر فى حركتى النمو والتبادل الدوليين ، بما يساعد على فتح مجالات وأفق جديدة وذات مردود ايجابى على مسيرة التنمية المصرية ؟ • وبعبارة أخرى أدق ، كيف يمكن رســم سياسة فعاله للتنمية المصرية على اساس التوجه نحو التصدير ؟ • ذلك ان القـدرة على التصدير هى الباب الاوسع والوحيد للدخول الى التنمية المعاصرة التى تعتمـد الى حد كبير على المحتوى التكنولوجى الذى يجسد مفاهيم التنمية الاساسية فى رفـــع

معدلات الاستفادة من الموارد المتاحة ووضع يد المجتمع على مايمكن ان يطلق عليه موارد جديدة • واذا كان للمخطط الوطنى القدرة الى حد كبير فى تحديد وارداته كما ونوعا ، الا ان قدرته على تحديد صادراته تتضاءل الى حد كبير • ذلك أن الامر يتوقف فى النهاية على مدى أهمية منتجاته للنمو فى الدول الاخرى ، مما يجعل منشأ الطلب عليها خارجيا • ومن هنا تكمن خطورة عملية اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى فى ظل التوجه للاسواق الخارجية • وتصبح عملية صياغة برامج محددة للتصدير موضحا بها دور ومهام القطاعات والوحدات الانتاجية المختلفة ، هى جوهر خطة التنمية التى يتحدد على أساسها برامج الاستثمار والتأهيل الانتاجى (الصناعى) ، وبالتالى حجم ونوعية الواردات ..الخ • ومن هنا تتشكل الازرع الطويلة للخطة فى رسم وتشكيل البنيان الانتاجى للمجتمع بالشكل الذى يساعد على خلق وتطوير القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى• ومالم يتحقق ذلك تصبح كل اجهزة تنمية وتطوير الصادرات ومايبذل من خلالها من مال وجهد ووقت غير ذات معنى أو مردود ايجابى مؤثر • ذلك أن اجهزة تنمية الصادرات مهما أحسن تنظيمها وبذلت من جهد فى مجالات الرقابة والترويج للصادرات ، تظل عاجزة عن تحقيق اهدافها ، مالم تقوم على اساس انتاجى متطور ومحل طلب متزايد فى الاسواق الخارجية • فالدخول الى الاسواق الخارجية لم يعد عملية سهلة أو مزاجية ، بل اصبحت عملية علمية معقده ، يبرز من خلالها أثر الجهود الحقيقية المبذولة فى تنمية :

- المنتجات والاسواق والتعريف بهما •
- قاعدة قوية من خدمات المعلومات التجارية المتعلقه بالاسواق الخارجية •
- قاعدة قوية من الخدمات المساعدة للمصدرين والتى تساعد فى زيادة خبرتهم الفنية
- قاعدة قوية وفعالة للانشطة الترويجية الخارجية •
- جهاز مصرفى فعال ومرن •

والحديث عن كل ذلك يحتم وجود هيئة قومية لتنمية الصادرات تضطلع بمسئولية رسم استراتيجية او سياسية قومية للتصدير ، ويتم تفريغهما فى برامج زمنية محددة تلتزم بها مختلف قطاعات واجهزة الدولة الادارية ، وكذلك المؤسسات الانتاجية التى تشملها تلك البرامج • وتعتمد تلك الهيئة القومية للصادرات على جهاز قوى لتنمية الصادرات يتم بناؤه مؤسسيا وتشريعيا بالشكل الذى يتفق وأهمية هذا الهدف المحورى فى بناء الاقتصاد القومى • ومن هنا تكتسب هذه الدراسة اهميتها فى فتح المجال امام العديد من الدراسات والبحوث الجادة والتى تستلزمها هذه القضية •

وكما كان مخطط لهذه الدراسة فى اطارها الاساسى ، فأنها تهدف الى التعرف على حجم ودور القطاع الصناعى المصرى فى التجارة الخارجية مع دراسة أهم المعوقات التى تقابل تشجيع وتنمية الصادرات المصرية المصنعة ، وتقييم الاطار المؤسسى الذى يحكم هذا النشاط مع اقتراح السياسات الاقتصادية والأدارية والتنظيمية التى يمكن ان تساهم فى تشجيع وتطوير تلك الصادرات • وعلى ذلك فلم يكن من المخطط للدراسة الحالية ان تتعرض لمشكلات دراسة الاسواق الخارجية وذلك لقناعتنا بأنها جديرة بأن تفرد لها العديد من الدراسات الخاصة بها • وتمشيا مع هذا التصور العام لهدف البحث فقد جرى التركيز على بعض الجوانب التى ارتآها فريق البحث هامة واساسية فى المرحلة الحالية التى تراجع فيها توجهات السياسة الاقتصادية المصرية نحو التصدير والاسواق العالميه • ومن أهم هذه الجوانب ، الخدمات الصناعية من جودة ومواصفات قياسية للمنتج • ذلك أن اهم المعوقات والعقبات الفعلية امام تنمية وزيادة الصادرات المصرية تكمن فى ضعف جودة المنتج المصرى وسوء المواصفات القياسية التى تجعل المستورد الاجنبى للسلع المصرية يتردد كثيرا فى الارتباط مع المصدر المصرى ، رغم احتياجه الشديد للسلع والمنتجات المصرية • وهذا ماتم معالجته فى الفصل الثانى من الدراسة بالاضافة الى اهمية التدريب الصناعى والمهنى وكيف يمكن تقدير الا حتياجات •

التدريبية • واهتم الفصل الثالث بالاطار المؤسسى لقطاع التصدير المصرى بهدف دراسة مدى كفاءة المؤسسات التى تقوم على تنمية وتدعيم الصادرات المصريـــــة وأساليب تطوير عملها ، فى حين استهدف الفصل الرابع والاخير محاولة اقتـــراح البدائل التنظيمية للاطار أو البناء المؤسسى لقطاع التصدير ، وذلك ضمن استراتيجية قومية لتنمية الصادرات المصرية مع اقتراح مايمكن عمله فى المرحله الحالية من خـــلال السياسات الضريبية والجمارك وسعر الصرف •• الخ • وأخيرا يجب ان نشير الـــى ان كل ذلك كان يستلزم البدء بصوره عامة توضح دور القطاع الصناعى فى تجـــارة مصر الخارجية بهدف تنمية مسئولية هذا القطاع فى تحديد حجم الفجوة المتزايـــدة فى الميزان التجارى المصرى ، وهذا هو ماتم تحقيقه فى الفصل الاول من الدراسة •

واذ يشكر الباحث الرئيسى جميع الزملاء بالفريق البحثى سواء من داخـــل المعهد أو من خارجـه ، على هذا الجهد ، فأننا نأمل أن تتواصل الدراســـات والبحوث فى هـــذه القضية المحورية للتنمية المصرية ومستقبل الاقتصاد المصرى •

واللـــه الموفـــق))

الباحث الرئيسى

أ •د • فتحى الحسينـــى

الفصـــــــل الاول

دور القطـــاع الصناعى فى التجارة الخارجيـــة

أ ـ ١ : مقدمـــة :

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيراً فى التنمية الاقتصادية حيث تعتبر احـــدى المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تتأثر بالاستهلاك والاستثمار وتؤثر على الدخل القومى وبالتالى متوسط دخل الفرد • وتخدم التجارة الخارجية جميع القطاعات الاقتصادية حيث تساهم فى التخلص من فائض الاقتصاد القومى وفتح اسواق جديدة وسد احتياجات الاقتصاد القومى من السلع ومستلزمات الانتاج •

فالتوسع فى التجارة الخارجية ليس هدفاً فى حد ذاته وانما هو هدف مرغوب فيـه لانه يساعد الدول من تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو والدخل القومى ويتـمثل ذلك فـى تنمية الصادرات وتقليل الواردات لتحقيق التوازن الاقتصادى ، حيث تؤكد العديد مـــن الدراسات الاقتصادية ان هناك علاقة طردية بين معدل نمو الصادرات ومعـدل النمـــو الاقتصادى •

ولقد أثبتت تجارب الدول النامية التى اتبعت استراتيجية تشجيع الصادرات انهـــا تساعد على دفع النمو الاقتصادى على نحو اسرع مما يتحقق فى ظل استراتجية الاحـــلال محـل الورادات •

ويلاحظ ان الدول الناميه تتجه الى زيادة صادراتها من السلع المصنعة والسلع نصف المصنعة الى الدول المتقدمة بدلا من اعتمادها على صادراتها من المواد الاولية فقـــط الا ان هذه المنتجات لم تشكل حتى عام ١٩٥٥ سوى نسبة ١٠٪ من اجمالى الصادرات عدا الوقود ، ارتفعت الى ٢٠٪ عام ١٩٦٠ ، ثم بلغت مايفوق على ٥٠٪ فى عام ١٩٨٠ (١)

---

(١) الشمال والجنوب ، برنامج من اجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقله المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية ، ترجم الى اللغة العربية بواسطة د • زكريا نصر واخرين بتكليف مـــن الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٤٧ •

وقد بلغت قيمة واردات الدول الصناعية من الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة ٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٨ مقابل تدفق تجارى فى الاتجاه المضاد تبلغ قيمته ١٢٥ مليار دولار (١) . وذلك لان صادرات الدول النامية تتأثر بصورة مباشرة بمعدلات النمو فى الدول الصناعية وكذلك تتأثر بمستوى الحماية فى العالم الصناعى .

ويهدف هذا الجزء الى بيان دور القطاع الصناعى فى التجارة الخارجية وتطوره عبر السنوات الماضية وذلك بدراسة الحجم والهيكل السلعى للتجارة الخارجية للسلع الصناعية مع رصد أى تطورات هيكلية يمكن ان تساعد فى دعم الصادرات الصناعية .

ولذلك يتناول هذا الجزء النقاط التالية :

* الصادرات والنمو الصناعى .
* أهمية الصادرات الصناعية فى التجارة الخارجية
  - تطور قيمة الصادرات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى .
  - تطور قيمة الصادرات الصناعية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى .
* الورادات من السلع الصناعية .
  - تطور قيمة الواردات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى
  - الاهمية النسبية لنوعية الواردات المختلفة .
* الفجوة المتزايدة فى الميزان التجارى ودور القطاع الصناعى فى تحديد حجمها .
  - الفجوة بين الصادرات والواردات الاجمالية .
  - الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

١ــ ٢ الصادرات والنمو الصناعـى :

ان تحقيق التنمية الصناعية فى الدول النامية يتطلب بصفة عامة دفعة قويـــة للوصول الى مرحلة الانطلاق الذاتى التى نادى بها روستو Rostow فى نظريـــته ٠ للمراحل ، وبالتالى تزايد الاهتمام بقضايا التنمية الصناعية بعد الحرب العالمية الاولى ووجد أن هناك تيارين ٠٠٠ يرى التيار الاول ان الاسلوب الامثل لدفع التنميـــة الصناعية فى الدول النامية هو تبنى استراتيجية النمو المتوازن واهم مؤيديها همـــا روزنشتين ــ رودان Rosentine - Roden ونيركسه Nurkuse ويستندون فى تأييدهم للدفعة القوية الى فكرة ضيق نطاق حجم السوق الداخلى نتيجة لضعف القوى الشرائية لضعف الانتاج الذى يترتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى مما يؤدى الـى ضعف الحافز لدى المستثمرين للمساهمة فى التنمية الصناعية وعدم الاستفادة من الوفورات الخارجية الناجمة عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠

ويؤكد نيركسه على أهمية استراتجية الاحلال محل الواردات Import-Substitution للسلع الصناعية حيث يشير الى ضرورة استيراد المعدات الرأسمالية اللازمة لزيـــادة الانتاج واستيعاب فائض القوى العاملة ، كما انه يرى ضرورة العمل على تشجيـــع الصادرات للحصول على النقد الاجنبى اللازم لتمويل الواردات وبالتالى يحدث نـــوع من التوازن الاقتصادى ٠ وانه نظرا لضيق حجم السوق الخارجى امام منتجات الـــدول النامية ، فلابد من الاعتماد على السوق المحلى لتحقيق الدفعة القوية للتنمية الصناعية

بينما يرى التيار الثانى ان الاسلوب الامثل لدفع التنمية الصناعية فى الـــدول النامية هو تبنى استراتيجية النمو غير المتوازن وأهم مؤيديها هما ألبرت هيـر شمـــان Hirschman وهانز سنجر Singer ويتفق هيرشمان مع روزنشتين ــ رودان ونيركســـه فى ان عملية التنمية الصناعية تحتاج الى دفعة قوية ولكن المشكلة الرئيسية التى تواجـه

الدول النامية هى ندرة الموارد الرأسمالية او بمعنى أدق هو ضعفالحافز على الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية مما يتطلب ضرورة التركيز على أحد القطاعات الرائـــدة او القائدة Pilot Sector

ولذلك يرى هيرشمان ان أستراتيجية النمو المتوازن لاتصلح للدول النامية بـــل تصلح للدول الرأسمالية التى تتميز بمرونة عناصر الانتاج •

ويؤكد هيرشمان على عدم صلاحية استراتجية الاحلال محل الواردات فى الـــدول النامية لندرة الموارد الرأسمالية مما يتطلب ضرورة تركيز تلك الاستثمارات المحدودة على عدد معين من الصناعات الرائدة التى تتميز بدرجة عالية من الروابط الامامية والروابـــط الخلفية وتتميز بارتفاع درجة المرونة الداخلية للانفاق على منتجاتها وزيادة الانتـــاج فى الصناعات الاخرى والمكملة لها وقدرتها على التوجه للسوق الخارجى وليس الســـوق الداخلى فقط ، وهذا يتوقف بصفة أساسية على توافر الطلب الخارجى على الصادرات وهذا مادعا العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة الى تبنى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير Export-Orientation او التصدير الـذى يقود للنمو Export Led Growth وذلك للاستفادة من مبدأ المزايا النسبيـــة للموارد المحلية المتاحة للدول النامية والعمل على زيادة العرض من النقد الاجنبـــى لتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات وتخفيض حجم المديونية الخارجية علاوة على تحسين جودة الانتاج وخفض تكاليفه وتحقيق الكفاءة الاقتصادية •

ويشير استعراض التطور التاريخى للتنمية الصناعية فى الدول النامية الى فشـــل استراتيجية الاحلال محل الواردات فى تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ادى التطبيق العملى لها الى خلق انماط استهلاكية جديدة لاتتلائم مع واقع وظـروف الدول النامية مما ساعد على زيادة الاستهلاك وضعف القدرة على الادخار الـــلازم لتمويل التنمية الاقتصادية •

ومن هنا تزايد اهتمام الاقتصاديين فى السنوات الاخيرة باستراتيجية تشجيع الصادرات ، وظهرت العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين اداء الصادرات والنمو الاقتصادى (١) .

---

(١) من أهم هذه الدراسات على سبيل المثال وليس الحصر هى :-

1- Bela Balassa, Exports and Economic Growth, Further evidence, Journal of Development Economics, June 1978.

2- , Exports, Policy Choices and Economic Growth in developing Countries after 1973 the Oil shock, Journal of Development Economics, June 1985

3- Peter S. Heller and Richard c. porter, Exports and Growth, An empirical re-investigation, Journal of Development Economics, June 1983.

4- Michael Michaely, Exports and Growth, An empirical investigation, Journal of Development Economics, March 1977.

5- On Export and Economic Growth, World Bank Staff, Working paper No. 508, the world Bank , Feb. 1982.

6- Gershon Feder, on Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Feb/AP. 1983.

وتؤكد معظم هذه الدراسات على ان هناك علاقة قوية بين أداء الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادى فى الدول النامية وذلك نتيجة لزيادة العرض من النقد الاجنبى مما يترتب عليه زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة الانتاجية ومن ثم انخفاض اسعار السلع الوطنية .

ويشير بلاسا Pelasse ان تنمية الصادرات يمكن ان تؤدى الى زيادة كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية ، كما تؤدى الى الاستفادة القصوى من الطاقة Capacity utilization استغلال المؤشر الاقتصادى Economic of Scale وتحسين التطور التكنولوجى والكفاءة الادارية لمواجهة المنافسة فى الاسواق الخارجية ، وزيادة الدخل القومى اكثر مما تؤديه استراتيجية الاحلال محل الواردات .

كما يمكن ان تؤدى تنمية الصادرات الى زيادة العرض من النقد الاجنبى الذى يسمح بزيادة الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية والتى تساهم فى زيادة معدل النمو الاقتصادى .

كما تؤكد الدراسة التى قام بها بلاسا Balase ان معامل رأس المال فى الدول التى اتبعت استراتيجية تنمية الصادرات خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٣ كان ١ر٧٦ فى سنغافورة ٢ر١ فى كوريا ، ٢ر٤٤ فى تايوان ، ٥ر٤٩ فى شيلى ، ٥ر٧٢ فى الهند .

وان معامل ارتباط سبيرمان Spearman rank Correlation Coefficient بين نمو الصادرات ومجمل الدخل القومى كان ٨٢ر خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ ، ٩٣ر خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٣ لمجموعة من الدول وهى الارجينتين ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا المكسيك ، اسرائيل ، يوغسلافيا ، الهند ، كوريا ، سنغافوره ، تايوان .

---

(1) Export Promotion Policies, World Bank Staff Working paper No. 313, January 1979, P. 22.

(2) Ibid P. 23.

١ـ٣ : أهمية الصادرات الصناعية فى التجارة الخارجية :

لقد كانت حصة السلع الصناعية فى التجارة الدولية فى عام ١٩٨٠ حوالى ٥٥٪ وقد كانت نصيب الدول الصناعية منها حوالى ٤ر٨١٪ والدول النامية ٧ر٩٪ والدول الاشتراكية ٩ر٨٪ (١) .

ولقد انخفضت نسبة مايصدر من الدول النامية غير النفطية الى الدول الصناعية من ٤ر٦٥٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٥ر٥٩٪ عام ١٩٨٠ ، وازدادات صادراتها الى الدول النامية النفطية من ٤ر٣٠٪ عام ١٩٧٧ الى ٨ر٣٥٪ عام ١٩٨٠ (٢) .

وبالنسبة لتوزيع صادرات السلع الصناعية حسب التوزيعات الاقليمية فيلاحظ ان نسبة صادرات القارة الاسيوية بلغت نسبة عالية ٧٨٪ من صادرات السلع الصناعية من الدول النامية عام ١٩٨٠ ، وتليها فى الاهمية النسبية أمريكا اللاتينية ٨ر١٠٪ خلال نفس العام والقاره الافريقية اقل من ٣٪ . بينما زادت وارداتها من السلع الصناعية الى ٧٩٪ خلال نفس العام (٣) .

ويلاحظ ان النسبة العالية من واردات الدول الصناعية من السلع الصناعية فى الدول النامية تأتى من ايران ، فنزويلا ، ترنيداد ، توباجو ، شيلى ، ماليزيا ، زائير ، الارجنين الجزائر ، بيرو ، الهند ، البرازيل ، المكسيك ، مصر ، باكستان ، حيث بلغت قيمة صادرات كل منها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار فى السبعينات .

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٣ ص ١٤ ـ ١٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .
(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، احصاءات التجارة الدولية والتنمية ، ١٩٨٣ ص ٢٢ .

وتواجه صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة قيوداً كبيرة تتمثل فى التعريفات الجمركية العالية على وارداتها من السلع الصناعية من الدول النامية تؤدى الى رفع اسعار تلك السلع المستوردة ، بالاضافة الى بعض القيود الكمية التى تتمثل فى نظم حصص الاستيراد والرقابة على الصرف سواء كانت الرقابة الكمية على الصرف الاجنبى أو القيود السعرية على الصرف .

وبالنسبة للوضع الحالى فى مصر فقد لجأت مصر منذ الستينات الى كل من القيود التجارية والرقابة على الصرف لتدعيم سياسة احلال الواردات والتدخل فى جهاز الاسعار لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وقد صدر اول تعريفة جمركية فى مصر عام ١٩٣٠ ثم تلى ذلك صدور العديد من ادوات الحماية الجمركية والتى اتسع نطاقها الى ان صدرت الرسوم الجمركية الجديدة عقب ايقاع سياسة الانفتاح الاقتصادى اعقبها تعديلات شاملة عام ١٩٨٦ .

وتختلف معدلات التعريفة الجمركية حسب درجة التصنيع سواء كانت مواد اولية او سلع استهلاكية او سلع وسيطة .

وبتحليل أبرز النتائج التى أفرزتها استراتيجيات التصنيع عن الفترة السابقة للسلع الصناعية يتضح الاتى :

١٠٣٠١ : تطور قيمة الصادرات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى :

أ ـ شهدت فترة السبيعنات زيادة فى قيمة الصادرات (بالاسعار الجارية) بشكل عام حيث ارتفعت من ٣٣١ مليون جنية عام ١٩٧٠ الى نحو ٢٦٨٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩ أى أن الزيادة فى هذه الفترة بلغت بالاسعار الجارية اكثر من ثمانية أضعاف خلال تسعة عشرة سنة . ولكن بالرغم من

هذه الزيادة الملموسة فى قيمة الصادرات فأن معدل نموها السنوى لم يكن يتسم بالاستقرار والتدرج ، ولكن بالتقلب الحاد من قيم موجبه الى قيم سالبه كما يتضح من الجدول رقم (١) .

ويعتقد الباحث ان الزيادة فى قيمة الصادرات راجعا اساسا الى الزيادة التضخمية فى الاسعار العالمية ، وهذا يعكس ضعف استراتيجية التصنيع التى اتبعت فى الفترة السابقة على زيادة الانتاج وتنويع هيكل الصادرات .

ب — ان استراتيجية التصنيع لم تؤدى الى انخفاض حجم الواردات بل تزايدت قيمة الواردات بشكل كبير وموسع وقد شكلت نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى تصل فى المتوسط بحوالى ٢٢٪ سنويا . فى حين تصل نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ١٢٪ فى المتوسط سنويا ، وهذا يعكس مدى عجز القطاع الصناعى عن توفير احتياجات الصناعة من السلع الرأسمالية والوسيطة وحتى السلع الاستهلاكية . وقد يقال بصفة دائمة ان زيادة الواردات فى مراحل التصنيع امر ضرورى لا مفر منه ولكن بعد الرجوع الى بيانات وزارة التخطيط تبرز حقيقة هامة ، وهى ان الزيادة السريعة فى قيمة الواردات ترجع الى الزيادة التضخمية فى الاسعار العالمية ايضا مثل مايحدث فى زيادة قيمة الصادرات ، فعلى سبيل المثال ان حجم الزيادة النقدية فى اجمالى الواردات فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٨٥ بلغت ٩ر٣٧٦٤٥ مليون جنيه ، منها ٨ر١١٢٩٣ مليون جنيه (٣٠٪) زيادة فعلية فى الكمية ، بينما ١ر٢٦٣٥٢ مليون جنيه (٧٠٪) هى زيادة فى الاسعار . وعلى ذلك يمكن القول بأن معظم الزيادة فى قيمة الواردات هى انعكاس لأثر التضخم العالمى .

جدول رقم (١)
الميزان التجاري المصري

(تطور الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من ٥٢/٥١ – ١٩٨٧/٨٦)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات (١)	الواردات (٢)	(الفائض أو العجز) (٣)	معدل التغطية (٤)	معدل النمو الصادرات (٪) (٥)	معدل نمو الواردات (٪) (٦)	الناتج المحلي الاجمالي (٪) (٧)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي (٪) (٨)	نسبة الواردات الى الناتج المحلي (٩)
٥٢/٥١	٢٠٥	٢٨٣٫٢	-٧٨٫٢	٧٢٫٤	—	—			
٥٣/٥٢	١٥٠٫٢	٢٢٧٫٧	-٧٧٫٥	٦٥٫٩	-٢٦٫٧	٢٤٫٤	٨٠٦٫٠	١٨٫٦	٢٨٫٣
٥٤/٥٣	١٤٢٫٦	١٨٠٫٠	-٣٧٫٤	٧٩٫٢	-٥٫١	-٢٠٫٩	٨٤٧٫٠	١٦٫٨	٢١٫٣
٥٥/٥٤	١٤٣٫٩	١٦٤٫٥	-٢٧٫٤	٨٧٫٤	٠٫٩	٨٫٦	٩٢٠٫٠	١٥٫٦	١٧٫٩
٥٦/٥٥	١٤٦٫٠	١٨٧٫٣	-٤١٫٣	٧٨٫٠	١٫٥	١٣٫٩	٩٦٥٫٠	١٥٫١	١٩٫٤
٥٧/٥٦	١٤٢٫٣	١٨٦٫١	-٤٣٫٨	٧٦٫٥	٠٫١	-٠٫٦	١٠٦٧٫٠	١٣٫٣	١٧٫٤
٥٨/٥٧	١٧١٫٦	١٨٢٫٦	-١١٫٠	٩٤٫٠	٢٠٫٦	-١٫٩	١١٢٥٫١	١٥٫٢	١٦٫٢
٥٩/٥٨	١٦٦٫٣	٢١٠٫٢	-٤٣٫٩	٧٩٫٢	-٣٫١	٢١٫٥	١٢٠٠٫٠	١٣٫٩	٢٠٫٠
٦٠/٥٩	١٦٠٫٤	٢٢٢٫٢	-٦١٫٨	٧٢٫٢	-٣٫٥	-٧٫٥	١١٨٥٫٢	١٣٫٥	١٧٫٣
٦١/٦٠	١٩٧٫٨	٢٣٢٫٥	-٣٤٫٧	٨٥٫١	٢٣٫٣	٤٫٦	١٣٦٣٫٦	١٤٫٥	١٧٫١
٦٢/٦١	١٦٨٫٩	٢٤٣٫٨	-٧٤٫٩	٦٩٫٣	-١٤٫٦	٤٫٩	١٤١١٫١	١١٫٩	١٧٫٣
٦٣/٦٢	١٥٨٫٣	٣٠٠٫٩	-١٤٢٫٦	٥٢٫٦	٦٫٣	٢٣٫٤	١٥٦٢٫٨	١٠٫١	١٩٫٣
٦٤/٦٣	٢٦٦٫٨	٣١٨٫٤	-١٧١٫٦	٥٦٫٩	٤٣٫٣	٣٢٫٤	١٧٢٩٫٦	١٣٫٠	٢٢٫٩
٦٥/٦٤	٣٣٤٫٤	٤١٤٫٤	-١٨٠٫٠	٥٦٫٦	٤٧٫٤	٤٫١	١٩٢٦٫٦	١٧٫٤	٢١٫٥
٦٦/٦٥	٢٦٣٫١	٤٠٥٫٨	-١٤٢٫٢	٦٤٫٨	-٢١٫٢	-٢٫١	٢١٠٩٫٧	١٢٫٥	١٩٫٢
٦٧/٦٦	٢٦٣٫١	٤٦٥٫٤	-٢٠٢٫٣	٥٦٫٥	—	١٤٫٧	٢١٧٩٫١	١٢٫١	٢١٫٤
٦٨/٦٧	٢٤٦٫١	٣٤٤٫٣	-٩٨٫٢	٧١٫٥	-٦٫٥	-٢٦٫٠	٢١٨٧٫٨	١١٫٢	١٥٫٧
٦٩/٦٨	٢٧٠٫٣	٢٨٩٫٦	-١٩٫٣	٩٣٫٣	٩٫٨	-١٥٫٩	٢٣٣٩٫٤	١١٫٦	١٢٫٤
٧٠/٦٩	٣٢٤٫٠	٢٧٧٫٣	٤٦٫٧٠	١١٦٫٨	١٩٫٦	-٤٫٢	٢٨٠٤٫٢	١١٫٦	٩٫٦
٧١/٧٠	٣٣١٫٢	٣٤٢٫١	-١٠٫٨	٩٦٫٨	٢٫٢	٢٣٫٤	٢٩٧٧	١١٫١	١١٫٥
٧٢/٧١	٣٤٣٫٢	٤٠٠٫٠	-٥٦٫٨	٨٥٫٨	٣٫٦	١٦٫٩	٣٢٠٩٫٩	١٠٫٧	١٢٫٥
١٩٧٢	٣٥٨٫٨	٣٩٠٫٨	-٣٢٫٠	٩١٫٨	٤٫٥	-٢٫٣	٣٣٠٠	١٠٫٩	١١٫٨
١٩٧٣	٤٤٤٫٢	٣٦١٫١	٨٣٫١٠	١٢٣٫٠	٢٣٫٨	-٧٫٦	٣٥٢٦٫١	١٢٫٦	١٠٫٢
١٩٧٤	٥٩٤٫٠	٩٢٠٫١	-٣٢٦٫١	٦٤٫٥	٣٣٫٦	١٥٥٫٠	٤١٩٩٫٦	١٤٫١	٢١٫٩
١٩٧٥	٥٤٨٫٦	١٥٣٩٫٣	-٩٩٠٫٧	٣٥٫٦	-٧٫٥	٦٧٫٣	٥٠٦١٫٣	١٠٫٨	٣٠٫٤
١٩٧٦	٥٩٥٫٥	١٤٨٩٫٩	-٨٩٤٫٤	٤٠٫٠	٨٫٥	-٣٫٢	٦١٦٤٫٢	٩٫٧	٢٤٫٢
١٩٧٧	٦٦٨٫٥	١٨٨٤٫٣	-١٢١٥٫٨	٣٥٫٥	١٢٫٣	٢٦٫٥	٧٣٩٩٫٩	٩٫٠	٢٥٫٥
١٩٧٨	٦٧٩٫٨	٢١٣٢٫٢	-١٤٥٢٫٤	٣١٫٨	١٫٧	١٣٫٢	٩٠١٢٫١	٧٫٥	٢٣٫٦
١٩٧٩	١١٨٧٫٨	٢١٨٦٫٢	-١٣٩٨٫٤	٤٨٫٠	٨١٫٤	٢٫٠	١١٠٦٧٫٧	١٠٫٧	٢٢٫٣
٨١/٨٠	٢١٣٢٫٦	٣٤٠٢٫٠	-١٢٦٩٫٨	٦٢٫٧	١٥٫٦	٢١٫٦	١٥٨٠٨٫٣	١٣٫٥	٢١٫٥
٨٢/٨١	٢٢٦٣٫٠	٦١٨٧٫٥	-٣٩٢٤٫٥	٣٦٫٦	٦٫١	٨١٫٩	١٩٣٢٠٫٣	١١٫٧	٣٢٫٠
٨٣/٨٢	٢١٨٤٫١	٦٣٥٤٫٥	-٤١٧٠٫٤	٣٤٫٤	-٣٫٤	٢٫٧	٢٠٦٦٣	١٠٫٦	٣٠٫٨
٨٤/٨٣	٢٢٥٠٫٣	٧١٩٢٫٧	-٤٩٤٢٫٤	٣١٫٣	٣٫٠	١٣٫٢	٢٣٨٤٨٫١	٩٫٤	٣٠٫٢
٨٥/٨٤	٢١٩٧٫٩	٧٥٢٦٫١	-٥٣٢٨٫٢	٢٩٫٢	-٢٫٣	٤٫٨	٢٥١١٠٫٢	٨٫٦	٢٩٫٤
٨٦/٨٥	٢٥٩٩٫٩	٦٩٧٣٫١	-٤٣٧٣٫٢	٣٧٫٣	١٨٫٢	-٧٫٥	٢٦٨٢٩٫٢	٩٫٧	٢٦٫٠
٨٧/٨٦	٢٠٥٣٫٩	٨٠٥١٫٤	-٥٩٩٧٫٥	٢٥٫٥	-٢١٫٠	١٥٫٥	٢٧٩٥٧٫٠	٧٫٣	٢٨٫٨
٨٨/٨٧	٣٠٤٦	١١٣٥٧٫٨	-٨٣١١٫٨	٢٦٫٨	٤٨٫٣	٤١٫١	٤٣٠٢٨٫٨	٧٫١	٢٦٫٤
٨٩/٨٨	٣١٩٤٫٥	١٦٣٠٨٫٥	-١٣١١٤٫٠	٢٤٫٥	٣١٫١	٤٣٫٦	٤٥٢٠٤٫٠	٨٫٨	٣٥٫٨
١٩٩٠/٨٩	٢٦٨٧٫٢	١٦١٢٣٫٦	١٣٩٣٦٫٤	١٦٫٢	٣٢٫٧	١٫٦	٤٧٩١٠٫٦	٥٫٦	٣٤٫٧

المصدر :– بالنسبة للعامود (١) والعامود (٢) من الاتــي :

الفترة من ٥٢/٥١ حتى ١٩٧٤ من ترانسوبغيبه ، الصناعه والسياسات الصناعيه في مصر ، مركز الابحاث والدراسات عن الشرق الاوسط المعاصر ، بيروت ، ملحق ١ ، ص ١٧١ .

الفترة من ١٩٧٤ – ٨٦/٨٥ من النشرة الاقتصاديه للبنك الاهلي المصري ، المجلد التاسع والثلاثون ، العددان الاول والثاني ٨٧/٨٦ ، جدول رقم (١٠/٢) د . أما عام ٨٧/٨٦ من المجلد رقم ٤٠ ، العددات الاول والثاني ، ١٩٨٨/٨٧ .

بالنسبة للعامود (٧) من الاتــي :–

الفترة من ٥٢/٥١ حتى ٨٤/٨٣ من مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادي الخامس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

الفترة من ٨٥/٨٤ حتى ٨٦/٨٥ من وزارة التخطيط ، الخطه الخمسيه الثانيه للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ ، المكونات الرئيسيــه مايــو ١٩٨٧ .

بالنسبة لباقي الاعمدة فانها حسبت بمعرفة الباحث كالاتــي :

العامود (٣) = العامود (٢) ـ العامود (١)

العامود (٤) = العامود (١) ÷ العامود (٢) x ١٠٠

العامود (٨) = العامود (١) ÷ العامود (٧)

العامود (٩) = العامود (٢) ÷ العامود (٧)

جـ - يلاحظ من الجدول انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات ، فقد كانت الصادرات قادرة على تغطية مايقرب ٧٥٪ من قيمة الواردات فى المتوسط خلال الخمسينات والستينات ، الا انه انخفض تدريجيا حتى وصل الى ادناه عام ١٩٨٩ اى حوالى ١٦ر٢٪ من قيمة الواردات • وهذا يعكس مدى تضخم حجم الواردات والاختلال الخطير فى الميزان التجارى حيث بلغ معدل النمو السنوى المتوسط لقيمة الواردات بحوالى ١٥٪ نسبيا بينما يبلغ معدل النمو السنوى المتوسط لقيمة الصادرات حوالى ٩٪ تقريبا •

٢٠٣٠١: تطور قيمة الصادرات الصناعية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى :

بالرغم من زيادة الانتاج الصناعى زيادة ملحوظة خلال فترة السبعينات والثمانينات الا انها لاتتوائم مطلقا مع زيادة قيمة صادراته الصناعية • حيث يتضح من الجدول رقم (٢) مايلى :-

أ - زيادة قيمة الانتاج الصناعى من ٢٩٢١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٥٥٢٩ر٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة زيادة قدرها ٤٣١ر٧٪ عما عليه عام ١٩٧٤ (لايشمل ذلك انتاج قطاع البترول) • وقد بلغ أقصى معدل للزيادة السنوية ٢٨ر٨٪ عام ١٩٨١/٨٠ وأدنى معدل للزيادة السنوية ١٠ر٨٪ عام ١٩٧٦ • وبصفة عامة نرى ان متوسط معدل الزيادة السنوية كان ١٥ر٣٪ •

ب - تذبذب قيمة الصادرات الصناعية من سنة لاخرى مما ادى الى تعرض نموها لتغيرات حادة ، فقد كان هذا المعدل سالباً فى بعض الاعوام • وقد بلغ اقصى معدل للزيادة السنوية ٤٤ر٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ وأدنى معدل للزيادة السنوية (- ١١ر٤٪) عام ١٩٧٦ • وبصفة عامة نرى ان متوسط معدل الزيادة السنوية كان (٣ر٧٪) •

جـــدول رقـــم (٢)

نسبة الصادرات الصناعية الى قيمة الانتاج الصناعـــــى

السنـــوات	قيمة الانتـــاج الصناعـــى (١)	معدل الزيادة السنويـــة (٢)	قيمة الصادرات الصناعيـــة (٣)	معدل الزيادة السنويـــة (٤)	نسبة صادرات القطاع الصناعى الى قيمة أنتاجية (٥) = (٣) ÷ (١)
١٩٧٤	٢٩٢١	—	٢٢٥ر٠	—	٧ر٧
١٩٧٥	٣٤٠٤ر١	١٦ر٥	٢٤٨ر٦	١٠ر٥	٧ر٣
١٩٧٦	٣٧٧٣ر١	١٠ر٨	٢١٩ر٥	— ١١ر٤	٥ر٨
١٩٧٧	٤٢٤٨ر٦	١٢ر٦	٢٤٥ر٩	١٢ر٠	٥ر٨
١٩٧٨	٤٩٢٩ر١	١٦ر٠	٢٩٢ر٤	١٨ر٩	٥ر٩
١٩٧٩	٦١١٤ر٠	٢٥ر٠	٤٠٢ر٥	٣٧ر٦	٦ر٥
٨١/٨٠	٧٩٣٧ر١	٢٨ر٨	٣٦٠ر٦	— ١٠ر٤	٤ر٥
٨٢/٨١	٧٢١١ر٢	— ١ر٩	٣٨١ر٠	٥ر٧	٥ر٢
٨٣/٨٢	٨٣١٦ر٨	١٥ر٣	٣١٦ر٦	— ١٦ر٩	٣ر٨
٨٤/٨٣	٩٦٠١ر٢	١٥ر٤	٣٨٥ر٤	٢١ر٧	٤ر٠
٨٥/٨٤	١١٠٩٠ر٨	١٥ر٥	٤٥٣ر٨	١٧ر٧	٤ر١
٨٦/٨٥	١٣١٤٥ر٥	١٨ر٥	٤٠١ر٠	— ١١ر٦	٣ر١
٨٧/٨٦	١٥٥٢٩ر٥	١٨ر١	٥٧٩ر٦	٤٤ر٥	٣ر٧
متوسط معدل النمو		١٥ر٣		٣ر٧	

المصـــدر : العامود (١) من المؤشرات الاقتصادية للانتاج الصناعي خلال الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٨٧/٨٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ديسمبـــر ١٩٨٧/٨٦

العامود (٢) من النشره الشهرية للتجارة الخارجية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، اعداد مختلفة ، وهى تشمل السلع نصف المصنعـــــــة والسلع تامة الصنـــع

أما بقيـــة الاعمدة فهى محسوبة بمعرفـــة الباحـــث .

ويلاحظ أن الجزء الاكبر من الصادرات الصناعية هى أساسا منتجات زراعيه قد أدخلت عليها بعض العمليات التصنيعيه متفاوته الاهمية ، فبالنسبة السلع نصف المصنعه ، يمثل كلا من غزل القطن والزيوت العطريه نحو ٦٥ر٥٪ من اجمالى صادراتها خلال عام ١٩٧٩ ، أما أهم السلع تامة الصنع تتمثل اساسا فى أرز مقشور ، بصل مجفف ، سكر قصب مكرر ، أقمشه قطنيه ، مشروبات كحولية ، منتجات جلدية . (١)

وعند تناول الاهميه النسبيه للواردات كما يتضح من ذات الجدول رقم (٣) ، حيث تدل البيانات على أن الواردات من السلع الوسيطه احتلت المركز الاول على مدى الفترة من ٧٠/٧١ حتى ٨٥/١٩٨٦ بمتوسط سنوى قدره ٦ر٣٤٪ من اجمالى الواردات تليها الواردات من السلع الرأسماليه بمتوسط سنوى قدره ٦ر٢٤٪ ثم الواردات من السلع الاستهلاكيه بمتوسط سنوى قدره ٤ر٢٠٪ من اجمالى الاهمية النسبيه للواردات .

أى زيادة الاهمية النسبية للواردات الصناعيه بمعناها الشامل (رأسماليه وسيطه ، استهلاكيه) حتى وصلت الى أعلى معدلها ٢ر٨٦٪ عام ٨٦/٨٥ من اجمالى قيمة الواردات كلها بعد أن كانت تتراوح حوالى ٥ر٦٦٪ عام ١٩٧٤ كما يتضح من العمود السابع فى جدول رقم (٩) .

جـ — انخفاض نسبة صادرات القطاع الصناعى الى قيمة انتاجة من ٧ر٧٪ عام ١٩٧٤ الى ٧ر٣٪ عام ١٩٨٧/٨٦ • وهذا يعنى ان الجزء الاكبر من المنتجات الصناعية يتم تصريفه داخليا ويكون ذلك استجابة لزيادة الطلب المحلى على هذه المنتجات او لصعوبة تصريفه فى الاسواق الخارجية او ربما لصعوبة توزيعها ، سواء داخليا او خارجيا ، مما يعنى تراكم المخزون فيها ، كذلك فان تراجع هذه النسبة يحمل فى مضمونة فشل السياسات التجارية فى تصدير نسبة متزايدة من الانتاج المحلى الصناعى ، وفتح مجالات واسواق جديدة امام المنتجات الوطنية • كذلك فان انخفاض هذه النسبة تعنى فى نفس الوقت فشل السياسة الاقتصادية فى تحقيق هدف اساسى من اهداف الخطط الخمسية المتتالية وهو تنمية الصادرات بصفة عامة ، والصادرات الصناعية بصفة خاصة (١) •

٣٠٣٠١ الاهمية النسبية للصادرات الصناعية حسب درجة تصنيعها :

تتابين الاهمية النسبية لمختلف الصادرات الصناعية من فترة لاخرى كما يتضح من الجدول رقم (٣) ، حيث تدل البيانات على ان الاهمية النسبية لهذه المجموعة من بداية السبيعنات كانت مختلفة عما صارت اليه نهايتها • حيث شهدت مجموعة السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع تناقصاً شبه تدريجى فى الاهمية النسبية على مدى هذه الفترة من ٦ر٤٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٢ر٣١٪ عام ١٩٧٩ ثم الى ٤ر١٥٪ عام ٨٥ ٨٦ وهذا التناقص فى الاهمية النسبية ليس راجعاً الى تناقص فى القيمة المطلقة وانما الى تزايد سريع وملحوظ خلال عقد السبيعنيات والثمانينات فى الاهمية المطلقة والنسبية لصادرات الوقود حيث تزايدت الاهمية النسبية لصادرات الوقود من ٩ر٪ عام ٧١/٧٢ الى ٦٨٪ عام ١٩٨٦/٨٥ •

(١) عالية المهدى ، تقييم اثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على قطاع الصناعات فى مصر رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ •

جـــــدول رقـــم (٣)

الصادرات والواردات موزعة حسب درجـــة تصنيعهـــا

السنـــوات	٧١/٧٠		٧٢/٧١		٧٣/٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨	
السلـــــع	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الصـــادرات																		
الوقـــود	١٥٫٨	٤٫٨	٢٫٩	١ر	٢٣٫٤	٦٫٥	٤٤٫٧	١٠	٥١٫٠	٨٫٥	٥١٫٨	٩٫٤	١٤٩ر	٢٥	١٦١٫٨	٢٤٫٢	١٨٨٫٦	٢٧٫٧
القطن الخـام	١٤٧٫٩	٤٤٫٧	١٧٥ر	٥١٫٠	١٦٢ر	٤٥٫٢	١٩١٫٩	٤٣٫٢	٢٧٩	٤٧٫٠	٢٠١٫٨	٣٦٫٨	١٥٤٫٨	٢٦	١٨٢٫٣	٢٧٫٣	١٣١٫٥	١٩٫٣
المواد الخـام	٢٦٫٤	٧٫٩	٢٥٫٣	٧٫٣	٢٣٫٤	٦٫٥	٤٥ر	١٠٫٢	٣٩	٦٫٦	٤٦٫٤	٨٫٥	٧٢٫١	١٢	٧٨٫٥	١١٫٨	٦٧٫٣	٩٫٩
السلع نصف المصنعـة	٤٤٫٨	١٣٫٦	٤٤٫٢	١٢٫٨	٥١٫٨	١٤٫٤	٥٩ر	١٣٫٣	٨٦	١٤٫٤	٨٨٫٨	١٦٫٢	٧٢ر	١٣	٩٠٫٦	١٣٫٥	١٤٧٫٥	٢١٫٧
السلع تامة الصنـع	٩٦٫٣	٢٩٫٠	٩٥٫٧	٢٨٫٠	٩٨ر	٢٧٫٤	١٠٣٫٤	٢٣٫٣	١٣٩	٢٣٫٤	١٥٩٫٨	٢٩ر	١٤٢٫٤	٢٤	١٥٥٫٣	٢٣٫٢	١٤٤٫٩	٢١٫٣
اجمالى الصـادرات	٣٣١ر	١٠٠	٣٤٣٫٢	١٠٠	٣٥٨٫٨	١٠٠	٤٤٤ر٢	١٠٠	٥٩٤	١٠٠	٥٤٨ر٦	١٠٠	٥٩٥٫٥	١٠٠	٦٦٨٫٥	١٠٠	٦٧٩٫٨	٠٠
الواردات																		
الوقـــود	٢٨ر٢	٨٫٢	٢٨٫٥	٧٫٠	٢١ر	٥٫٤	٧٫٠	٢٫٠	٢٣٫٥	٦ر٢	١٠٤ر٢	٦٫٨	٥٨٫٥	٣ر٩	٣٢٫٩	١٫٨	٢٨٫٧	١ر١
المواد الخـام	٤٦٫٣	١٣٫٥	٨٠٫٣	٢٠ر	٦٦ر	١٧٫٥	٨٠٫٦	٢٢٫٣	٢٩٤٫٥	٣٢٫٠	٢٨٩٫٥	١٨٫٨	٢٤٠٫٩	١٦ر٢	٢٥٢ر٢	١٣٫٤	٣٠٦٫٥	١١ر٦
المسلـع الوسيطـه	١٢٨ر٦	٣٧٫٦	١٤٩٫٧	٣٧٫٤	١٦٩٫٥	٤٣٫٤	١٣١٫٨	٣٦٫٥	٣١٥٫٨	٣٤٫٣	٦١٨٫٧	٤٠ر٢	٤٤٤ر٦	٢٩٫٨	٦١٨٫٤	٣٢٫٨	٨١٢ر٢	٣٠٫٩
السلع الراسماليـة	٧٩٫٩	٢٣٫٤	٨١ر٦	٢٠٫٤	٧٧٫٨	١٩٫٩	٧٩ر٢	٢١٫٩	١٣٤٫٥	١٣٫٥	٢٦٠٫٣	١٦٫٩	٤٠٤٫٨	٢٧ر٢	٥٦٧٫٣	٣٠ر١	٨٥٨٫٨	٣٢ر٦
السلع الاستهلاكيـة	٥٩ر١	١٧٫٣	٦٠٫٤	١٥ر١	٥٥٫٨	١٤٫٣	٦٢٫٥	١٧٫٣	١٦١٫٨	١٧ر٦	٢٦٦ر٦	١٧٫٣	٣٤١	٢٢٫٩	٤١٣٫٥	٢١٫٩	٦٢٦٫٠	٢٣٫٨
اجمالى الواردات	٣٤٢ر١	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٣٩٠٫٨	١٠٠	٣٦١ر١	١٠٠	٩٢٠ر١	١٠٠	١٥٣٩٫٣	١٠٠	١٤٨٩٫٩	١٠٠	١٨٨٤٫٣	١٠٠	٢٦٣٢٫٢	١٠٠
الفائـض أو العجـز	١٠٫٨	—	٥٦٫٨	—	٣٢٫٠	—	٨٣ر١	—	٣٢٦ر١	—	٩٩٠٫٧	—	٨٩٤٫٤	—	١٢١٥٫٨	—	١٩٥٢٫٤	—

المصـــدر :—

النشرة الاقتصادية للبنـك الاهلى المصرى ، اعداد مختلفـــة .

أما النسب حسبت بمعرفـة الباحـــــث .

تابـــع الجـــــدول رقـــم (٣)

السنـــوات	١٩٧٩		٨١/٨٠		٨٢/٨١		٨٣/٨٢		٨٤/٨٣		٨٥/٨٤		٨٦/٨٥		٨٧/٨٦	
السلـــــع	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الصـــــادرات :																
الوقـــود	٥٣٥٫٤	٤١٫٦	١٣٧٠٫٦	٦٤٫٣	١٤٥٧	٦٤٫٤	١٤٤٦٫٧	٦٦٫٢	١٤٠٠٫٧	٦٢٫٢	١٢٦٤٫٥	٥٧٫٥	١٧٦٧٫٧	٦٨٫٥	١٠٤٨٫٤	٥١٫٥
القطـن الخـام	٢٦٧٫٣	٢٠٫٨	٢٩٦٫٣	١٣٫٩	٣٢٠	١٤٫١	٢٨٦	١٣٫١	٣٠٨٫٨	١٣٫٧	٣٤٠٫١	١٥٫٥	٢٩٩	١١٫٥	٣٠٨٫٤	١٥٫٥
المواد الخـام	٨٢٫٦	٦٫٤	١٠٤٫٦	٤٫٩	١٠٥	٤٫٦	١٣٤٫٨	٦٫٢	١٥٥٫٤	٦٫٩	١٤٠	٦٫٤	١٣٢٫٢	٥٫١	١١٧٫٥	٥٫٧
السلع نصف المصنعـة	٢٠٩٫٢	١٦٫٢	٢٠٨٫٨	٩٫٨	٢٢٦	١٠	١٦٨٫٥	٧٫٧	١٧٦٫٧	٧٫٩	٢٠٠	٩٫١	١٧٧٫٣	٦٫٨	٢٧٤٫١	١٣٫٤
السلع تامة الصنـع	١٩٣٫٣	١٥٫٠	١٥١٫٨	٧٫١	١٥٥	٦٫٩	١٤٨٫١	٦٫٨	٢٠٨٫٧	٩٫٣	٢٥٣٫٨	١١٫٥	٢٢٣٫٧	٨٫٦	٣٠٥٫٥	١٤٫٩
اجمالى الصـادرات	١٢٨٧٫٨	١٠٠	٢١٣٢٫٢	١٠٠	٢٢٦٣	١٠٠	٢١٨٤٫١	١٠٠	٢٢٥٠٫٣	١٠٠	٢١٩٣٫٩	١٠٠	٢٥٩٩٫٩	١٠٠	٢٠٥٣٫٩	١٠٠
الـــواردات :																
الوقـــود	١٤٫٦	٠٫٥	٣٣٫٤	١٫٧	١٣٨٫٤	٢٫٢	٢٢١٫٥	٣٫٤	٣٦٧٫٢	٥٫١	٣١١٫٢	٤٫١	٢٣٧٫٢	٣٫٤	٢٣٩٫٧	٣٫٠
المواد الخـام	٣٢٨٫٧	١٢٫٣	٤٧٣٫٦	١٣٫٩	٨٩٠٫٢	١٤٫٤	٨٤٩٫٣	١٣٫٤	٦٩٦٫٦	٩٫٧	٧٦٧٫٧	١٠٫٢	٧٢٨٫٣	١٠٫٤	٨٣٤٫٨	١٠٫٤
السلـع الوسيطـه	٨٩٤	٣٣٫٣	١٢٧٦٫٧	٣٧٫٥	١٩٥٩٫١	٣١٫٧	٢٠٣٣٫٢	٣٢٫٠	٢٣٣٨٫٦	٣٢٫٥	٢٤٩٤٫٩	٣٣٫١	٢٧٩٢٫٧	٤٠٫١	٣٣٢٠٫٤	٤١٫٢
السلع الراسماليـه	٨٢٣٫٣	٣٠٫٦	٨٣٢٫٩	٢٤٫٥	١٥٨٨٫٢	٢٥٫٧	١٦٨٢٫٤	٢٦٫٥	٢١٠٥٫٤	٢٩٫٣	١٩٩٨٫١	٢٦٫٥	١٦٧٥٫٢	٢٤٫٥	١٩٢٦٫٦	٢٣٫٩
السلع الاستهلاكيـة	٦٢٥٫٦	٢٣٫٣	٧٩٥٫٤	٢٣٫٤	١٦١١٫٦	٢٦٫٠	١٥٦٨٫١	٢٤٫٧	١٦٨٤٫٩	٢٣٫٤	١٩٦٤٫٢	٢٦٫١	١٥٣٩٫٧	٢٢٫١	١٧٢٩٫٩	٢١٫٥
اجمالى الـواردات	٢٦٨٦٫٢	١٠٠	٣٤٠٢	١٠٠	٦١٨٧٫٥	١٠٠	٦٣٥٤٫٥	١٠٠	٧١٩٢٫٧	١٠٠	٧٥٣٦٫١	١٠٠	٦٩٧٣٫١	١٠٠	٨٠٥١٫٤	١٠٠
الفائض أو العجـــز	١٣٩٨٫٤	—	١٢٦٩٫٨ —	—	٣٩٢٤٫٥ —	—	٤١٧٠٫٤ —	—	٤٩٤٢٫٤ —	—	٥٣٣٨٫٢ —	—	٤٣٧٣٫٢ —	—	٥٩٩٧٫٥ —	—

وبتحليل هيكل الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧ ، يتضح تنوع هيكل الصادرات الصناعية حيث تشمل صناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية التى تشمل على حوالى ٦٠٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، وارتفعت هذه النسبة الى ٨٠٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٨٧ بينما انخفضت الصادرات من الاسمدة والصناعات الغذائية خلال تلك الفترة كما تتضح من الجدول رقم (٤) .

وبتحليل السوق العالمى للصادرات المصرية يتضح ان معدل نمو الصادرات المصرية تعتمد على مدى قدرتها التنافسية للمصدرين ، حيث يتوقف حجم الصادرات على مدى قدرة المصدرين على تصريف منتجاتهم فى السوق العالمى وعلى الطلب على الصادرات المصرية فى بقية اسواق العالم .

ويوضح الجدول رقم (٥) مدى مساهمة الصادرات المصرية فى الاسواق العالمية .

حيث يتضح من الجدول السابق ان الاسواق المصرية بدأت تفقد مكانتها العالمية فى الصادرات ابتداء من عام ١٩٧٠ ولذلك كان اعلى نسبة من الصادرات المصرية خلال ١٩٧٠ — ١٩٧١ تتمثل فى الاسمنت يليها الغزل والنسيج ثم الاسمدة والصناعات الغذائية .

وقد تغيرت الاهمية النسبية للصادرات المصرية فى الاسواق العالمية خلال الفترة ٧٥ — ١٩٧٦ حيث اصبحت صناعة الغزل والنسيج تحتل المراكز الاولى يليها الاسمنت بينما احتلت صناعة الالمونيوم المركز الاولى فى الصادرات المصرية خلال الفترة ٨٠ — ٨٧ يليها الغزل والنسيج .

ويلاحظ بصفة عامة انخفاض نسبة الصادرات المصرية الى الاسواق العالمية فى عام ١٩٨٧ الى مستوى اقل من عام ٧٠ — ١٩٧١ .

جـــدول رقـم (٤)

هيكـل الصـادرات الصناعيـــة

(بالمليون دولار الامريكى ـ الاسعـار الجاريـــة)

البيـــان	١٩٨٢		١٩٨٦		١٩٨٧		متوسط المعدل النمو السنوى ٨٢ ـ ١٩٨٦	معـدل النمـو عام ١٩٨٧
	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمة	%		
الصناعات الغذائية	٨٣ر٥	١٦ر٢	٥٧ر٤	١٠ر٦	٥١ر٣	٧ر٥	١١ر٣	١٠ر٦
الاسمـدة	١ر٩	١ر٨	١ر٩	٠ر٤	١ر٦	٠ر٢	٢١ر٥	١٩ر٢
الصناعات الكيماوية	٢٤ر٩	٤ر٩	٢٥ر١	٤ر٦	٢٢ر٢	٣ر٥	٤ر٣	١١ر٣
الصناعات الهندسية	٦٧ر٥	١٣ر١	٦٠ر٨	١١ر٣	٦٠ر٥	٨ر٢	٨ر١	١ر٤
النقل والمواصلات	٤ر٥	٠ر٨	١ر٨	٠ر٣	٣ر٣	٠ر٤	٤٧ر٧	٧٧ر١
صناعـة الـــورق والخشـــب	٠ر٧	٠ر١	٠ر٣	٠ر١	١ر٤	٠ر٢	٣٢ر٤	٤٠٧ر٤
الغـزل والنسيـج	١٦٧ر٦	٣٢ر٦	٢١٨ر١	٤٠ر٤	٣٨٦ر٦	٥٢ر٦	٦ر٨	٧٧ر٣
الملابس الجاهزة والاحذيـــة	٢٣ر٦	٤ر٦	٢٨ر٥	٥ر٣	٥٨ر١	٧ر٩	١٠ر٩	١٠٣ر٦
الاسمدة ومواد البناء	٠ر٣	٠ر١	٠ر٢	ـ	٠ر٤	٠ر١	١٠ر٣	١٤٠ر٧
منتجات الحديـد والصلـــب	١٦ر٩	٣ر٣	٩ر٨	١ر٨	١٥ر٥	٢ر٥	٣٩ر٣	٥٢ر٦
المناجـــم	٥ر٦	١ر١	١٠ر٥	١ر٨	١٤ر٥	٢ر٥	١٦ر٨	٤٥ر٢
الالمونيـــوم	١٠٩ر٥	٢١ر٤	١٢٦ر١	٢٣ر٤	١٢٠ر٩	١٦ر٤	٩ر٨	٤ر١
اجمالى الصادرات الصناعيـــة	٥١٢ر٣	١٠٠ر١	٥٤٠ر١	١٠٠	٧٣٥ر٣	١٠٠	٤ر٦	٣٦ر١
اجمالى الصادرات المصريـــة	٥٣٠٤ر٨	٩ر٧	٢٦٩٧ر١	٢٠ر٥	٣٥٦٩ر٢	٢٠ر٦	١٠ر٨	٣٢ر٣

المصـــدر :ـ

Egypt, Industrial Sector Memo., Main Report, Vol. 1 EMENA Country Department 111 Industry and Energy Operations Division, June 1989. P. 18.

جـــدول رقـــم (٥)

نسبة مساهمة الاصادرات المصرية فى الاسواق العالمية

	١٩٧٠ ـ ١٩٧١ %	٧٥ ـ ١٩٧٦ %	٨٠ ـ ١٩٨١ %	٨٥ـ١٩٨٦ %	١٩٨٧ %
الصناعات الغذائية	١١٥ر٠	٠٧٢ر٠	٠٤٩ر٠	٠٣٣ر٠	٠٣٣ر٠
الغزل والنسيـــج	٠٢٩٣ر	٠١٩٩ر	٠٢٠١ر	٠١٧٥ر	٠٢٤٣ر
الصناعات الكيماوية	٠٢٦ر	٠٢٢ر	٠١٧ر	٠١٤ر	٠٠٩ر
الاســـمدة	١٣٦ر	٠٥٩ر	٠٧٢ر	٠٢٣ر	٠١٣ر
منتجات الحديد والصلب	٠١١ر	٠١٥ر	٠١٥ر	٠٠٧ر	٠١٦ر
الصناعات الهندسية	٠١٨ر	٠١٣ر	٠١٥ر	٠١١ر	٠٠٧ر
الالمونيـــــوم	٠٠٩ر	٠١٩ر	١١٤ر	١٣٢ر	١٢٢ر
الاسمنـــــت	١٤٢٢ر١	٠١٨٥ر	٠٠٧ر	٠٠١ر	٠٠٥ر
مواد للبناء الاخرى	٠١٥ر	٠١٨ر	٠٠٦ر	٠٠٢ر	٠٠٣ر
معدات الاتصال والمواصلات	٠١١ر	٠٠٩ر	٠٠٨ر	٠١٧ر	٠٠٧ر
الورق والخشـــــب	٠٠٤ر	٠٠٣ر	٠٠٢ر	ـ	٠٠١ر
اجمالى الصادرات المصرية	٠٥٩ر	٠٣٩ر	٠٤٤ر	٠٣٧ر	٠٤٣ر
الصادرات ناقص النسيج	٠٣٤ر	٠٢٣ر	٠٢٩ر	٠٢٣ر	٠١٩ر

المصـــدر : ـ

(x) Ibid, P. 19.

٤٠١ : الواردات من السلع الصناعيـة :

كانت الزيادة الكبيرة فى حجم الواردات المصرية من السلع الصناعية بمختلـف انواعها من ابرز ملامح فترة السبيعنات وذلك نتيجة قصور المنتجات المحلية عن الوفـاء باحتياجات السكان .

بالاضافة الى ذلك لقد ساعد نظام الاستيراد بدون تحويل عمله عام ١٩٧٤ على زيادة حجم الواردات ولقد كان هناك أثاراً هامة على هذا النظام كالاتـى[١] :

١ـ المساعدة فى تخفيف العبْ عن الحكومة فى مجال توفير النقد الاجنبى اللازم لاتمام العمليات الاستيرادية المختلفـة .

٢ـ نتيجة سهولة عملية الاستراد اصبح بلا تخطيط او توجيه ولذلك اتسمت فتـرة السبيعنات بقدر كبير من الفوضى وعدم الالتزام بنوعية السلع المستوردة الهامة .

٣ـ نتيجة زيادة الربحية فى استيراد السلع الاستهلاكية فقد قام المستوردين بشـراء النقد الاجنبى ومن ثم عمليات المضاربة على الدولار مما خفض من سعر صرف الجنيـه فى السوق المحلية فوصل سعر الدولار فى نهاية عام ١٩٨٦ حوالى ١٫٩٠ جنيه تقريبا[٢]

٤ـ نتيجة زيادة الاستيراد اصبح العديد من المنتجات المصرية غير قادر على منافسة السلع المستوردة وبالتالى كانت النتيجة هو تراكم المخزون من السلع الوطنية وتزايـد خسائر العديد من المشروعـات الصناعية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) عالية المهدى ، تقيم اثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على قطاع الصناعات فى مصر مرجع سابق ،ص ٢٢٢ .

١٠٤٠١ : تطور قيمة الواردات ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى :

لقد شهدت السبيعنات وبداية الثمانينات زيادة ملحوظة فى قيمة الواردات بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات كما تشيرالبيانا ت الواردة فى الجدول رقم (٣) حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالى ٣٢٪ بينما كان متوسط معدل نمو حصيلة الصادرات ١٧٪ وذلك خلال الفترة ٧٠/٧١ — ٨٥ /٨٦ • ويرجع بطء معدل نمو حصيلة الصادرات السلعية الى الصادرات من المواد الخام (وخاصة القطن الخام) حيث انها تتصف ببطء نمو الطلب عليها ، فقد كانت هذه المجموعة تشكل نسبة كبيرة من الصادرات — وان كانت أهميتها النسبية قد أخذت فى الانخفاض التدريجى وهو مايوضح مساهمة نمط استراتيجية التصنيع فى انخفاض معدل نمو حصيلة الصادرات السلعية • ويلاحظ ان معظم القروض الامريكية وحكومات أوربا الغربية واليابان خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٨ جاءت مشجعة على استيراد السلع الاستهلاكية بمختلف انواعها (١) •

الى جانب هذا الاثر الا ستيرادى للقروض ، فقد استمر الاتجاه نحو مزيد من الواردات فى التصاعد مع زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية من خلال المصادر الثلاثة (قناه السويس ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، عوائد البترول) وقد بلغت الزيادة فى حجم الواردات اقصاها فيما بين عامى ٨٠/٨١ ، ٨١/ ٨٢ حيث زادت قيمة الواردات (بالاسعار الجارية) بنحو ٨٢ ٪ •

---

(١) عادل حسين ، مصر من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ — ١٩٧٩) ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٨٦ • وعالية المهدى ،تقييم اثر سياسة الانفتاح الاقتصادى ••• مرجع سبق ذكره ،، ص ٢٢٢ •

٢٠٤٠١ : الاهمية النسبية لنوعية الواردات المختلفة :

يوضح الجدول رقم (٣) نمط واتجاه التغير فى نوعية الواردات خلال الفترة ٧٠/٧١ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ ويستدل من البيانات الواردة بالجدول مايلى :ـ

١ـ تعرضت الأهمية النسبية للواردات من المواد الخام لتذبذب واضح ، محققته ذروتها عام ٧١/٧٢ ويرجع ذلك الى بدء تشغيل المصانع الحربية عند طاقات انتاجيـة اعلى مما كانت عليه خلال فترة حرب الاستنزاف ، على ان هذه النسبة مالبثت ان تراجعت فى النصف الثانى من السبيعنات (١) .

٢ـ تناقصت الاهمية النسبية للواردات من الوقود وذلك نظرا لزيادة حجم الانتـاج للمحلى من البتـرول (٢) .

٣ـ ليس هناك اتجاها ملموسا لانخفاض نسبة الواردات الاستهلاكية خلال الفترة ٧٠/٧١ـ ٨٠/٨١ ان لم يكن عكس ذلك ، بالاضافة الى زيادة نسبة الواردات الوسيطـة والاستثمارية (وهو مايطلق عليها واردات المدخلات) الى اجمالى الواردات ، اذ ارتفعت هذه النسبة الاخيرة من ٦١٪ عام ٧٠/٧١ الى ٦٢٪ عام ٨٠ /٨١ الى ٦٥ر١ ٪ عام ٨٦/ ٨٧ . وترجع الزيادة فى قيمة الواردات الوسيطة الـى ان سياسة احلال الواردات التى ركزت بصورة اساسية على الصادرات الاستهلاكية قـد أدت الى زيادة الطلب الخارجى على مستلزمات الانتاج وقد ساعد على ذلك هيكـل التعريفة الجمركية السائد من ناحية ، وطريقة حساب الوفر المترتب على إنشاء المشروعات من النقد الاجنبى من ناحية اخرى (٣) .

---

(١) عالية المهدى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥

(٢) المرجع السابق ،ص ٢٢٥ .

(٣) د . عمر محى الدين ، استراتيجية التنمية فى مصر ،مرجع سبق ذكره ،ص ١٩٣ .

وهكذا ساد فى مصر هيكل صناعى مرتبط رأسيا بالنسبة لمراحل الانتاج الاولى بالعالم الخارجى (١) ، حيث تلعب الواردات الوسيطة فى الصناعة دورا كبيرا اذا قورنت باجمالى الانتاج او باجمالى المستلزمات الانتاجية على مستوى الصناعة ككل او على مستوى فروعها المختلفة . وترتب على ذلك ان اصبح الانتاج المحلى متكاملا مع الواردات من مستلزمات الصناعة وليس متنافسا معها ، اذ أن التوسع فى الانتاج المحلى يستلزم التوسع فى استيراد مستلزمات الانتاج (٢) .

وبالنسبة لنصيب الواردات الوسيطة على اساس الاستخدام النهائى لها ، فيوضح الجدول رقم (٦) بعض المؤشرات على مستوى فروع الصناعة التحويلية كما وضحها جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى عام ١٩٧٧ والذى يشير الى الحقائق التالية :ـ

١ـ ان صناعات التبغ والمشروبات والمطاط والالات الكهربائية تتميز بارتفاع نسبة الواردات الوسيطة الى المخرجات ، حيث ارتفعت تلك النسبة عن ٣٠ ٪ عام ١٩٧٧ ، كما بلغ المتوسط على مستوى الصناعة ١٢٪ .

٢ـ أما نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد الى اجمالى الاستهلاك الوسيط فبلغت فى صناعة المشروبات ٦٩٪ والتبغ ٩١٪ ، والصناعات الانتاجية اكثر من ٣٠٪ وقد بلغ المتوسط على مستوى الصناعة ٢٨٪ .

٣ـ أما تولد وحده واحده من القيمة المضافة على مستوى الصناعة يحتاج الى ماقداره ٢٤ ر جنيه من الواردات ويرتفع هذا المعدل الى ٢ر٣٦ جنيه بالنسبة للتبغ ، ٨٩ر جنيه بالنسبة للجلود ، ٧٦ ر جنيه بالنسبة للمعادن الاساسية .

---

(١) د . احمد شلبى ، الصناعات التحويلية فى مصر ، محاولة لتفسير الماضى واستشراف المستقبل ، مشروع ايدكاس ٢٠٠٠ ، جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، ورقة عمل رقم ١٢ ، ١٩٨١ ، ص ٣٥ .

(٢) د . عبد الله درويش ، سياسات التصنيع فى الماضى والحاضر والمستقبل ، لجنة التخطيط لعام ٢٠٠٠ ، المجلد الثانى ، معهد التخطيط القومى ، ص٨ .
وانظر ايضا : قدرى الشرقاوى ، التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٢ .

جـــدول رقـم (٦)

نصيب الواردات من الاستهلاك الوسيط فى فروع الصناعة التحويلية خلال عام ١٩٧٧

الصناعات التحويليـــة	نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد الى المخرجات %	نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد الى اجمالى الوسيط %	نصيب وحدة القيمة المضافه الى الواردات
الصناعات الغذائيـة	١٢	١٤ر٥	١٥ر
المشـــروبات	٣٥ر٥	٦٩ر٧	٧٢ر
التبـــــخ	٦٩ر٩	٩١ر٤	٢ر٣٦
الغـزل والنسيـج	٦ر٨	١٠ر٠	٢١ر
الملابس الجاهـزة	—	١ر٢	٠ر٢
الخشب والاثاث	٢٢ر٤	٤١ر١	٤٩ر
الـــورق	٢٩ر٤	٤٩ر٣	٧٣ر
الطباعـــة	٢٠ر٩	٤٠ر٢	٤٣ر
الجلـــود	٢٣ر٩	٣٢ر٧	٨٩ر
المطـــاط	٣٢ر١	٦٠ر٣	٧١ر
الكيماويـات	٢٥ر١	٤٦ر١	٥٧ر
منتجات البتـرول	٢٦ر٤	٣٤ر٠	١ر٢
منتجات غير معدنية	١٧ر٥	٢٩ر٥	٤٣ر
معادن اساسيـة	٢٢ر٧	٣٢ر٣	٧٦ر
منتجات معدنيـة	٢٣ر٣	٣٦ر٩	٦٣ر
الات غير كهربائيـة	٢٨ر١	٤٨	٧١ر
الات كهربائيـــه	٣٤ر٥	٥٤ر٨	٩٣ر
وسائل نقـــل	٢٢ر٢	٣٥	٦١ر
اخـــــرى	١٥ر٩	٢٦ر٥	٤٠ر
الجملـــة	١٢ر٩	٢٨ر٢	٢٤ر

المصـدر :ـ د . محمد عبد المجيـد الخلوى ، دراسة تحليلية لهيكل الصناعه المصريه ، مذكـره خارجية رقم ١٣٣٠ ، معـهد التخطيط القومى ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٦٩ .

أما بالنسبة لطريقة حساب الوفر المترتب على انشاء المشروعات من النقد الاجنبى فكان يكفى ان تكون السلعة مستوردة وبالتالى يترتب على تصنيعها محليا وفر فى النقد الاجنبى • الذى كان يخصص لاستيرادها دون الاخذ فى الاعتبار مايترتب على تصنيع هذه السلعة محلياً من احتياجات الى مستلزمات انتاج مستورده (١) •

وعلى الرغم من اهتمام نمط التصنيع المصرى بصناعات السلع الوسيطة حيث زادت اهميتها النسبية فى اجمالى الانتاج الصناعى من ١٩٫٥٪ عام ٦٩ / ١٩٧٠ الى ٢٤٫١٢٪ عام ٧٩ / ١٩٨٠ (٢) مما ترتب عليه مساهمة هذه الصناعات فى سد جزء من الاحتياجات للسلع الوسيطة ، الا ان الانتاج المحلى من هذه السلع الوسيطة لم يستطع ان يغطى الطلب الاضافى الذى ترتب على ارتفاع مستوى النشاط الاحلالى فى صناعات السلع الاستهلاكية • وحيث يتوقف تشغيل الطاقة الانتاجية الصناعية على هذه السلع الوسيطة فأنه لم يكن هناك بديل من اللجوء الى الواردات لاستكمال ماقصر الانتاج المحلى عن توفيره مما ادى الى زيادة الواردات الوسيطة من ١٢٨٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى ١٢٧٦٫٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ كما بلغت الاهمية النسبية للواردات الوسيطة خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ فى المتوسط حوالى ٣٥٫٨ ٪ (٣) •

---

(١) انظر فى تقدير الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة من مستلزمات الانتاج المستوردة التى تترتب على انشاء مشروعات احلال الواردات •

- Dr. M.M. EI-Imam, on The Import-Saving, A Study in Memo. No. 1206, I.N.P., 1977. PP. 27 - 37.

- Dr. Mouris Girgis, Import-Substitution and Exponsion Their Contribution to industrial output and emeloyment in Egypt, L,Egypt Contemporaine No. 372, April 1978, PP. 129.

- Chenery, H., and Clark P.J., Interindustry Economicics, John Wiley sons, Inc., 1959.

(٢) د• رأفت شفيق بساده ، حول الانماط العامه للتنمية الصناعية بالدول الافريقية ، دراسه مقدمة الى المؤتمر الافريقى للسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠ •

(٣) محسوبة من بيانات الجدول رقم (٣) •

وهكذا يتضح ان سياسة احلال الواردات أدت الى زيادة الطلب على واردات السلع الوسيطة[١] . أما الواردات من السلع الرأسمالية فقد كان نمط احلال الواردات مسئولا أيضاً عن زيادة هذا النوع من الواردات حيث ان صناعات هذه السلع لم تصادف حتى الان اهتماماً فعلياً وظل انتاجها ضئيل بالمقارنة بالطلب عليه[٢] فحتى نهاية السبعينات لم تتعدى الاهمية النسبية لانشطة السلع الاستثمارية ٨ر٢٪ من اجمالى الانتاج الصناعى والبترول . وبالرغم من ان الاهتمام بصناعات السلع الوسيطة يبشر باحتمال انخفاض واردات هذه السلع مستقبلا ، الا انه من ناحية اخرى سيخلق طلباً جديداً على واردات السلع الرأسمالية وبالتالى سوف تزداد الواردات من السلع الرأسمالية مالم تصنع هذه السلع محليا وعلى نطاق واسع[٣] . ويوضح الجدول رقم (٧) المحتوى الاستيرادى لعملية تكوين رأس المال . حيث يتضح ارتفاع المحتوى الاستيرادى لعملية تكوين رأس المال الثابت . ولذلك يجب الحد من ذلك من خلال العمل على توفير القدرة المحلية على انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة بدلا من استيرادها نظرا لكونها تحكم عملية التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص .

---

(١) انظر فى تقدير مرونة الطلب على واردات السلع الوسيطة فى بحث الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الاول ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٢٠ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) جمعة محمد عامر ، فاعلية التخطيط فى علاج المشكلات الهيكلية بالاقتصاد المصرى رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ص ٢٨٥ .

(٣) منى الطحاوى ، انماط التنمية الصناعية واثرها على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٦٥ — ٦٩ .

جـــدول رقـــم (٧)

المحتوى الاستيرادى لعمليـة تكوين رأس المـــــال

(القيمة بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنـــــة	الواردات من السلع الرأسماليـه فقط (١)	اجمالى تكوين رأس المال الثابـت (٢)	المحتوى الاستيرادى لعملية تكوين رأس المال (٣) = (١) ÷ (٢) ٪
٧١/٧٠	٧٩ر٩	٣٥٥ر٢	٢٢ر٥
٧٢/٧١	٨١ر٦	٣٦٥ر٠	٢٢ر٤
٧٣/٧٢	٧٧ر٨	٣٩٠ر٣	١٩ر٩
١٩٧٣	٧٩ر٢	٤٦٣ر٥	١٧ر١
١٩٧٤	١٣٤ر٥	٦٨٠ر١	١٩ر٨
١٩٧٥	٢٦٠ر٣	١٢٦٥ر٣	٢٠ر٦
١٩٧٦	٤٠٤ر٨	١٤٥٠ر١	٢٧ر٩
١٩٧٧	٥٦٧ر٣	١٨٣٨ر٣	٣٠ر٩
١٩٧٨	٨٥٨ر٨	٢٦٣٧ر٨	٣٢ر٦
١٩٧٩	٨٢٣ر٣	٣٧٠٧ر٠	٢٢ر٢
٨١/٨٠	٨٣٢ر٩	٤٠٥٠	٢٠ر٦
٨٢/٨١	١٥٨٨ر٢	٤٩٥٠	٣٢ر١
٨٣/٨٢	١٦٨٢ر٤	٥٩٣٨ر٩	٢٨ر٣
٨٤/٨٣	٢١٠٥ر٤	٦٦٩٠ر٣	٣١ر٥
٨٥/٨٤	١٩٩٨ر١	٧٢٦٣ر٢	٢٧ر٥
٨٦/٨٥	١٦٧٥ر٢	٧٦٨٧ر٢	٢١ر٨
٨٧/٨٦	١٩٢٦ر٦	٧٧٠٣	٢٥ر٠

المصـــدر : العامود (١) من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائـى .

العامود (٢) من تقرير مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، تقرير عن الاستثمار ، ١٩٨٣ ، ص ١١٤ .

العامود (٣) محسوب بمعرفة الباحث وهو خارج قسمة العامود (١) ÷ العامود (٢)

وبتحليل هيكل الواردات من السلع الصناعية المصرية يتضح انها تشمل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية حيث يلاحظ انها تبلغ حوالى ٥ مليار دولار امريكى (اى ٦٦٪ من اجمالى قيمة الواردات، عام ١٩٨٢ ، وتبلغ قيمة السلع النهائية (المعمرة وغير المعمرة) حوالى ١٤٪ من قيمة الواردات خلال نفس السنة كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

وتبلغ الواردات من السلع الهندسية وقطع الغيار حوالى ٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ يليها فى الاهمية النسبية صناعة الكيماويات (٩رمليار دولار)، الصناعات الغذائية (٧ر مليار دولار) ، الصناعات المعدنية (٥ر مليار دولار) كما يتضح من الجدول رقم (٧) .

جـــدول رقـــم (٨)

هيكـــــل الـــواردات

(بالمليون دولار وبالاسعار الجارية)

البيـــان	١٩٨٢		١٩٨٦		١٩٨٧		متوسط معدل النمو السنوى ٨٢ ــ ٨٦	معدل النمو عـــام ١٩٨٧
	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمـة	%		
الصناعات الغذائية	٨٣٧ر٦	١٠ر٢	٧٤٨ر٥	١٠ر٩	٧٢٥ر٣	١١ر٢	ــ ٦ر٥	ــ ٣ر١
الاسمـدة	١٥ر٢	٠ر٢	١٧ر٤	٣ر	١٤ر٢	٢ر	ــ ٣ر٥	ــ ١٨ر٤
الكيماويـة	٦٩٠ر٥	٨ر٤	٨٣٣ر٨	١٢ر١	٩٥١ر٨	١٤ر٨	٢ر٣	١٤ر١
الهندسيـة	٤٦٢٤ر٦	٥٦ر١	٣٤٠٣ر٧	٤٩ر٤	٣٠٣٦ر٩	٤٧ر١	ــ ٣ر٤	ــ ١٠ر٨
النقل والمواصلات	٣٤٩ر١	٤ر٢	٤٤٣ر٨	٦ر٤	٤١٣ر١	٦ر٤	٨ر٧	ــ ٦ر٩
الورق والخشب	٢١٧ر٥	٢ر٦	٢٤٧ر٣	٣ر٦	٢٦٠ر٧	٤ر٠	١ر٥	٥ر٤
الغزل والنسيج	٢٢٥ر٠	٢ر٧	١٦٢ر٠	٢ر٤	١٦٣ر١	٢ر٥	ــ ٥ر٣	٠ر٧
الملابس الجاهزة والاحذيـة	٩٨ر٨	١ر٢	٨٢ر٤	١ر٢	٣٩ر٢	٠ر٦	ــ ٤ر٠	ــ ٥٢ر٥
الاسمنت ومواد البناء	٢٠٠ر٩	٢ر٤	١٤٧ر٧	٢ر١	١٢٧ر٦	٢ر٠	ــ ٣ر٥	ــ ١٣ر٦
منتجات الحديـــد والصلـب	٨٢٢ر٦	١٠ر٠	٦٧٥ر١	٩ر٨	٥٤٩ر٣	٨ر٥	١ر٩	ــ ١٨ر٦
المناجم والمحاجر	١٥٢ر٩	١ر٩	١١٤ر١	١ر٧	١٥٢ر٣	٢ر٤	ــ ٧ر٢	٣٣ر٥
الالمنيـــوم	١١ر٤	١ر	١٣ر٣	٢ر	١٤ر٣	٢ر	٤ر٤	٨ر٠
اجمالى الواردات الصناعيـــة	٥٢٤٥ر٥	١٠٠	٦٨٨٩	١٠٠	٦٤٤٧ر٨	١٠٠	ــ ٥ر٥	ــ ١٢ر٢
اجمالى الواردات	١٠٦٣٦ر٨	٧٧ر٥	٨٧٣٩	٧٨ر٨	٨٠٨٦ر١	٧٩ر٧	ــ ٣ر٥	ــ ٧ر٥

المصـــدر :ــ

Egypt, Industrial Sector Memo., main report, Vol. I, EMENA Country Department III, Op. Cit, P. 17.

٥٠١ : الفجوة المتزايدة فى الميزان التجارى ودور القطاع الصناعى فى تحديد حجمها :

١٠٥٠١ : الفجوة بين الصادرات والواردات الاجمالية :

بالرجوع الى بيانات التجارة الخارجية للفترة من ٥٠/٥١ ـ ٨٥/٨٦ ، يتضح وجود فجوة متزايده ، بين قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية ، فبعد ان كان هناك فائضا فى رصيد الميزان التجارى عام ١٩٧٣ ، بلغ قيمته ١ر٨٣ مليون جنيه تغير الوضع ، وبدأ العجز يزحف بخطى سريعة ، وليبرز اثره على النشاط الاقتصادى للبلاد خلال فترة زمنية وجيزة حيث وصل العجز فى نهاية ١٩٨٥ بحوالى ٢ر٤٣٧٣ مليون جنيه كما يتضح من الجدول رقم (١) . ويعكس هذه الزيادة الكبيرة فى الميزان التجارى تضاءل قدرة الصادرات على ملاحقة الزيادة السريعة فى قيمة الواردات ، فقد انخفض معدل التغطية من ١٢٣ ٪ عام ١٩٧٣ الى ٨ر٢٥ ٪ عام ١٩٧٨ ـ وهو ادنى معدل تحقق خلال السبيعنات حيث لم تزد قيمة الصادرات على ربع قيمة الواردات .

ويرجع هذا الفائض فى الميزان التجارى عام ١٩٧٣ الى انه كان عام حرب اكتوبر الذى توقفت فيه توفير احتياجات العديد من المنشآت الاقتصادية من مستلزمات الانتاج ومتطلبات الاحلال والتجديد كما يتضح من الجدول رقم (٣) . حيث يدل على انخفاض قيمة الواردات من السلع الوسيطة الى ٥ر٣٦٪ من اجمالى قيمة الواردات عام ١٩٧٣ بعد ان كانت ٤ر٤٣ ٪ عام ١٩٧٢ .

وترجع الزيادة الكبيرة فى عجز الميزان التجارى الصناعى فى عام ١٩٧٤ الى الطفرة التى حدثت فى الواردات الصناعية حيث ازدادت بنسبة ١٢٤ ٪ عن عام ١٩٧٣ ، فى حين لم تقابل الصادرات الصناعية هذه الزيادة ، بل ازدادت فقط بنسبة ٥ر٣٨ ٪ فى عام ١٩٧٤ مقارنة بعام ١٩٧٣ . كما يتضح من الجدول رقم (٩) .

جدول رقم ( )

قيمة الصادرات والواردات الصناعية

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان السنة	اجمالى الصادرات	اجمالى الواردات	الصادرات الصناعية	الواردات الصناعية	الواردات الاستهلاكية	نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات %	نسبة الواردات الصناعية الى اجمالى الواردات %	معدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية %	معدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الاستهلاكية %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
٧١/٧٠	٣٣١٫٢	٣٤٢٫١	١٤١٫١	٢٦٧٫٦	٥٩٫١	٤٢٫٦	٧٨٫٢	٥٢٫٧	٢٣٨٫٧
٧٢/٧١	٣٤٣٫٢	٤٠٠	١٣٩٫٩	٢٩١٫٧	٦٠٫٤	٤٠٫٨	٧٢٫١	٤٨٫٠	٢٣١٫٠
٧٣/٧٢	٣٥٨٫٨	٣٩٠٫٨	١٤٩٫٩	٣٠٣٫١	٥٥٫٨	٤١٫٨	٧٧٫٦	٤٩٫٥	٢٦٨٫٦
١٩٧٣	٤٤٤٫٢	٣٦١٫١	١٦٢٫٥	٢٧٣٫٥	٦٢٫٥	٣٦٫٦	٧٥٫٧	٥٩٫٤	٢٦٠٫٥
١٩٧٤	٥٩٤	٩٢٠٫١	٢٢٥٫٠	٦١٢٫١	١٦١٫٨	٣٧٫٨	٦٦٫٥	٣٦٫٨	١٣٩٫١
١٩٧٥	١٥٣٦٫٦	٥٤٨٫٣	٢٤٧٫٨	١١٤٥٫٦	٢٦٦٫٧	٤٥٫٢	٧٤٫٤	٢١٫٦	٩٢٫١
١٩٧٦	١٤٨٩٫٩	٥٩٥٫٥	٢١٩٫٥	١١٩٠٫٤	٣٤١٫٠	٣٦٫٩	٧٩٫٩	١٨٫٤	٦٤٫٤
١٩٧٧	١٨٨٤٫٢	٦٦٨٫٥	٢٤٥٫٩	١٥٩٩٫٢	٤١٣٫٥	٣٦٫٨	٨٤٫٩	١٥٫٤	٥٩٫٥
١٩٧٨	٢٦٣٢٫٢	٦٧٩٫٨	٢٩٢٫٤	٢٢٩٧٫٠	٦٢٦٫٠	٤٣٫٠	٨٧٫٣	١٢٫٧	٤٦٫٧
١٩٧٩	٢٦٨٦٫٢	١٢٨٧٫٨	٤٠٢٫٥	٢٣٤٢٫٩	٦٢٥٫١	٣١٫٢	٨٧٫٢	١٧٫٢	٦٤٫٣
٨١/٨٠	٣٤٠٢	٢١٣٢٫٢	٣٦٠٫٦	٢٩٠٥٫٠	٧٩٥٫٤	١٦٫٩	٨٥٫٤	١٢٫٤	٤٥٫٣
٨٢/٨١	٦١٨٧٫٥	٢٢٦٣	٣٨١٫٠	٥١٥٨٫٩	١٦١١٫٦	١٦٫٨	٨٣٫٤	٧٫٤	٢٣٫٦
٨٣/٨٢	٦٣٥٤٫٥	٢١٨٤٫١	٣١٦٫٦	٥٢٨٣٫٢	١٥٦٨٫١	١٤٫٥	٨٣٫٢	٦٫٠	٢٠٫٢
٨٤/٨٣	٧١٩٢٫٧	٢٢٥٠٫٣	٣٨٥٫٤	٦١٢٨٫٩	١٦٨٤٫٩	١٧٫١	٨٥٫٢	٦٫٣	٢٢٫٩
٨٥/٨٤	٧٥٣٦٫٨	٢١٩٧٫٩	٤٥٣٫٨	٦٤٥٧٫٢	١٩٦٤٫٢	٢٠٫٦	٨٥٫٧	٧٫٠	٢٣٫١
٨٦/٨٥	٦٩٧٣٫١	٢٥٩٩٫٩	٤٠١٫٠	٦٠٠٧٫٦	١٥٣٩٫٦	١٥٫٤	٨٦٫٢	٦٫٧	٢٦٫٠
٨٧/٨٦	٨٠٥١٫٤	٢٠٥٣٫٩	٥٧٩٫٦	٦٩٧٦٫٩	١٧٢٩٫٩	٢٨٫٢	٨٦٫٧	٨٫٣	٣٣٫٥

— تتضمن الصادرات الصناعية (الصادرات نصف المصنعه ، الصادرات تامة الصنع) .

— تتضمن الواردات الصناعية (الراسماليه ، الوسيطه ، الاستهلاكية) .

— تتضمن الواردات الاستهلاكية (المعمره ، وغير المعمره) .

المصدر : بحسوبه بمعرفة الباحث كالتالى :

العامود (١) والعامود (٢) من الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى .

العامود (٣) والعامود (٤) من النشره الشهرية للتجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره .

العامود (٥) من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى .

العامود (٦) = العامود (٣) ÷ العامود (١)

العامود (٧) = العامود (٤) ÷ العامود (٢)

العامود (٨) = العامود (٣) ÷ العامود (٤)

العامود (٩) = العامود (٣) ÷ العامود (٥)

٢٠٥٠١ : الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعية :

يلاحظ ان الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات خلال فترة السبيعنات شبه ثابتة كما يتضح من الجدول رقم (٧) ، حيث تتراوح فى المتوسط مابين ٣٨٪ ، ٤١٪ . اما بالنسبة لما اذا كان اتجاه هذا المعدل تصاعديا او تنازليا فهو أمر يصعب تحديده ، فقد ارتفع عام ١٩٧٥ ثم مالبث ان عاد الى اهميته النسبية السابقة ٣٧٪ .

ولكن يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات خلال فترة الثمانينات الى النصف عما كان عليه خلال السبيعنات حيث يتراوح فى المتوسط بين ١٦٪ ، ١٧٪ وذلك نتيجة الزيادة السريعة فى الاهمية النسبية لصادرات الوقود كما يتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى . اما فيما يتعلق بالاهمية النسبية للواردات الصناعية (الرسمالية ، الوسيطة ، الاستهلاكية) فبلغت ٨٠٪ فى المتوسط من اجمالى قيمة الواردات . ويوضح ذات الجدول رقم (٩) صورة مقارنة لقيم كل من الصادرات والواردات الصناعية ككل والواردات الصناعية الاستهلاكية ، وذلك على مدى الخمسة عشرة سنة ٧١/٧٠ — ٨٦/٨٥ حيث يتضح مايلى :—

أ — حققت الصادرات الصناعية أقصى معدل تغطية للواردات الصناعية ككل عام ١٩٧٣ حيث بلغ نحو ٥٩٫٤٪ ثم انخفض تدريجيا حتى وصل الى ادناه بحوالى ٦٫٠٪ عام ٨٣/٨٢ ثم ارتفع تدريجيا حيث وصل الى ٧٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

ب — بالمقارنة بين كل من الصادرات الصناعية والواردات من السلع الاستهلاكية فحسب[1] . يتضح انه حتى عام ١٩٧٤ كانت قيمة الاولى تغطى الثانية ، وتزيد عليها ، ولكن ابتداء من عام ١٩٧٥ تغير الوضع تماما ، فتزايدت قيمة الواردات

(١) على اعتبار ان الواردات من السلع الاستهلاكية تكون معمرة وغير معمرة ويمكن احلالها ببدائل تنتج محليا ، فى حين ان الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ضرورية للعملية الانتاجية والنشاط الاقتصادى

من السلع الاستهلاكية بمعدل سريع حيث ان معدل تغطية الصادرات الصناعية لهـا لـم يتجاوز ٢ر٢٠٪ عام ٨٢/٨٣ .

ولذلك فأن الاتساع المتفاقم بين الصادرات والواردات مع ضعف فاعلية القطـاع الصناعى يشكلان عائقا يهدد امكانيات تنمية القطاع الصناعى ذاته ، وتزايد العجـز التجارى ، وتصاعد قيم الديون واقساطها واجبه السداد سنويا ، فلابد ان يترك اثـرا سلبياً على القدره على الاستثمار بصفة عامة ومن ثم على امكانيات التوسع الصناعى لاشبـاع الحاجات الضرورية للافراد او للمنشآت . ولايخفى مالهذا الوضع من آثار اخرى متشابكـة على الاقتصاد القومى بأكمله ، ومضمون ذلك هو الوقوع فى براثن حلقة خطره مفرغة مـن المديونية الخارجية والتدهور الانتاجى بصفة عامة ، والصناعى بصفة خاصة .

اذن لم ينجح القطاع الصناعى فى السبيعنات والثمانيات من تلبية الحاجـات الاساسية للافراد من المنتجات الصناعية الاساسية بل نلاحظ ان قصور الانتاج ومن ثـم العرض المحلى عن الوفاء بالحاجات الاساسية يتزايد اتساعا مع مرور الوقت . وهـذا يؤكد ان نجاح سياسة التصنيع الموجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان لن يتحـقـق فى ظل فوضى التجارة الخارجية وحريتها المطلقة . اذ لابد من توافر الحماية للصناعـات المحلية بمختلف السبل والسياسات (التعريفة الجمركية ، الرقابة الكمية على الواردات ، سياسات اسعار للصرف)[1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :ـ
د . رمزى زكى ، الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، الحلقة النقاشية التاسعة بعنوان (نحو تنمية عربية تعتمد على الذات) المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ديسمبر ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٣ .

الفصل الثاني

الخدمات الصناعية
ودورها في تطور الصادرات المصرية

١٠٢ : مقدمـــة :

لعل من أكثر الخدمات الصناعية ارتباطا بقضية تنمية الصادرات الصناعيـــة المصرية هى ضبط جودة الانتاج طبقا لمواصفات قياسية محددة مع توفير امكانيـــات المعايره لضبط الاجهزة المستخدمة فى القياس •

وتعد الهيئة المصرية العامة للرقابة والتوحيد القياس هى الجهة المنوط بهـا وضع المواصفات القياسية لكل صناعة بدءا من المادة الخام الى المنتج النهائى وذلك من خلال أربع إدارات رئيسية هى :

- الادارة العامة للمواصفات : وتختص بوضع المواصفات القياسية مع توضيح طـــرق الاختبار لكل مرحلة من مراحل الانتاج وتضم أربع إدارات فرعية هـــى الادارة الهندسية ، والادارة الكيماوية ، وادارة صناعات الغزل والنسيج ،وادارة الصناعات الغذائيـــة •
- الادارة العامة للمقاييس : وتختص بوضع المواصفات القياسية لاجهزة القياس ومعايرتها
- الادارة العامة لجودة الانتاج : وتتولى مباشرة تطبيق المواصفات بالمصانع والشركات المحلية بالاضافة الى مباشرة المنتجات المستوردة للتأكد من مطابقتها للمواصفـــات الخاصة بها • كما أنها تعطى شهادات الصلاحية والمطابقة للمواصفات وعلامـــة الجودة •
- الادارة العامة للمعامل ويتبعها مركز ضبط الجودة بالاميرية بالاضافة الى معامـــل المعايرة لقطاعات الصناعات المختلفة • وتختص بمعايرة الاجهزة المستخدمة فى القياس للتأكد من دقتها وضبطها ثم أعطاء شهادات المعايره •

واذا كان أى نظام فعال لضبط الجودة لايمكن أن يتم بدون نظام جيد لصيانة الالات والمعدات ، وهذا بدوره يرتبط أساسا بنظام التدريب والتأهيل للعمال .

لذا لزم ان نتناول موضوع التدريب الصناعى ايضا بشئ من التفصيل .

٢٠٢ : ضبط جودة الانتاج :

للجودة دور هام على المستوى القومى حيث تؤدى منافسات الجودة الى الارتقاء بمستوى الانتاج المحلى لينافس المنتجات الاجنبية مما يؤدى الى احلال الواردات ثم الوصول بعد ذلك الى مرحلة التصدير .

وعلى مستوى المصنع فأن الالتزام بالجودة وضبطها يؤدى الى تقليل الانتاج التالف والمعيب وبالتالى تقليل أو منع اعادة التشغيل للسلع والمنتجات مما يوفر فى ساعات العمل والخامات والمستلزمات والطاقة وعمليات الصيانة وقطع الغيار للالات والمعدات . بالاضافة الى ماقد يترتب على اعادة التشغيل من تأخير فى تسليم المنتج للسوق ومايؤدى اليه من نقص فى حجم السوق وانخفاض فى المبيعات . وعليه فيمكن القول بأن ضبط الجودة يؤدى الى ترشيد تكلفة المنتج وتخفيضها مما يساهم فى زيادة المبيعات وعائداتها .

١٠٢٠٢ : تعريف الجودة :

كان التعريف السائد فيما سبق للجودة بأنها مجموعة الصفات والمواصفات الطبيعية الكيميائية والفنية والهندسية والتصميمية والجمالية التى تميز منتج عن آخر . ولكن نظرا للتنافس الصناعى الكبير فقد أصبحت مواصفات المنتج تُعنى بارضاء المستهلك أولا ثم تحقيق الاعتبارات الفنية والهندسية للمنتج ثانيا . وعليه فقد أصبح التعريف الحديث للجودة هو :

" درجة اشباع المنتج للاحتياجات التى يُقتنى من أجلها أو درجة ملاءمة المنتج للاستخدامات فى حدود تكلفة معينة "(١) .

أما ضبط الجودة فيعنى :

"مجموعة الانشطة والاساليب والاجراءات التى تتخذ للتحكم فى درجة جودة المنتج بغرض تلبيه احتياجات المستهلك بأفضل صوره وأنسب تكلفة ممكنة "(١) .

والجودة المثلى أو الجودة المناسبة لاتعنى بالضرورة أعلى مستوى ممكن لخصائص المنتج ، اذ يتوقف تحديد المستوى المناسب للجودة على رغبة المستهلكين فى الدفع نظرا لان كل زيادة فى الجودة عادة مايصاحبها زيادة فى تكلفة المنتج وتهدف عملية الرقابة على الجودة الى اكتشاف الاخطاء فى العملية الصناعية وتصحيحها .

ويتم ذلك باتباع نظم معينة للتفتيش والفحص سواء فى موقع المشترى أو موقع الانتاج او فى معامل خاصة مثل تلك التابعة للهيئة العامة للرقابة والتوحيد القياسى والتى من مهامها الرئيسية القيام بعمليات التفتيش والفحص للتأكد من استمرار مطابقة المنتجات المختلفة للمواصفات الخاصة بها . وان كانت هذه المهمة تعانى من قصور شديد فى الوقت الحاضر .

ولاجراء عملية الفحص غالبا مايعتمد الفاحص على حواسه كالنظر واللمس مع الاستعانة ببعض الاجهزة مثل المقاييس والموازين وأجهزة الأشعةوالميكروسكوبات ، بالاضافة الى خرائط الرقابة على الجودة والتى سوف نلقى عليها بعض الضوء فيما بعد .

وتتم عملية الرقابة على جودة الانتاج من خلال سلسلة من الاجراءات المتتابعة تشمل :

---

(١) المصدر : د.محمد عبد الفتاح منجى وآخرون " الانتاجية " بيمكو للاستشارات الهندسية ١٩٨٩ ص ٢٦٣ .

١ـ وضع المعايير القياسية :

حيث يتم تحديد المواصفات القياسية للمنتج بناءاً على موازنة رغبات المستهلكين مع التكاليف وطرق التصنيع .

٢ـ التنظيم للمراقبة :

ويشمل كل النواحى الادارية للمراقبة من تحديد اختصاصات لرسم خطوط الاتصال وسير التقارير ، واختيار الافراد ومتابعة اعمالهم .... الخ .

٣ـ تقدير المطابقة :

ويشمل تحديد طرق قياس الصفات المميزة لجودة المنتج أى عملية القياس نفسها ، ثم مقارنة مدى مطابقة النتائج المعملية للمواصفات .

٤ـ التحليل الاحصائى :

حيث يتم الاستعانة بالاساليب الاحصائية (خرائط الرقابة) لتحديد ودراسة أسباب الانحرافات عن المواصفات .

٥ـ إتخاذ الاجراءات المصححة :

وذلك لعلاج أى انحرافات حدثت عن المواصفات وأيضا لتلافى حدوث مثل تلك الانحرافات فى المستقبل .

٦ـ التخطيط للتحسين :

وذلك بالبحث الدائم عن امكانية ادخال التحسينات للحصول على أعلى درجة ممكنة من الجودة من حيث التكاليف والاداء والمواصفات . وذلك لنساير التغير الدائم فى رغبات المستهلكين ومتطلباتهم سواء فى السوق المحلى أو العالمى سعياً وراء الابداع والتميز وليس فقط مجرد الالتزام بالمواصفات والتى تمثل الحد الادنى المطلوب للمنافسة .

٢٠٢٠٢ : أساليب وطرق الفحص والرقابة على الجودة :

تنقسم نظم الفحص والرقابة على الجودة بصفة عامة الى قسمين هما (١) :

- نظام خرائط الرقابة على الجودة Control Charts
- نظام عينات القبول Acceptance Sampling

وتستخدم الأولى عادة للفحص أثناء العملية الانتاجية بينما الثانية تستخدم فى فحص المنتج النهائى بعد اتمام عمليات الصنع كلية .

أولا : خرائط الرقابة على الجودة :

تقوم فكرتها على تحديد حد أعلى وحد أدنى لمستوى الجودة المقبول . ويفحص عينة من الناتج خلال مراحل التشغيل المختلفة فاذا وقع بعض مفردات هذه العينة خارج هذه الحدود يتم ايقاف العملية الانتاجية لهذه المرحلة ومعالجة السبب فى هذا الانحراف سواء كان قصور فى الالة المستخدمة أو أداء العامل أو طبيعة ونوعية المواد المستخدمة أو غيرها من الأسباب ويمكن التفرقة بين ثلاث طرق رئيسية للرقابة الاحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة وهى :

أ — خرائط الرقابة لفحص المتغيرات Variable Inspection

وتشمل نوعين من الخرائط هما :

- خريطة الرقابة على المتوسط :

ويتم عليها تسجيل المتوسط القياسى لكل عينة لتبيان ان كان هذا المتوسط خارج الحدود الرقابية المقبولة مما يشير الى وجود خلل يجب معرفة سببه .

---

(١) المصدر: جرمين حزين سعد ، الجدولة والرقابة على الانتاج . القاهرة ١٩٨٦ .

ـ خريطة الرقابة على المدى :

ويتم تسجيل المدى الخاص بكل عينة عليها • والمدى هو الفرق بين أعلى أو أدنى قراءة تم قياسها • وقياس المدى يمكن التأكد من مدى انتظام العملية الانتاجية •

ب ـ خرائط الرقابة على نسبة توافر الخصائص المطلوبة •

Attribute Inspection

وهى طريقة التفتيش عن نسبة توافر خصائص معينة فى عينات الفحص باستخدام خرائط النسبة أو مايسمى بالخرائط الاحتمالية • ويستخدم هذا النوع من الخرائط للتعبير عن نسبة الوحدات الجيدة فى العينة فى حالة امكان القياس الدقيق للنتائج وهو مايتطلب الكثير من الوقت والتكلفة •

جـ ـ خرائط الرقابة على الخصائص بطريقة العد
(طريقة الفحص العددى للعيوب)

أى التعبير عن العيوب وفقا لعدد الوحدات المعيبة فى مساحة معينة او فى مجموعة محدده • وهذا النوع من الخرائط غير شائع الاستخدام ويقتصر على صناعات معينة كتلك التى تنتج الواح مثل الزجاج ، او الصلب، او البلاستيك أو المنسوجات • حيث يتم تحديد عدد الشروخ أو الفقاعات او البقع فى السطح او فى المتر المربع •

ثانيا : عينات القبول :

نظرا لان الفحص الشامل لجميع الوحدات المنتجة عملية مكلفة جدا لذلك تستخدم عينة او اكثر فقط من الدفعات المنتجة لفحص مفرداتها وتعيين عدد الوحدات المعيبه بها فاذا كانت أكبر من المستوى المقبول يتم رفض الدفعة الانتاجية المسحوب منها هذه

العينة • وتفيد طريقة عينات القبول فى تخفيض نسبة الوحدات المعيبة فى الدفعات الخارجية للعملاء وذلك باستبدال الوحدات المعيبة بأخرى سليمه •

٣٠٢ : المواصفات القياسيه :-

من الجدير بالذكر أن الهيئه العامه للرقابه والتوحيد القياسى مازالت تعتمد على التعريف القديم للجوده وذلك باستخدام مواصفات قياسيه مصريه - فى الغالب - لتحديد مواصفات المنتج الصناعى التى ترتبط بها معايير قبول أو رفض المنتج • وذلك بعيدا عن تغير رغبات المستهلك وما قد يطرأ على المنتج من ابداعات فنيه اضافه الى أن المواصفات القياسيه المحليه قد تكون أكثر تساهلا وأقل دقه من المواصفات العالميه المثيله والتى تعتبر الحد الادنى المطلوب للمنافسه العالميه ، ناهيك عن الابداع الصناعى الذى يتخطى مجرد المطابقه للمواصفات الى التحسينات فى الشكل والذوق والمواصفات مايجعل المنتجات متميزه على مثيلاتها •

هذا وقد بدأت الهيئه العامه للرقابه والتوحيد القياسى مؤخرا فى اجراء مراجعه وتحديث للمواصفات القياسيه لكل المنتجات الصناعيه والتى تبلغ ١٥٠٠ مواصفه بحيث يتم تعديل هذه المواصفات واصدار مواصفات جديده لاى سلعه أومنتج توضح الدراسات انه لايلائم احتياجات الاستهلاك الحالى والتطورات العالميه فى أساليب استخدام وأداء هذه السلع •

وذلك بالاستعانه بالمواصفات التى تصدرها المنظمه الدوليه للمواصفات والمجموعه الاوروبيه وعدد من الدول المتقدمه صناعيا كانجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان •

كما ينتظر أن يتم خلال العام الحالى (٩٠/٩١) اصدار مواصفات قياسية جديدة لحوالى ألف سلعة تزاد فى العام القادم (٩١/٩٢) لتصل الى ١٢٠٠ سلعة تقريبا • ويشمل ذلك تعديل المواصفات الحالية لعدد من السلع أو اصدار مواصفات قياسية جديدة بالكامل لتلك التى لم يتم من قبل اصدار مواصفات لها (١) •

(١) الهيئة العامه للرقابه والتوحيد القياسى ، بيانات غير منشوره •

مثل ماتقرر من وضع مواصفات قياسية للاحذية والمنتجات الجلدية لضمان جودتها وذلك بعد شكاوى المواطنين من رداءة صناعة الاحذية رغم ارتفاع اسعارها • وسوف يُعطى اصحاب المصانع فترة سماح لتصريف ماليديهم من منتجات للالتزام بالمواصفات الجديدة التى وضعت شروطها هيئة التوحيد القياسى والتى ستتولى أيضا مهمة التفتيش المفاجئ على المصانع والمحلات لضبط المخالفين الذين سيتعرضون للغرامة أولا ثم للمنع من مزاولة الانتاج والبيع فى حالة الاستمرار فى المخالفة •

كما تقرر أيضا تطبيق نظام جديد للجودة يتضمن اصدار علامات الجودة بثلاث درجات بدلا من درجة واحدة وذلك طبقا لمواصفات المنتج وامكانيات ومجالات استخدامه بحيث تكون هناك مثلا علامة أ للسلعة التى لديها امكانيات معينه فى الاداء ، وعلامة ب لنوع آخر من نفس السلعة والتى لديها امكانيات أكثر ، أما العلامة ج فيحصل عليها نوع ثالث من السلعة والتى تتميز بامكانيات كبيرة فى الاداء أكثر من النوعين السابقين • بحيث يستطيع المستهلك المصرى ان يميز بينها بسهولة ، مع ملاحظة ان كافة هذه الانواع تتميز بالجودة ولكن بدرجات متفاوته • على انه ليس من الضرورى أن كل السلع بأنواعها تحصل على ثلاث درجات للجودة • فهناك نوعيات من السلع التى لاتحصل الا على درجتين للجودة فقط ، وسلع أخرى لها درجة واحدة للجودة فقط وذلك طبقا لنوعيات وامكانيات واداء كل من هذه السلع • مع ملاحظة أن منح علامة الجودة لسلعة أو منتج لايتم الا بناءا على طلب جهة الانتاج وبعد عمليات فحص وتقييم شامل لتلك السلع والمنتجات للتأكد من مدى استحقاقها •

وفيما يخص الصادرات فقد تقرر ايضا اصدار شهادات صلاحية ومطابقة للعديد من السلع التى يتم تصديرها تتضمن مواصفات السلعة وامكانياتها واستخداماتها ومدى أدائها بحيث يتم اعداد بيانات هذه الشهادة طبقا للمعايير والمواصفات العالمية مع اجراء اتصالات بالجهات العالمية فى هذا المجال مما يتيح تشجيع الصادرات المصرية •

ومن الجدير بالذكر أنه تقرر انضمام مصر لعضوية اللجنة الدولية لوضع مواصفات ومعايير نظم ادارة الجودة ، بالاضافة الى اختيار مصر ضمن مجموعة من ٦ دول لمراجعة نظم وضع المواصفات والجودة كما تقرر ايضا اقامة مركز اقليمى فى مصر لدراسة مشاكل الدول النامية بالنسبة لنظم المواصفات وادارة الجودة •

٤٠٢ : التدريب الصناعى :

١٠٤٠٢ : مفهوم التدريب :

التدريب هو نظام أو منظومة System تتكون من أربعة أجزاء متداخلة هى المدخلات ـ العملية ـ المخرجات ـ الاهداف •

- المدخلات Inputs : وهى عبارة عن مدخلات انسانية وهى الافراد المراد تدريبهم ، ومدخلات مادية تشمل امكانيات التدريب و اجهزته ووسائله • وتتكون المعلومات المطلوبة من كل البيانات والارقام اللازمة لعملية التدريب وخطوات سيرها ونتائجها المتوقعة •
- العملية Process : وهى عملية التدريب للافراد لاكسابهم مهارات أو معلومات محدده •

- المخرجات Outputs : وتشمل الافراد المتدربين بعد ان اكتسبوا المهارات والمعلومات والخبرات • بالاضافة الى مخرجات مادية وفكرية مثل كفاءة الانجاز ورقى مستويات الاداء وتطور الافكار والاتجاهات •

- الاهداف Objectives : وهى الغايات او النتائج المحدده التى يريد التدريب الوصول اليها من تطوير المهارات الى تعديل السلوك او تصحيح المعلومات •

ويُعنى التدريب المهنى باعداد الافراد مهنياً لاكسابهم مهارات جديدة ، او لرفع انتاجيتهم • وهو يخدم كافة المستويات التعليمية حيث يعمل على اعداد الافراد عمليا وتزويدهم فنيا بالمعلومات والمهارات المطلوبة لمزاولة مهنة معينة • أما التعليم الفنى فيهتم باعداد فنيين على مستوى اعلى من العمال المهره • وذلك بامدادهم بالمعلومات العلمية والثقافية والفنية • ومدة الدراسة به لاتقل عن ثلاث سنوات دراسية وقد تزيد الى خمس سنوات • وخريجى التعليم الفنى تقع عليهم مسئولية التشغيل والانتاج والصيانة بحيث يكونون حلقة الوصل بين المخططين من خريجى الجامعات من جهة وبين العمال المهرة من جهة أخرى •

ونظرا لتعدد تصنيف مستويات المهارة فأن الحاجة تبدو ماسة الى وجود تصنيف على المستوى القومى يحدد مسميات المهن ومستوياتها وتوصيف كل منها (مهنى . عامل ماهر — عامل متوسط المهارة — عامل محدود المهارة •••) بناءاً على اختبارات قياسية لكل مستوى ولكل مهنة حتى يمكن توحيد مستوى الافراد فى العمل الواحد واعداد برامج التدريب لرفع مهارة العاملين مع تخطيط برامج التعليم والتدريب القومى لتواجه مستويات محددة ومدروسة •

٢٠٤٠٢ : أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية :

لزيادة الانتاجية عدة عوامل معقدة تكنولوجية ومادية وانسانية • والتدريب يُعنى بكفاءة الانسان وطرق صقلها وتوجيهها الوجهة التى تحقق أكبر استفادة منها. ومع التقدم التكنولوجى ومايصاحبه من اختراعات فى مجال المعدات والالات وايضا فى انواع الوظائف وطرق أدائها فأن التدريب يلعب دورا هاما فى ترشيد استخدام هذه المخترعات بالاضافة الى إعداد العاملين للتكيف معها • كما أن التدريب يكمل الدور الذى تقوم به الجامعات والمعاهد ومختلف المدارس فى إعداد العاملين وتنميتهم المستمرة •

ويجب أن تراعى برامج التدريب التباين بين المتدربين من حيث الجنس والدوافع ومستويات الطموح والخلفيات الثقافية والاجتماعية مع تنمية قدرات ومهارات الافراد والجماعات فى الاتصال والتعاون بالاضافة الى زيادة المعلومات وتطوير السلوك وهو ما ينعكس على المجتمع ككل • فبتنمية قدرات الافراد تزيد كفاءة المؤسسات • ولكى يمكن للتدريب ان يقوم بكل هذه المهام يجب ان يتم باسلوب علمى فى تخطيطه وتنظيمه وتنفيذه ورقابة نتائجه ، حتى نضمن ان الاموال التى انفقت والاوقات والمجهودات التى بذلت فى تنفيذه قد جاءت بنتائج تفوق قيمتها تلك التكاليف • أى تقييم الاثار الايجابية منها والسلبية التى قد تظهر فى صورة ضعف الانتاجية او سوء العلاقات بين العاملين او ارتفاع معدلات الغياب وذلك لدراسة امكانية علاج تلك الاثار السلبية وزيادة فعالية التدريب •

ومن الجدير بالذكر ان قصور التدريب ليس هو السبب الوحيد لانخفاض الانتاجية ولكن هناك أسباب أخرى متداخله مثل نظام الحوافز والاشراف على العمال ونقص الامكانيات وقدم الالات والمعدات وسوء ظروف العمل • وعلى ذلك فأن معيار الحكم على مدى نجاح التدريب وفعاليته هو أن تتعرف على مدى تحقيقه للاهداف المنوطه به ، ومدى مقابلته للاحتياجات التدريبية المختلفة • أى تحديد الاهداف المقصوده والاحتياجات المطلوبة وهو مايعتبر أساس التخطيط للتدريب ويتوقف على نجاحه نجاح بقيه خطوات التدريب تنظيمية وتنفيذية ورقابية • وبناءا على ذلك فأنه يجب على منظمات الاعمال تحديد الاهداف المرجوة لتدريب المستويات المختلفة لعامليها ثم وضع خطة تدريبية تحقق تلك الاهداف وتلبى الاحتياجات • وتتضمن الاحتياجات التدريبية نواحى القصور الموجودة أو المتوقعة والتى يمكن للتدريب أن يكملها بالاضافة الى أى احتياجات أخرى يُرغب فى توفيرها مثل تدريب الافراد المجيدين بهدف تعميق خبراتهم وتنويع مهاراتهم واعدادهم لشغل مناصب أعلى •

وتوجد عدة طرق أو مناهج لتحديد الاحتياجات التدريبية منها (١) :

أ ـ المنهج العاطفى أو الذاتى : والذى يهدف الى تدريب العاملين أسوة بما تفعله المنظمات الاخرى او لانه واجب • وهو منهج غير موضوعى لانه يؤدى الى انفاق المال وبذل الجهد بدون عائد حقيقى •

ب ـ المنهج الرشيد أو الموضوعى : ويعتمد على تحليل الحقائق والارقام التى تدل على مستويات الانجاز المطلوبه بالنسبة لكل فرد فى كل وظيفة من وظائف المنظمة

جـ ـ المنهج العملى أو المتكامل : وهو يعتمد على البحث العملى عن الاحتياجات التدريبية باستخدام تقييم الاداء والاستقصاءات وتحليل العمل والاختبارات وغيرها من الطرق والمقاييس التى تحدد الاحتياجات التدريبية الفعلية •

---

(١) على محمد عبد الوهاب " طرق تحديد الاحتياجات التدريبية " • دراسة ميدانية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية القاهرة يونيو ١٩٧٧ •

ومن ذلك يتضح أن المنهجان الاخيران يحققان الاستفادة المثلى من التدريب وذلك لانها يتبعان اسلوبا علميا فى الكشف عن الاحتياجات التدريبية كما توجد فعلا على الطبيعة ٠

٠٣٠٤٠٢: التدريب المهنى فى مصر :

يأخذ التدريب المهنى فى مصر صورا متعددة منها تدريب المبتدئين ، والتدريب بمواقع العمل والتدريب السريع ، والتدريب المستمر ، والتدريب التخصصى ، وتدريب المدربين وقد قامت وزارة القوى العاملة بعمل حضر لامكانيات التدريب المهنى بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص عام ٨٤/ ١٩٨٥ ٠ حيث اتضح ان المراكز التخصصيه تضمنت معظم الوحدات التدريبية التى تتبع وزارة الشئون الاجتماعية ، وعددها ١١٠ من مراكز التكوين المهنى ومشاغل وجمعيات خدمة المجتمع ، أما مراكز الادارة المحليه فتبلغ ٣٥ مركزا ، ومراكز الشباب عددها ١١ مركزاوبالنسبة لاماكن التدريب الاخرى فقد عرفها التقرير بأن معظمها مدارس صناعية تزاول برامج تدريبية علاوة على عملها الاصلى وبصفة عامة فأن القطاع الحكومى يتبعه نحو ٥ر٦٠٪ من اجمالى وحدات التدريب ، ويتقاسم القطاع العام والقطاع الخاص النسبة الباقية تقريبا من حيث العدد فى الوحدات وليس من حيث السعة أو عدد المتدربين لان القطاع العام يستوعب حوالى ثلاثة أمثال ماتستوعبه وحدات القطاع الخاص التدريبية ٠

كما أوضحت الدراسة أن أكبر أجهزة التدريب فى مصر على مستوى الوزارات هو الموجود بقطاع الصناعة إذ يستوعب نحو ٥٢٪ من اجمالى المتدربين ، و٧٠٪ على مستوى العامل الماهر ٠ يليه على مستوى الجمهورية جهاز التدريب للتشييد والبناء ويستوعب نحو ٥ر١٣٪ ، ثم الانتاج الحربى ويستوعب نحو ٦ر٧٪ (١) ٠

(١) المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الدورة — سبتمبر — يونيو ١٩٨٧ — ١٩٨٨ ٠ ص١٧ — ١٨ ٠

هذا وقد قامت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بدراسة احتياجات قطاع الصناعة من مشروعات التدريب داخل وخارج الشركات وبدأت فى تنفيذها قبل بداية الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٧ وخلالها • وذلك بالعمل على احلال وتجديد المراكز القديمة واجراء توسعات باضافة تخصصات جديدة فى بعض المراكز القائمة • ثم انشاء مجمعات لمراكز التدريب فى مناطق صناعية جديدة تمكنها من مضاعفة طاقتها الاستيعابية حتى نهاية عام ١٩٨٧ • هذا بجانب تشغيل المراكز لاكثر من فترة او فترتين مع تطوير نظم وبرامج التدريب طبقا للاحتياجات الفعلية والتوسع فى انشاء مراكز التدريب بالشركات الصناعية •

ويعتبر التدريب المهنى على نظام التلمذه الصناعيه دعامة من دعامات الصناعة فى مصر • ويعتمد على تدريب الشباب فى اماكن العمل داخل المصانع على المهن التى تتطلب درجة عالية من المهارة حتى يصبح عاملا ماهرا ، بالاضافة الى دراسة المواد الفنية والاجتماعية التى ترفع من مستوى ثقافته • وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بدراسة بيانات عدد ٣٧ مركزا من مراكز التدريب المهنى نظام التلمذه الصناعية لبيان تطور اعداد الخريجين بها خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ الى عام ١٩٨٦/٨٥ •

ويوضح الجدول رقم (١٠) تطور اعداد الخريجين طبقا للمحافظات أما جدول (١١) فيمثل اجمالى اعداد مراكز التدريب المهنى طبقا للمحافظات (نظام التلمذه الصناعية)

يتضح من الجدولين (١٠) ، (١١) ان محافظة القاهرة تحتل المركز الاول من حيث عدد الخريجين وعدد مراكز التدريب تليها الاسكندرية •

ومن المعلوم ان مراكز التدريب المهنى نظام التلمذه الصناعيه تقبل الحاصلين على الشهادة الاعدادية • ومده الدراسة بها ثلاث سنوات تنقسم الى فترتين • الفترة الاولى لمدة سنه تقضى داخل المركز ، أما الفترة الثانية فمدتها سنتين تقضى داخل الشركات الصناعية •

الجـــــدول رقم (١٠)

اجمالى اعداد خريجى مراكز التدريب المهنى نظام التلمذة الصناعية من عام ٨٠/ ٨١الى عـــام ٨٥/ ٨٦ طبقـا للمحافظـــات

العام الدراسى / المحافظـة	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	المجمـــوع
القاهـــرة	١٥٦٤	١٣٧٠	١٥٣٠	١٨٣١	٢٤٠٠	٢٤٠٧	١١١٠٢
الاسكندريـة	١١٤٤	١٢٧٠	١٤٧٠	١٤٢٧	١٣٦٤	١٤٥٥	٨١٣٠
الغربيـــة	٣٨٦	٣٢٧	٥٠٩	٤٤٨	٤٢٠	٥٩٥	٢٦٨٥
القليوبيـــة	٣٤٤	٤٩٤	٤٩١	٤٧٦	٥٩١	٦٦٠	٣٠٥٦
الدقهليـــة	١٤٥	١٥٣	١٨٦	٢٩٤	٢٩٤	٣٠٧	١٣٧٩
دميـــاط	١٠٨	٧٢	٥٦	١١٦	٦٠	٨٧	٤٩٩
بورسعيـــد	١٨٦	٢٠٢	١٥٥	٢٦٧	١٣٩	١٤٦	١٠٩٥
الجيـــزة	٦٩٣	٧١٨	٧٣٠	٧٧٥	٩٣٩	١١٠١	٤٩٥٦
اسيـــوط	١٥٤	١٣٨	٩٩	١٤٨	٥٥	١٩٦	٧٩٠
قنـــا	٢٤٢	١٨٥	١٧٤	٢٠٨	١٧٠	٢٣٤	١٢١٣
اســـوان	٢٨٥	٢٠٠	٣٠٠	١٧٨	١٧٤	٢٠٥	١٣٤٢
الاجمالى العام	٥٢٥١	٥١٢٩	٥٧٠٠	٦١٦٨	٦٦٠٦	٧٣٩٣	٣٦٢٤٧

المصـــدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، تطور اعداد خريجى مراكز التدريب المهنـى نظام التلمذة الصناعية بمصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعـــة فى مصـر خلال الفترة من عام ٨٠/ ٨١ الى عام ٨٥/ ١٩٨٦ ،

يوليـــو ١٩٨٨ ، ص ٣ ،

جـــــدول رقم (١١)

اجمالى اعداد مراكز التدريب المهنى نظام التلمذة الصناعية من عام ٨٠/ ٨١ الى عام ٨٥/ ٨٦

طبقـــا للمحافظـــــات

م	العام الدراسى / المحافظة	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
١	القاهـــرة	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٢	الاسكندريـة	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٣	الغربيـــة	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٤	القليوبيـــة	٢	٣	٣	٣	٣	٣
٥	الدقهليـــة	١	١	١	١	١	١
٦	دميـــاط	١	١	١	١	١	١
٧	بورسعيـــد	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٨	الجيـــزة	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٩	أسيـــوط	١	١	١	١	١	١
١٠	قنـــا	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١١	أســـوان	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	الاجمالـى العـام	٣٦	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابـــق .

أما بالنسبة للمهن التى يتم التدريب عليهـــا فتشمل :

١ـ مهن تشغيل المعادن (مثـل البرادة ـ الحدادة ـ اللحام ـ التبريـد المعالجة الحرارية ـ الصيانة الميكانيكية ٠٠) ٠

٢ـ مهن السيارات (كهربائى ـ وميكانيكى سيارات) ٠

٣ ـ مهن الكهرباء (كهرباء عامة ـ كهرباء آلات) ٠

٤ـ مهن آلات دقيقة (اجهزة دقيقة ـ تحكم حرارى ـ الكترونيات ـ اجهـــزة قياس كهربائى والكترونـى ٠٠٠) ٠

٥ـ مهن المناجم والتعدين (الحفر الميكانيكى ـ تشغيل الكراكة ٠٠)

٦ ـ مهن الطباعة والتجليد (جمع يدوى ـ طباعة حروف ـ تصوير أوفست ـ تجليد وتسطير ٠ ٠٠) ٠

٧ـ مهن الـغزل والنسيج وتشمل أقسام :

ـ الانتاج (الغزل ـ التجهيز ـ النسيج)

ـ الصيانة الميكانيكية

ـ الصباغة والطباعة والتجهيز

هذا ويعامل خريج التلمذة الصناعية معاملة خريج الثانوية الصناعية من حيث تقييـــم المؤهل ودرجة التعيين ٠ كما تتاح له الفرصة لدخول امتحان مسابقة القبول لحملـــة الشهادات الفنية للالتحاق بكليات الهندسة بالجامعات وأيضا المعاهد العليا ٠

كما تقوم مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التـابعة لوزارة الصناعـــة بتنفيذ خطة تستمر لمدة خمسة اعوام (١٩٩٢/٨٧) وتنتهى فى آخر عام ١٩٩٢/٩١ وتشمل اعادة تأهيل ٢٠ مركزا واجراء توسعات فى ١٢ مركزا بالاضافة الى انشاء ٦ مراكز جديدة للتدريب المهنى وذلك طبقا لاحتياجات المجتمع الصناعى بزيادة اعداد المتخرجين وزيادة مهاراتهم الفنية٠ ويصل عدد مراكز التدريب المهنى نظام التلمذه الصناعية التابعـة

للمصلحة الى ٤٠ مركزا بها حوالى ٤٠ ألف دارس • كما يتم فى هذا العام (١٩٩١) اجراء عمليات تدريب لحوالى ٦ آلاف من العاملين الحاليين فى الصناعة لرفع كفاءتهم الانتاجية وزياده مستوى أدائهم وذلك طبقاً لطلب المصانع التى يعملون بها • كما أعدت وزارة الصناعة خطة لقبول خريجى الثانوى العام والفنى لدراسة دبلوم متخصص مدته سنتين لدراسة نوعيات المهن المتخصصة التى تحتاج الى قدر كبير من المهارة مثل أعطال الاجهزة الالكترونية واجهزة القياس والتحكم فى المصانع • وسوف تبدأ قبول هؤلاء الدارسين فى العام الدراسى القادم (٩٢/٩١) حيث ينتظر قبول ٥٠٠ دارس يزداد عددهم الى ١٥٠٠ دارس فى العام الذى يليه بحيث يتم تخريج ١٥ ألف طالب منهم سنويا (١) •

بالاضافة الى ذلك تقوم مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى باعداد وتدريب الكوادر والخبرات الفنية فى الادارة العليا والوسطى فى المجال الفنى بالصناعة ، ويشمل ذلك العديد من التخصصات منها اتخاذ القرارات والتسويق ونظم الجودة وتخطيط المشروع الصناعى •ويتم ذلك عن طريق التعاقد بين الشركات الانتاجية ومعهد استشارات الادارة التابع للمصلحة ويصل عدد الدارسين الحاليين فى هذا العام (١٩٩١) الى ثلاثة آلاف من الادارة الوسطى والعليا وينتظر زيادة عددهم بعد سنتين الى حوالى ستة آلاف • وتهدف هذه البرامج الى زيادة الانتاج والجودة ورفع كفاءة التسويق بما يحقق صالح الشركات المنتجة والاقتصاد القومى •

---

(١) مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ، بيانات غير منشوره •

وبتقييم سياسة التدريب المهنى فى مصر يتضح غياب أى سياسة قومية أو سياسة طويلة المدى فى هذا الخصوص • كما يبدو عدم وضوح أهمية التدريب المهنى والعائد منه على الفرد وعلى جهة العمل حيث يتوقف الاهتمام بالتدريب على اهتمام رئيس مجلس الادارة شخصيا • بالاضافة الى عدم الاهتمام بتدريب كوادر التدريب واعدادهم علميا وفنيا • مما يدعو الى العمل على زيادة الوعى لدى الافراد بأهمية التدريب المهنى وتشجيع القطاعات المختلفة على الاهتمام بالتدريب وتقديم الخدمات التدريبية والحوافز التشجيعية سواء ضريبية أو تأمينيه أو نقدية • مع الالتزام بمستويات مهاره قومية ذات مواصفات قياسية ونظام مستقر يُعمل به على مستوى البلاد •

الفصل الثالث

" الاطار المؤسسى لقطاع التصدير فى مصر "

٣ / ١ : الأدوار المؤسسية فى تنمية الصادرات الصناعية ـ مراجعات هامة :

هناك اجتزاء فى العديد من الرؤى التى تتعامل مع قضية أدوار المؤسسات المختلفة فى تنمية الصادرات المصرية • وهو اجتزاء يرجع فى مجمله الى التعامل مع قضية " الصادرات " باعتبارها قضية (مخرجات) تبحث عن تصريف • وهو مفهوم يتطلب المراجعة الناقدة • وسوف نعرض لبعض أفكارنا فى هذا الخصوص ـ كالاتى :

أ ـ التناول المؤسسى لقضية تنمية الصادرات الذى يتعامل مع مفردات مؤسسية لاتتضمن الوحدات الانتاجية للسلع هو مفهوم يجب أن يُراجَع • أى أن التطوير المؤسسى فى (مجتمع التصدير) اذا لم يصاحبه تطويراً موازياً فى الفكر الادارى داخل الوحدات الانتاجية وفى الجانب التسويقى بالدرجة الاولى ـ فان النتائج المرجوه ستكون قاصرة وفقيرة •

وللتوضيح فأن الشركة الباحثة عن معلومات تتصل بالسوق وليس لديها نظام معلومات داخلى منظم (لايشترط أن يستند الى الحاسب) فأنها لن تحقق الاستفادة المرجوة من تلك المعلومات حال اتاحتها • ذلك أن بنيانها الداخلى لن يكون مهيأ لتداول ومعالجة المعلومات المذكورة وتقييمها • كما أن الشركة التى تبحث عن مصادر تمويلية لتطوير نشاطاتها اذا لم تمتلك حسابات منظمه وقواعد مستندية سليمه فأنها لن تحقق الاستخدام الاقتصادى أو الامثل للموارد المالية المتاحه • وتعطى تجربة الشركات المتعثره والتى حصلت معظمها على قروض من البنوك دلالات واضحة فى هذا الخصوص •

ب ـ تنمية الصادرات المصرية لم تعد قضية مستجدة أو طارئه فى الاقتصاد المصرى ولكنها أصبحت قضية محورية • وهو مايفرض التعامل معها بشكل تكاملى تتحدد فيه أدوار الاجهزة الحكومية ، الوحدات الانتاجية والمنظمات والاتحادات المهنيه والنقابيه بشكل دقيق ومحدد (انظر شكل رقم (١) •

شكل رقم (١)

" مكونات الرؤية المتكاملة لقضية تنمية الصادرات المصرية "

وتوضح التجارب الصناعية التصديرية الناجحة معالم هذا التكامل • فقد نشأ " مجلس تنمية التجاره الخارجية الصينى بتايوان China External Trade Development عام ١٩٧٠ كمؤسسة تملك الحكومة نصف رأسمالها ، وتمتلك اتحادات الجمعات والغرف الصناعية والتجارية وجمعيات الاعمال النصف الاخر(١) • ولايكتفى هذا المجلس فى انشطته بالتحديد المنهجى للاسواق واكتشاف الفرص التصديرية والمساهمة فى وضع الاستراتيجيات التسويقية قوميا فقط ، بل يساعد الوحدات الانتاجية فى تطوير منتجاتها وتطويع عملياتها الانتاجية للتوافق مع الاسواق الخارجية • كما يساعد المجلس تلك الوحدات الانتاجية فى استكشاف المشاكل والبحث عن سبل حلها • كما يقدم لها خدمات فى مجال التصميم والتغليف ووضع الاستراتيجيات التسويقية(٢) •

وفى هذا الخصوص فان مساعدة الشركات من جانب المجلس المذكور - والاجهزه المثيله له فى كوريا وهونج كونج وسنغافورا - لاتقتصر على دعمها فى توسيع سوقها التصديرى ولكن التأكد أيضا من أن الشركات المذكوره قد تعرفت الى المعلومات والمهارات المطلوبه التى تمكنها ذاتياً - من صنع المنتجات المطلوبه فى تلك الاسواق وتمثل (المساعده الاستشاريه) جوهر برنامج التدعيم الفعال بالاضافه الى مايلحق بالعون الاستشارى من تدريب أو مساعده فنيه أو غيرها من المساعدات التى تساهم فى تعظيم الامكانات التصديرية الواعده فى المنشآت الوطنية •

Donald Bkeesing. The four successful exception-Official export and support for export marketing in Hong Kong Singapore, the republic of Korea and Taiwan. UND P. 1988, P. 19.

Ibid., P.2.

جـ ـ أن تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التطوير المؤسسى لخدمة الصادرات المصرية يستلزم وجود جهاز حكومى قومى يرسم سياسات التطوير المذكوره ويتابع أنجازها ، كما يتضح من الشكل رقم (١) وجدير بالذكر أن نصيب النمور الاسيويه الاربعة من الصادرات الصناعية العالمية قد زاد بأكثر من عشرة أضعاف فى الفترة مابين عامى ٧٣ ـ ١٩٨٤ ، وذلك باتباعهم سياسة تتكون من شقين :

الشق الاول: ويتمثل فى وضع سياسات مناسبة لدعم الصادرات الصناعية (يقوم على وضعها جهاز مسئول) .

الشق الثانى: ويتمثل فى ضمان أكبر قدر من الكفاءة والفعالية للخدمات المقدمة لدعم الصادرات (معلومات ، بحوث ، ترويج وأية خدمات أخرى .)

د ـ التناول المؤسسى لقضية تنمية الصادرات الصناعية يجب أن يتم فى (اطار نظامى) يتعامل ـ بنفس الدرجة من الاهمية ـ مع كل عناصر نظام الانتاج الصناعى (مدخلات ـ عمليات ـ مخرجات) فى ارتباطها بهدف تنمية الصادرات الصناعية ونبذ المفهوم القديم الذى يتعامل مع القضية باعتبارها تبدأ من (مخزن) المنتجات تامة الصنع .

ويوضح (الشكل رقم ٢) ان الخدمات المؤسسية المقدمه فى كل من مرحلتى المدخلات والعمليات الصناعية سوف تعكس آثاراً ايجابية مباشره على المخرجات الصناعية أو المنتج القابل للتصدير . (خامات ومواد أولية أفضل وبجودة عالية = منتج تنافسى بجوده مرتفعة) .

وتقدم التجارب الاسيوية الأربع ـ أيضا ـ نموذجا يحتذى فى هذا الخصوص حيث ان (الدعم) لايوجه للمصدر الاخير فى كل الاحوال ، لكنه يقدم للمصدر الغير مباشر الذى قد يكون هو (المنتج) أو (المورد) الذى قدم مدخلات الانتاج[١].

١- Ibid., P.4.

كما أن بعض الخدمات المؤسسية قد تتكرر — ذاتها — فى اكثر من مرحلة حيث توجد دراسة لاسواق المواد الخام ، ودراسة لاسواق تصدير المنتج النهائى تام الصنع ... وهكذا .

شكل رقم (٢)

" الاطار النظامى للادوار المؤسسية لتنمية الصادرات الصناعية "

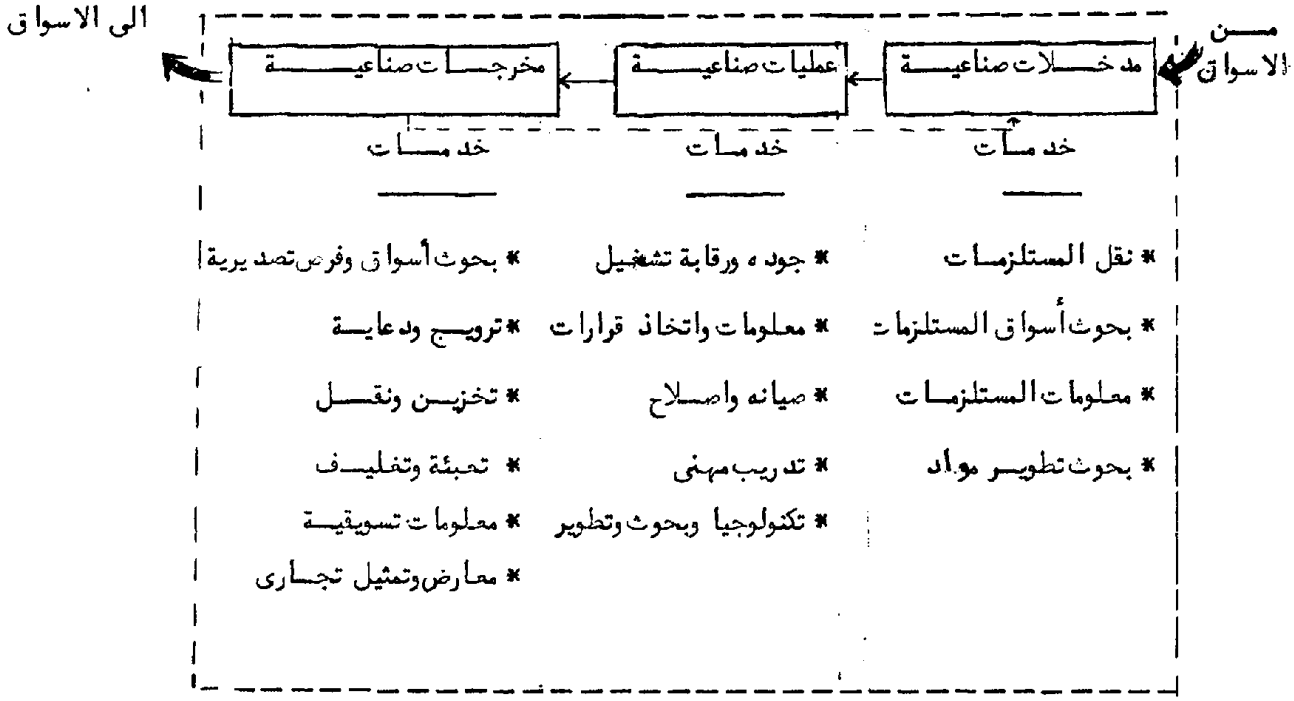

هـ — أصبحت المعلومات القاسم المشترك الاعظم فى جميع الانشطة المرتبطة بتنمية الصادرات الصناعية .... ويرى الخبراء أن (المعلومات والتسويق) هما العنصران الحاسمان فى التطور السريع للصادرات الصناعية للنمور الاسيوية الاربعة ويتطلب الوعى بهذه الحقيقة اعطاء أولوية قصوى لتطوير قواعد البيانات ونظم المعلومات التى تخدم النشاط الانتاجى بشكل عام والنشاط التصديرى على وجه الخصوص .

٣ـ ٢ : الجوانب المؤسسية لمشاكل الصادرات الصناعية المصرية :

نعرض للجوانب المذكوره مستقاه من أحداث دراسة ميدانية عن ادارة نشاط التصدير فى مصر[١] • بالاضافة الى رؤية الشعبة العامة للمصدرين لاهم هذه المشاكل[٢] كذا وجهة نظر جمعية رجال الاعمال[٣] • بالاضافة الى مصادر متفرقة أخرى[٤] وسوف نتوخى فى العرض للجوانب المذكورة نظرتنا الكلية لقضية تنمية الصادرات التى سبق العرض لها ويمكن اجمال أهم المشاكل ذات الطابع المؤسسى والتى تعوق الصادرات المصرية كالاتى :

---

(١) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ادارة نشاط التصدير فى مصر ـ دراسة ميدانية يوليو ١٩٩٠ •

(٢) محضر اجتماع لجنه الصناعة بشعبه مصدرى القاهرة والشعبة العامة للمصدرين بتاريخ ١٩٨٩/٨/٦ •

(٣) جمعية رجال الاعمال المصريين ، مذكرة للسيد الدكتور وزير الاقتصاد عن المشاكل التى تواجه الصادرات المصرية واقتراحات حلها • غير محددة التاريخ •

(٤) تشمل المصادر المذكوره ـ اذا لم يشر الى خلافها ـ مايأتى :ـ

ـ مركز تنمية الصادرات المصرية ، ورقة عمل اللجنة الفرعية لاستراتيجية التصدير ووضع خطة قومية للصادرات • غير محددة التاريخ أو مرقمة الصفحات •

ـ هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ، ملخص اجتماع السادة مصدرى القطاع الخاص بالغرفة التجارية يوم ١٩٨٦/١٢/٢١ لدراسة مشاكل التصدير • غير محدد التاريخ أو مرقم الصفحات •

ـ نجوى على خشبة ، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية • مجلة مصر المعاصره العددان ٤١٥ ، ١٩٨٩/٤١٦ • ص ١٤٦ ـ ص ١٥٢ •

ـ عبد المطلب على ، الصادرات الصناعية فى مصر ووسائل تنميتها • المجله العلمية لكلية التجارة ـ اسيوط ـ العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٧ • ص ١٥٢ ـ ص ١٥٩ •

١٠٢٠٥٣ : مشاكل خاصة بمرحلة المدخلات :

— عدم توافر المواد الخام ومستلزمات الانتاج : بالاضافة لارتفاع اسعارهما مع انخفاض الجودة ، ومايرتبط بذلك من ارتفاع نسبة التالف والفاقد • (رداءة بعض أصناف الغزول الحريرية والقطنية وارتفاع اسعارهما ، كذا الجلود المدبوغة)

وترتبط المشكلة مؤسسيا بدرجة كبيرة بالهيئة المصرية للتوحيد القياسى ومصلحة الرقابة الصناعية خاصة فيما يتعلق بالتحقق من توافر المواصفات القياسية للمواد • بالاضافة الى وزارة الصناعة التى لاتلتزم أحيانا بعقود توريد ثابته ، أو بالجودة أو بالتسعيرة الجبرية • ويرتبط بقضية المستلزمات أيضا قضيتين فرعيتين : ويقصد بالقضية الاولى تعقد اجراءات استيراد مستلزمات الانتاج وقطع الغيار مما يعكس الحاجة الى تبسيط اجراء الاستيراد • والثانية وتتعلق بارتفاع الرسوم الجمركية على الالات والمواد الاولية ومستلزمات الانتاج . كما يعتبر التمييز فى أسعار الطاقة ومستلزمات الانتاج بين الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار وغيرها من شركات القطاعين العام والخاص من أهم المشاكل نظراً لما يمثله هذا التفاوت المذكور من آثار سلبية على الاستثمار الخاص فى الصناعة التصديرية ويقلص من الاستثمار الموجه اليها • وترتبط المشكلة المذكورة — مؤسسياً — بضرورة وجود (جهاز سيادى) يخطط لسياسات موحده لدعم المشروعات التصديرية دون تمييز سواء بالنسبة للطاقة أو غيرها •

ندرة العمالة الماهرة : وهى مشكلة تتعرض معظم الصناعات التصديرية • ويرجع الامر فى جزء منه الى تخلف أساليب التعليم الفنى فى مصر عن التطور الهائل لتلك الأساليب فى دول العالم الاخرى التى انجزت نجاحات تصديرية مميزه • وترتبط هذه المشكلة مؤسسيا — بضعف مؤسسات التعليم والتدريب الصناعى مثل مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ، وكذلك ضعف اسهام رجال الاعمال والمنتجين فى تكوين مراكز متخصصه لتقديم التدريب الصناعى الراقى فى مصر •

٢/٢٠٣ : مشاكل خاصة بمرحلة الانتاج :

— ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعى • وهو الامر الذى يهدد — ويهدر أحيانا — احد أخص الميزات التنافسية فى المنتج المصرى وهو رخص العمالة وبعض مستلزمات الانتاج المحليه كغزل القطن •

ويرجع الامر المذكور الى تخلف نظم الصيانة والاصلاح ، اهمال انشطة رقابة الجودة والمواصفات ، بالاضافة الى ارتفاع نسبة الفاقد الناتج عما سبق بالاضافة الى تخلف أساليب الانتاج والادارة ، وسوء الخامات •

— انخفاض الكفاية الانتاجية فى العمليات التصنيعيه • وهو مايرتبط بشكل وثيق بضعف التدريب المهنى الفنى ، بالاضافة الى الاعتماد على أساليب انتاج تقليدية فى بعض الوحدات •

— ضعف مخصصات البحوث والتطوير والتصميم الصناعى :وذلك فى الوحدات الانتاجية العام منها والخاص • بل انها تكاد تكون منعدمه تماماً فى العديد من الشركات •

— تخلف نظم المعلومات الصناعية، بما يؤدى لرداءة منظومات اتخاذ القرار •

٢/٣/٣ : مشاكل خاصة بمرحلة المخرجات :

— سوء أساليب التعبئة والتغليف للمنتجات الصناعيه • ويؤثر الشحن والتغليف بشكل مباشر على سعر المنتج وتسهيل شحنة ومناولته ويقلل الفاقد منه • هذا بالاضافة الى دور التعبئة والتغليف كعاملى جذب تسويقى •

وقد أشارت دراسة حديثة الى أن التزايد المستمر فى تكلفة العبوات يهدد قدرة مصر التنافسيه تصديرياً خاصة أن مواد التعبئة المستورده تتميز بانخفاض أسعارها وارتفاع جودتها وتلبيتها لمختلف حاجات المنتج •

(١)

(١) البنك الاهلى المصرى — ادارة البحوث الاقتصادية العامة ، أزمة صناعة التصدير فى مصر ، ١٩٩٠ • ص ٢ •

— مشاكل تخزين المنتجات الصناعية : سواء فى وحدات الانتاج ،او فى موانئ ومطارات الشحن البحرى والجوى .

— مشاكل النقل : حيث تعتبر تكلفة النقل أحد أهم العوامل المحدده للثمن النهائى للسلعة وتعانى المنتجات الصناعية من ارتفاع تكاليف الشحن . وقد قدرت جمعية رجال الاعمال أن الصادرات الصناعية تتحمل بأكثر من ٦٪ تكاليف خدمات موانى[1] أو مطارات او نوالين رغم سوء الخدمه .

— مشاكل التسويق والترويج : وتشمل مشاكل فرعية مثل : المنافسه مع منتجات الدول الاخرى ، الحصول على المعلومات عن الاسواق المناسبه ، الاتصال بالعملاء بالخارج ، دراسة الفرص التصدير ية أو البحث عنها ، اختيار وسيلة الترويج ، ضعف الحوافز التصديرية ، المعاملة الجمركية وغيرها .

وترتبط المشاكل السابقة — مؤسسياً — بشركات التجارة الخارجية ،مركز تنمية الصادرات ، الغرف التجاريه ، قواعد بيانات ونظم معلومات التجاره الخارجية هيئة المعارض والاسواق ، الرقابة على الصادرات والواردات ... وغيرها .

٤/٢.٣ : مشاكل أخرى :

— مشاكل تمويل وتأمين الانشطة التصديرية . وهى مشاكل ترتبط بشكل مباشر بالمؤسسات المالية ودورها فى تشجيع الانتاج الصناعى الموجه للتصدير ، والعمليات التصديرية ذاتها بمنح أسعار فائدة تفضيليه للنشاط التصديرى ،والتأمين على الصادرات الصناعية المصرية ضد مخاطر عدم السداد .

وتشمل هذه المؤسسات : البنك المركزى ، البنوك التجارية وشركات التأمين بالاضافة الى البنوك المتخصصه مثل : بنك التنمية الصناعية ، والمصرى لتنمية الصادرات .

---

(١) جمعية رجال الاعمال الاعمال المصريين ، مرجع سبق ذكره ،ص ٧ .

— مشاكل الضرائب : حيث توجد مغالاه (١) فى تقدير أرباح المصدرين واهدار دفاترهم الممسوكة وهو مايؤثر على نشاطهم التصديرى .

— مشاكل السماح المؤقت (الدروباك) : توجد مطالبات عديدة بتسهيل اجراءات هذا النظام والاكتفاء بالحصول على تعهد باعادة التصدير دون تحصيل رسوم فى صورة خطاب ضمان حيث يتأخر استرداد قيمة خطاب الضمان او الرسوم الجمركية لفترات طويلة (٢)

— مشاكل رقابية : وقد رفعت بعض صور الرقابة السعريه والنوعية عام ١٩٨٦ . وهناك مطالبات بالغاء كل انواع الرقابة على الصادرات ماعدا الرقابة التى يفرضها قانون الجمارك او اختصار اجهزة واجراءات الرقابه (٣) .

— مشاكل تبسيط اجراءات : لعمليات استيراد المواد الخام وقطع الغيار ، اجراءات الشحن والتوزيع ، اجراءات التعامل مع أجهزة المتابعة والرقابة ، اجراءات التعامل مع مصلحتى الضرائب والجمارك ،وغيرها .

---

(١) للتفاصيل . يراجع :
— فتحى موسى ، تفاقم الفجوة بين الصادرات السلعيه والواردات السلعيه دراسة تطبيقية خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٩٠/٨٩ . بحث دبلوم بمعهد التخطيط القومى . ١٩٩٠ . ص ٣٧ ، ص ٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، صـ ٤١ .

(٣) عن تفاصيل المقترحات المذكوره . يراجع :
— جمعية رجال الاعمال ، مرجع سبق ذكره ،ص ١ ، ص ٢ .

٣ — ٣ : تقييم أدوار بعض مؤسسات خدمة وتدعيم الصادرات الصناعية المصرية :

العرض السابق للمشاكل التى تعانى منها الصادرات المصرية الصناعية لايعنى انعدام الجهود المؤسسيه فى اتجاه دفعها وتنميتها • لكن الملاحظ فى ذات الوقت هو ان كثرة المؤسسات العامله فى مجال خدمة تنمية الصادرات لايتناسب مع حجم أو نوعية الخدمات المقدمة أو فعاليتها (شكل رقم ٣) ويلقى هذا القسم (٣/) الضوء على بعض الملاحظات المؤسسية الخاصة بأداء الاجهزة المدعمه للنشاط التصديرى للبحث عن أوجه الخلل أو جوانب القصور • على أن يلحق بذلك بعض الاقتراحات الخاصة بتنشيط الادوار ، تنسيق الاداء وتحسين الفعالية للأجهزة وخدماتها •

٣ — ٣ — ١ : • مؤسسات تخطيط ورسم السياسات التصديرية :

المجلس الاستشارى لتنمية الصادرات المصرية :

نشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٨) / ١٩٩٠ ليتولى المهام الآتية :(١)

- اقتراح الخطط والسياسات والبرامج الهادفه لتنمية وتعظيم الصادرات حجماً وقيمة •
- اقتراح التغييرات التنظيمية والتكنولوجية المطلوبة لاقامة قاعدة انتاجية للصناعات التصديرية •
- اقتراح سبل القضاء على أية معوقات تؤثر على عملية التصدير •
- دراسة كيفية تطوير وتنظيم الوحدات الانتاجية المتوسطة والصغيرة والحرفية والاسر المنتجه بما يخدم عملية التصدير •
- تعبئة جهود المنتجين والمصدرين من أجل التصدير والترويج للمنتجات المصرية
- تقديم دراسات عن الاسواق الخارجية وامكانيات التوسع فى التصدير لها •

(١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ١٩ ، مايو ١٩٩٠ ، ص١ ، ص٢ •

ملاحظات حول دور مجلس تنمية الصادرات :

أ — لم يظهر للمجلس المذكور كيان معنوى واضح أو نشاط يذكر منذ صدور قرار الانشاء رغم مرور اكثر من عام ونصف على صدوره • كما لم تظهر تفسيرات لهذا الغياب. وقد ظهرت تفسيرات فى بعض المقابلات الشخصية الخاصة بالدراسة تقول باعتراض رئيس المجلس الاستشارى على وصاية وزير الاقتصاد على المجلس ورفع التقارير اليه وطلبه التعامل المباشر مع رئيس مجلس الوزراء •

ب — راعى القرار رقم (٢٠٨) / ١٩٩٠ النظرة المتكامله الى قضية التصدير — كما سبق وعرضنا لها — وذلك باهتمامه بالمرحلة الانتاجية وتطوير وتنظيم الوحدات الانتاجية التصديرية • كذا يحسب له الاهتمام بالوحدات الانتاجية المتوسطة والصغيره والحرفيه وامكاناتها التصديرية •

جـ — لم يترجم الاهتمام السابق فى شكل تمثيلى بالمجلس المذكور • فهناك غياب للهيئة العامة للتصنيع فى تشكيل المجلس رغم مسئوليتها المباشرة عن التخطيط الصناعى وسياساته • هذا مع ملاحظة وجود تمثيل لقطاع الصناعة برئيس قطاع الشئون المالية والاقتصادية وهو منصب تنفيذى غير تخطيطى •

د — عن قضية التمثيل ايضا • هناك غياب لممثلى الصناعات الحرفية ، التعاونيات الانتاجية والاسر المنتجه رغم اهتمام المجلس بانشطتهم وذكرها بالاسم • كذا هناك غياب لتمثيل البنك المصرى لتنمية الصادرات فى المجلس المذكور رغم كونه المؤسسة الوحيده المتخصصه فى تمويل النشاط التصديرى ، فى حين يمثل بالمجلس رئيس اتحاد البنوك ورئيس الاتحاد المصرى للتأمين •

جدول رقم (٣)

" بيان بأهم مؤسسات خدمات دعم الصادرات الصناعية المصرية "

مؤسسات تخطيط ودعم سياسات	مؤسسات تجارة خارجية	مؤسسات تنمية وترويج وتسهيلات	مؤسسات خدمات تمويلية	مؤسسات خدمات معلومات	مؤسسات خدمات نقل وشحن	مؤسسات تدريب وتأهيل وتطوير فنى وتكنولوجى	مؤسسات رقابة وفحص وتخليص	اتحادات وتجمعات مهنية ونوعية ونقابية
١- اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء ٢- المجلس الاستشارى لتنمية الصادرات المصرية ٣- الهيئة العامة للتصنيع	١- هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ٢- التمثيل التجارى	١- مركز تنمية الصادرات المصرية ٢- هيئة المعارض والاسواق الدولية	١- البنك المصرى لتنمية الصادرات ٢- بنك التنمية الصناعية ٣- البنوك التجارية ٤- شركات التأمين ٥- هيئات دولية	١- شبكة التجارة الخارجية بمجلس الوزراء ٢- قاعدة بيانات التجارة الخارجية بجهاز الاحصاء ٣- غرفة معلومات الصناعة بالهيئة العامة للتصنيع	١- مصر للطيران ٢- المصرية للملاحة البحرية ٣- هيئة مطار القاهرة الجوى ٤- هيئات الموانى المصرية ٥- شركات النقل الخاصة الاجنبية (جوى- بحرى)	١- مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ٢- معهد العاشر من رمضان ٣- مركز تنمية التصميمات الصناعية ٤- اكاديمية البحث العلمى	١- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ٢- هيئة التوحيد القياسى ٣- مصلحة الرقابة الصناعية ٤- صندوق دعم الغزل ٥- مصلحة الجمارك	١- اتحاد الصناعات المصرية ٢- اتحاد الغرف التجارية ٣- الشعبة العامة للمصدرين ٤- جمعية رجال الاعمال ٥- جمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان ٦- الاتحاد العام للعمال

هـ — هناك ملاحظات خاصة بعلاقة المجلس بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية:

— تذكر المادة الثانية أن للوزير أن يعرض على المجلس مايراه من مشاكل تتعلق بتنمية الصادرات. كما جاء بالمادة الثالثة أن المجلس يرفع توصياته واقتراحاته الى الوزير ليتولى عرضها على اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية. وللوزير حق دعوته للانعقاد ويرأس جلسته فى هذه الحالة. وهو مايرتب للوزير خصوصية فى علاقته بالمجلس الاستشارى.

ونرى انه طالما أن قضية التصدير قضية متكاملة فأنه يفضل النص على أنه " لاى وزير أن يعرض على المجلس المذكور مايراه من قضايا تتصل بالتصدير لاخذ الرأى والمشوره " ليصبح لوزير الصناعة والزراعة كمثال نفس الحق المخول لوزير الاقتصاد فى هذا الشأن .

كما يفضل أن يتعامل المجلس المذكور مع رئيس الوزراء بشكل مباشر عن طريق تقديم تقرير دورى عن اعماله . فعلاقة الصادرات بوزارة الصناعة أو النقل او غيرهما من الوزارات لاتقل أهمية عن علاقة وزير الاقتصاد بها ان لم تتجاوزها أهميه .

لذا يفضل الاكتفاء بما جاء بالمادة التاسعة من تقديم رئيس المجلس لتقرير كل ٣ شهور الى اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية . والغاء ماجاء بالمادة الثالثة بخصوص رفع تقارير الى وزير الاقتصاد .

د — وجوب ان يكون للمجلس الاستشارى رؤيه محدده بخصوص توزيع الأدوار المؤسسية والتكامل بينها — فى مجتمع التصدير فى مصر .

٣ـ٣ـ٢ : مؤسسات التجاره الخارجية (١) :

وتنقسم الى شركات التجاره العامة : النصر للتصدير والاستيراد ، مصر للتجاره الخارجية ، العامه للتجاره والكيماويات ، مصر للاستيراد والتصدير ، العربية للتجاره الخارجية ، التجارية للاخشاب وشركة مصر للاسواق الحره .

وشركات السلع الهندسية : المحاريث والهندسه ، العامة للاعمال الهندسية وشركة مصر لتجارة السيارات . هذا بالاضافة الى شركات تصدير الحاصلات الزراعية

وقد رخص لبعض هذه الشركات بانشاء مناطق حره بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس بغرض تخزين البضائع العابره والسلع الوطنية المعده للتصدير ، كذا اجراء بعض عمليات الخلط والمزج والتعبئة السلعيه .

ويتبع بعض الشركات مكاتب ومراكز تجارية وفروع خارجية (عربية ـ افريقية اسيوية ـ اوربية) ويبلغ عددها (٤١) مكتب وفرع تقوم بتشهيل العمليات التجارية للشركات الام ، واعداد دراسات عن انماط الاستهلاك بالاسواق الخارجية .

ملاحظات حول دور مؤسسات التجاره الخارجية فى تنمية الصادرات :

١ـ يوضح الجدول رقم (١٢) قيمة اجمالى مشتريات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية من البضائع بغرض البيع ، واجمالى مبيعاتها عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بـ ٨٥/ ١٩٨٦ . ويتضح الاتى :

ـ هامشيه نشاط المبيعات الخارجية (التصدير) . مقارنا بالانشطة الاخرى التى تمارسها هذه الشركات . وقد كان رقم الصادرات المذكور عام ١٩٨٧/٨٦ لايتجاوز ١٤٤ر٤ مليون جنيه تمثل ١٥٪ من اجمالى مبيعات البضائع بغرض البيع

(١) يعتمد العرض بصوره أساسية على :
ـ الجهاز المركزى للمحاسبات ، تقييم أداء شركات التجاره الخارجيه ١٩٨٧/٨٦ . غير محدد التاريخ . يقع فى (١٠٥) صفحة بخلاف المرفقات .

جـــــدول رقـــم (١٢)

" مشتريات ومبيعات بضائع بغـــرض البيـــــع (*) "

(القيمة بالمليون جنيه)

بيـــــــان	عام ١٩٨٧/٨٦		عـام ١٩٨٦/٨٥		نسبة التطـور %
	القيمـه	الاهميـة النسبيـة %	القيمـة	الاهميـة النسبية %	
أولا : المشتريات من بضائع بغرض البيع :					
أ ـ المشتريات الخارجيـــة :					
* المشتريات الخارجية بالقيمه	٤٣٤ر٣	٦٣ر٢	٤٢٦ر٩	٧٠ر٥	١٠٢
* المصاريف على المشتريات سيف (**)	٢٩ر٧	٤ر٣	٤٤ر٥	٧ر٣	٦٧
جمله المشتريات الخارجية بالمصاريف	٤٦٤ر٠	٦٧ر٥	٤٧١ر٤	٧٧ر٨	٩٨
ب ـ المشتريات المحليـــه :					
* مشتريات محلية بغرض التصدير	١٢٩ر٣	١٨ر٨	١٠٠ر٧	١٦ر٦	١٢٨
* مشتريات محلية بغرض البيع المحلى	٩٤ر٢	١٣ر٧	٣٣ر٦	٥ر٦	٢٨٠
جملة المشتريات المحليـــة	٢٢٣ر٥	٣٢ر٥	١٣٤ر٣	٢٢ر٢	١٦٦
اجمالى مشتريات بضائع بغرض البيع	٦٨٧ر٥	١٠٠	٦٠٥ر٧	١٠٠	١١٤
ثانيا : مبيعات بضائع بغرض البيع :					
أ ـ مبيعات خارجية (صادرات)	١٤٤ر٤	١٥ر٩	١٢٢ر٨	١٥ر٤	١١٨
ب ـ مبيعات محليـــة :					
* من سلع مستـــورده	٦٧٣ر٥	٧٤ر٠	٦٢٧ر٠	٧٨ر٨	١٠٧
* من سلع محليـــة	٩١ر٥	١٠ر١	٤٦ر١	٥ر٨	١٩٨
جملة المبيعات المحليـــة	٧٦٥ر٠	٨٤ر١	٦٧٣ر١	٨٤ر٦	١١٤
اجمالى مبيعات بضائع بغرض البيع	٩٠٩ر٤	١٠٠	٧٩٥ر٩	١٠٠	١١٤

(*) لا تتضمن مشتريات ومبيعـات المناطـق الحـــرة .

(**) تشمل كافة مصروفات المشتريات من مصاريف وعمولات بنكيه ومصروفات تخليص ونقـــل حتى وصول السلعه من ميناء الوصول الى مخـازن الشركـه ، وبدون الجمـارك .

المصـــدر :ـ

الجهاز المركزى للمحاسبـات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .

جـــدول رقـــم (١٣)

" النمط السلعى للصادرات المباشـــــره "

(القيمة بالالف جنيـــه)

البيـــــــان	عام ١٩٨٧/٨٦		عام ٨٥ /١٩٨٦	
	القيمة	الاهميـــة النسبيـــه %	القيمـــه	الاهميـــه النسبيـــه %
محاصيـل زراعيـــــه :ـ				
موالـــــح	٦٩١٣٠	٤٥٫٨	٦٣٤٩٠	٤٨٫٤
أرز وكسر أرز (*)	١٥٤٠٨	١٠٫٢	٦٦٤٤	١٫٥
بطاطـــس	٢٦٦٠	١٫٧	٧٦٤	٠٫٦
بصـل طـــازج	٥٠٩٦	٣٫٤	٦٣٧٧	٤٫٨
ثـــوم طـــازج	١٢٢	٠٫١	١٥٩	٠٫١
فـــول سودانـــى	٨٣١	٠٫٥	٢٦١٨	٢٫٠
محاصيل متنوعه وغير تقليديـــه	٥٦٩٣	٣٫٨	٩٤٨٥	٧٫٢
جملـــــه	٩٨٩٤٠	٦٥٫٥	٨٩٥٣٧	٦٨٫٢
سلع غذائية ومنتجات حيوانيـــه وزراعه مجففـه ومصنعـــــه	١٨٨٢٤	١٢٫٥	١٥٩٦٨	١٢٫٢
سلع ومنتجات صناعيه وسيطـــه	٣٣١٨٩	٢٢٫٠	٢٥٦٦٩	١٩٫٦
الاجمالـــــى	١٥٠٩٥٣	١٠٠	١٣١١٧٤	١٠٠

(*) تشمل صادرات الارزوكسر الارز بشركتى النصر للتصدير والاستيراد ومصر للتجارة الخارجيـــه .

المصـــدر :ـ
المرجع السابق ، مرفق رقـــم ٥ .

فى حين بلغت المبيعات المحلية داخل السوق المصرى للسلع المستورده ٥ر٦٧٣ مليون جنيه وتمثل ٧٤٪ من اجمالى مبيعات البضائع بغرض البيع للشركات •

كما تتجلى هامشية النشاط التصديرى للشركات ايضا بمقارنة (قيمته) و(أهميته النسبيه) بارقام المشتريات الخارجية من البضائع بغرض البيع •

٢ـ هامشية صادرات السلع الصناعيه والوسيطة • مقارنا بالمواد الاخرى التى تقوم الشركات المذكوره بتصديرها مثل المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية والزراعية • (جدول رقم ١٣)

٣ـ اهم مشاكل تصدير السلع والمنتجات الصناعية الوسيطة لهذه الشركات ـ بناء على دراسة ميدانية ـ تتمثل فى الاتى (١) :

ـ مشاكل خاصة بمجتمع التصدير :

* عدم وجود صناعات تصديريه تعتمد فى انتاجها على تلبية حاجة السوق الخارجى •
* ارتفاع تكاليف انتاج بعض السلع الصناعية وبالتالى اسعارها وانخفاض جودتها
* عدم دوام التواجد فى الاسواق نتيجة عدم توافر الحصص من المنتجات الصناعية بشكل ثابت ومنتظم لارتفاع الاستهلاك المحلى من السلع او اسباب اخرى •
* اتجاه الشركات الصناعية للتصدير بمعرفتها دون الاستعانة بشركات التجارة الخارجية •
* عدم التزام مشروعات الانفتاح بحصصها التصديرية المسجله فى دراسة الجدوى
* مشاكل خاصة بالنقل ـ خاصة البحرى •

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ •

* مشاكل الصفقات المتكافئة (طول الاجراءات ، عدم الالتزام بالمواصفات والاسعار من المنتجين ، حظر تصدير بعض السلع الهامه كالسماد — وجود مديونيات سابقة متأخرة خاصة مع العراق وبنجلاديش) .

— مشاكل خاصة بشركات التجاره الخارجية :

* ضعف نشاط الفروع وارتفاع خسائرها خاصة الفروع الافريقية نتيجة الجفاف والكساد .
* عدم قيام المكاتب بتزويد الشركات الام بالدراسات والبيانات التسويقية .
* انخفاض العائد المحقق على النشاط التصديرى حيث بلغ ٩ر٢ مليون جنيه ١٩٨٧/٨٦ — مقابل ٤ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ — وهو مادفع الى الاهتمام بنشاط الاستيراد لارتفاع عوائده . او عدم قيام بعض الشركات بنشاط تصديرى على الاطلاق .
* زيادة تكاليف الخدمات التمويلية والادارية بنسبة أكبر من الزيادة فى الايرادات .
* عدم الاستغلال الكامل للمناطق الحره التابعة لشركات القطاع. هذا مع اقتصار النشاط فيها على عمليات التخزين والعمليات التجارية البسيطة .

هذا وقد طرحت افكار للتنسيق بين قطاع الصناعة وقطاع التجاره الخارجية اعتمادا على محورين (١) :

الاول : الاتفاق على نسبة محدده سنويا تضاف الى الكمية المصدره والوارده بقائمة الصادرات الصناعية على ان تخصص للتصدير مع تحديد خطتها فى المنبع على مستوى الوحدات الانتاجية .

الثانى : التنسيق بين القطاعين لادخال وتخصيص صناعات جديدة بمنتجات جديدة تمتلك صفة الميزه النسبية سواء فى المدخلات أو وفورات الموقع الجغرافى .

---

(١) هيئة القطاع العام للتجاره الخارجية — قطاع التصدير ، مذكره بشأن التعاون بين قطاعى الصناعة والتجاره الخارجية لتنمية الصادرات المصرية " غير محدده التاريخ ص ٣ .

٣ / ٣ / ٣ : ٠ مؤسسات تنمية وترويج الصادرات :

٣ / ٣ / ٣٠٥٣ / ١ ٠ مركز تنمية الصادرات المصرية :

نشأ بالقرار الجمهورى رقم ٤٥٧ / ١٩٧٩ بانشاء (مركز تنمية الصادرات المصرية) باعتباره هيئة عامة يتبع وزير الاقتصاد والتجاره الخارجية ٠ ويهدف الى :

ـ اقامة نظام لتجميع وتنسيق ونشر المعلومات التجارية والتسويقيه الدوليه والمحلية لخدمة قطاع التصدير ٠

ـ اعداد الدراسات وتحليل الامكانات الانتاجية التصديرية والطاقة الاستيعابية للاسواق الخارجية ٠

ـ اعداد الترتيبات الفنية والتنظيمية اللازمة لتطوير الانتاج والقضاء على معوقات التصدير الداخلية والخارجية واقامة نظم حوافز التصدير ٠

ـ اقامة نظام تدريبى لتوفير وتنمية الكفاءات التصديرية ٠

ـ تنمية التعاون الدولى والاقليمى مع الجهات الدولية ٠

ـ تنسيق أوجه نشاط المركز مع الهيئات والمراكز الوطنية ذات الصلة بتنمية الصادرات المصرية، وقد عدل القرار المذكور بالقرار رقم ١٩٧٦/٧١ الذى يضيف صلاحيات اخرى الى المركز ٠ وأهمها :

ـ حق المركز فى تقاضى (مقابل) لخدماته أو دراساته او نشراته التى يصدرها

ـ اعادة تشكيل مجلس الادارة بالغاء منصب نائب الرئيس الذى كان يشغله رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ليحل محله وظيفه المقرر التى يشغلها المدير التنفيذى للمركز ٠ كما اضيف الى عضوية المركز ممثلين لـ : وزارة التخطيط ، بنك تنمية الصادرات ، التمثيل التجارى ، شعبة المصدرين ٠

وخرج من عضوية المجلس ممثلى كل من : جهاز الصناعات الحرفيه والتعـــاون الانتاجى ، وزارة السياحة والطيران المدنى والاتحاد العام للغرف التجارية •

— أن يكون للمركز موازنة مستقله يتم اعدادها وفقا للقواعد المنظمه للموازنـــه العامـــة •

ملاحظات حول دور مركز تنمية الصادرات :

١ــ انعكس عدم الاستقرار التنظيمى بالمركز على طبيعة وحجم الخدمات التى يقدمها المركز الى مجتمع التصدير فى مصر • وبالرجوع الى مشاكل المصدرين حتى مطلـــــع التسعينيات نجدهم يفتقرون الى كل انواع الخدمات التى نشأ من اجلها المركز بصورة جزئية او كاملة •

٢ــ وأكد تلك الحقيقة دراسة لمركز التجاره الدولى (١) خاصة بتدعيم الهيكل التنظيمـــى لمركز تنمية الصادرات المصرية • حيث اشارت الى أن فعالية المركز تتوقف على : تمتعه بسلطة كافية لانجاز وظائفه ، أن يضمن ويحتفظ بثقة الحكومة والمصدرين ، أن يوظـف جهازا كفئا من العاملين ، أن يطور مجموعة خدمات أساسية ترتبط بحاجات المصدريـن، أن يملك جهاز فعال بالخارج يتعاون مع التمثيل التجارى بالاضافة الى حصوله علـى تمويل كافى •

٣ــ يحتاج المركز الى تعديل أولوياته حسب الحالة الراهنه فى مجتمع التصديـــر المصرى • فالأولويه المعطاه لاقامة نظام لتجميع وتنسيق ونشر المعلومات يجب ان تتراجع لوجود جهات اخـــرى متخصصه قطعت شوطا طويلا فى هذا الخصوص (شبكه التجارة الخارجية بمجلس الوزراء ــ قاعده بيانات التجاره الخارجية بجهاز الاحصاء) •

---

(١) وزارة الاقتصاد ــ مركز تنمية الصادرات المصرية ، مشروع تدعيم الهيكل التنظيمى لمركز تنمية الصادرات المصرية ، غير محدد التاريخ ،ص ٦ •

بديلا عن ذلك هناك حاجة ملحه الى التركيز على : دراسات السوق الخارجى التدريب التصديرى واعداد كوادر متخصصه تصديريا فى كافة المؤسسات المعنيـــة، واقتصاديات التعبئة والتغليف • هذا مع الاستفاده من قواعد البيانات القائمة فى جهات اخرى • ويمكن للمركز توطين شبكة التجاره الخارجية بمجلس الوزراء لديه لتدعيم خدماته*.

٤ــ يحتاج المركز الى تنظيم علاقات مستقره وفعاله مع الجهات الاخرى خاصـــة التمثيل التجارى ،وهيئة المعارض والاسواق الدولية • ووضع خطط وسياسات مشتركـــة للترويج • وقد اقترحت الدراسة ــ السابق الاشارة اليها ــ انشاء وحدة تنسيـــق صغيره داخل المركز لهذا الغرض •

٥ــ كذا يحتاج الى استكمال بنيانه التنظيمى ، تدريب كفاءاته وتوفير التمويـــل اللازم لتطوير انشطته • وفى هذا الخصوص يوصى بعدم التوسع فى أى نشاط بالمركـز الا فى نطاق محدود بعد توفير الافراد القادرين على ذلك •

٦ــ يمكن ان يمثل المركز (بيت خبرة) لشركات التجاره الخارجيه • حيث يمكـــن أن يقدم لها خدمات التدريب واعداد الكوادر المؤهلة • بالاضافة الى استشـــارات متنوعه تشمل السوقين الداخلى والخارجى •

ومن العرض السابق لمشاكل شركات التجاره الخارجية نطرح قضايا ملحه تحتـــاج الى الدراسه مثل : الاستغلال الامثل لطاقات المناطق الحره التابعه للشركـــات، تنشيط وتقييم أدوار الفروع والمكاتب الخارجية وجدوى انشاء فروع جديدة ، الدراســـات (التسويقيه) ودراسة مشاكل الصفقات المتكافئه •• وغيرها •

٧ــ يحتاج المركز الى خطط لتسويق نشاطاته• ففى مقابله شخصيه[1] مع مدير المركـــز ذكر انه من بين (٢٠٠) شركة صناعية و (١٢،٠٠٠) مصدر مسجلين بهيئة الرقابـــة

* راجع الافاده الوارده عن شبكة التجارة الخارجية بالدراسة •

(١) راجع فى ذلك :

ــ محمد ماجد خشبه ، مراجعات تنظيمية فى بيئة أعمال المشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر• بحث مقدم لندوة • دور الصناعات الصغيره فى التنميه • معهد التخطيط القومى ومؤسسة فريدرش بيـرت ، ١٩٨٨ ،ص ٢٥ •

على الصادرات والواردات لايتجاوز من يتعامل مع المركز رقم (٦٠ـ٧٠) منتج ومصدر •

ويشمل التسويق المذكور ضرورة التواجد — بجهات تلقى ا لمشروعات كالهيئة العامه للاستثمار ، والهيئة العامة للتصنيع • بالاضافه الى اتحاد الصناعات ، الغرف التجاريه • ويمكن فتح (مكاتب تمثيل) للمركز بالجهات المذكوره لتسويق نشاطاته والتعريف بخدماته • (١)

٢/٣/٣٠٣ : الهيئه العامه لشئون المعارض والاسواق الدوليه : (٢)

نشأت بالقانون رقم (٣٢٣) /١٩٥٦ بتنظيم اقامة المعارض والاسواق الدوليه والاشتراك فيها • ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠١)/١٩٦٦ باعتبار الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدوليه هيئة عامه • وأهم اختصاصاتها :

— في المجال الداخلي :

* تخطيط وتنظيم واقامة المعارض والاسواق الداخليه سواء محليه او دوليه عامه أو خاصه •
* اعداد وتنفيذ البرامج الاعلاميه داخليا للدعايه للاشتراك في المعارض •
* اصدار تراخيص اقامة المعارض والاسواق في مصر

— في المجال الخارجي :

* تخطيط وتنظيم الاشتراك في معارض واسواق خارجيه • او اقامة • معارض متنقله لمصر في الخارج بغرض تنمية الصادرات وفتح اسواق جديدة •
* اعداد وتنفيذ البرامج الاعلاميه في الخارج للدعايه للمعروضات المصرية •
* اصدار تراخيص للاشخاص الطبيعيه والمعنويه لاقامة معارض وأسواق بالخارج او الاشتراك فيها •

---

(١) المرجع السابق ،ص ٢٦•

(٢) يعتمد العرض بشكل اساسي — بالاضافة لملاحظات الباحث — على :
— عماد الساكت وميرفت بسيوني ، دور المعارض والاسواق الدوليه في تنمية صادرات جمهورية مصر العربية — معهد التخطيط القومي — بحث دبلوم • ١٩٨٣ •

ملاحظات حول أدوار الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدوليه :

١ــ هناك تهميش متزايد فى مجتمع التصدير المصرى لدور الهيئة فى تنميـــة الصادرات نتيجة قيام جهات أخرى متعدده ــ غير متخصصه ــ بادوار هيئة المعارض والاسواق • وتشمل هذه الجهات (مركز تنمية الصادرات) ، وجمعيات رجال الاعمال واحيانا مجموعات منتجين أو شركات خاصه للمعارض والترويج الدولى •

وقد عهد وزير الاسكان والتعمير ــ كمثال ــ الى (جمعية المستثمرين بمدينـة العاشر من رمضان) ، بتنظيم واقامة المعرض المصرى للمنتجات المصرية بالكويت فى الفترة من ٢٧ ــ ٣١ مايو ١٩٩١ • كما نظم بنك التنمية الصادرات معرضاً للملابـــس الجاهزة بنيويورك ، ومعرض بموسكو ١٩٨٩ •

٢ــ عدم وجود خطط سنويه منسقه بين الهيئة وجهاز التمثيل التجارى أو شركات التجارة الخارجية ومركز تنمية الصادرات بخصوص تنظيم واقامة المعارض الدوليـة للمنتجات المصرية والتوسع فيها • ويدعم غياب التنسيق المذكور الاتجاه السائد لعزل هيئة المعارض والاسواق عن دورها الرئيسى الذى تخصصت فيه •

٣ــ وفى المقابل تحتاج الهيئة لتدعيم دورها كبيت خبره لهذا النوع مـــن النشاط لان ترفع من كفاءة أفرادها بالتدريب الداخلى والخارجى وتدعيم صلاتهـــا الدوليه مع المنظمات التى يمكن لها ان تدعم نشاطها •

٤ــ تعانى الهيئه من مشاكل مع المصدرين الصناعيين وتشمل • رفض الشركـــات والمؤسسات الاشتراك فى المعارض ، أو مغالاتها فى اسعار بضائعها ، او ارسالهـــا متأخره ، سوء التغليف والتعبئة المنتجات وعدم موافاة الهيئة باسعارها التصديرية •

---

(١) جريدة الاهرام ، ١٩٩١/٦/١١ ، ص ١١ •

(٢) عماد الساكت وميرفت بسيونى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ ، ص٦١ •

٤/٣٠٥٣ : مؤسسات خدمات تمويليه :

• البنك المصرى لتنمية الصادرات المصرية :

نشأ بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون بانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات ويتخذ شكل شركة مساهمة مصرية تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة •

والغرض الاساسى للبنك هو تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ، والمعاونه فى قيام قطاع تصديرى زراعى وصناعى وتجارى وخدمى • وأهم أهدافه [1] :

- تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض قصيرة الاجل لتمويل عمليات تصدير السلع الوطنيه •
- تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض قصيرة الاجل لمنشآت زراعية وصناعية قائمة تنتج بغرض التصدير •
- تمويل عمليات الواردات المتعلقة بالسلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج لمنشآت قائمة بالانتاج أو التصدير •
- تقديم تسهيلات وضمانات مصرفية للبنوك والمستوردين من الخارج لتسهيل عمليات تصديريه وطنيه •
- العمل على وضع نظام لتأمين مصدرى السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجاريه •
- اجراء دراسات تسويقية للمنتجات المصرية فى ضوء حاجة السوق الخارجى وتزويد المصدرين بالنتائج •
- انشاء مركز للمعلومات المتعلقة بالصادرات المصرية والأسواق الخارجيه •

(١) للتفاصيل يراجع :

- البنك المصرى لتنمية الصادرات ، الموازنه التخطيطيه للبنك المصرى لتنمية الصادرات عن العام المالى ١٩٩١/٩٠ ، ص ٤ •

ملاحظات حول أدوار البنك المصرى لتنمية الصادرات :

أ ـ البنك يأتى ملبيا لحاجة ملحه فى مجتمع التصدير المصرى • وهى الحاجة الى جهاز لتمويل الانشطة التصديريه ، وتمويل نظام للتأمين ضد المخاطر التجاريه وغير التجاريه •

ب ـ تحقق أهداف البنك تغطيه لكل مراحل الرؤيه التكامليه للعمليه التصديريه • حيث يهتم بمرحله تمويل المستلزمات الانتاجيه والخامات ، كما يهتم بتدعيم الوحدات الانتاجيه التصديريه • بالاضافه الى اهتمامه بتمويل العمليات التصديريه والترويجيه للمنتج النهائى الى السوق الخارجى •

جـ ـ من وجهة نظر اقتصاديه • فأن البنك كمؤسسة تمويليه قد اجتاز سنواته السابقه بنجاح • فقد تطورت عمليات البنك رغم تراخى معدلات النمو الاقتصادى بشكل عام • وينتظر أن تبلغ أصول البنك هذا العام حوالى ثلاثه ارباع مليار جنيه • كما جاوز مجموع الارباح المحققه خلال السنوات الماضيه اجمالى رأس المال المدفوع •

وقد تطور حجم التمويل الجارى للمشروعات التصديريه أو المعاونه للتصدير حيث بلغ حجم التسهيلات المقدمه لها مايقرب من (٢٧٤) مليون جنيه • كما بلغت اعتمادات التصدير التى فتحها البنك حتى نهاية السنة الخامسه (٥٣٢) مليون جنيه وهو رقم يجاوز ضعف حجم اعتمادات الاستيراد التى بلغت (٢٢٤) مليون جنيه •

د ـ هناك حاجة ملحه لاستكمال البنك لاهدافه بادخال نشاط " ضمان وتأمين الصادرات" • وقد قدم البنك دراسه لانشاء شركه جديده مرتبطه به هى " الشركه المصرية لضمان الصادرات" يساهم فيها البنك مع " بنك الاستثمار القومى " وشركات التأمين العامه • وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون وتبقى موافقة مجلس الشعب

---

(١) البنك المصرى لتنميه الصادرات ، الموازنه التخطيطيه للبنك المصرى لتنمية الصادرات عن العام المالى ١٩٩١/٩٠ • ص ٤ •

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحه •

هـ — يواجه البنك قيوداً بيئيه مرتبطه بالاوضاع الاقتصاديه السائده • وأهم هذه القيود مايرتبط بالهيكل المالى للبنك وظروف وأوضاع سوق الاقراض والاقتراض •

وفى هذا الصدد فأن البنك يمول الصادرات التى تتمتع باسعار فائده مميزه بالنسبه لغيرهـا من الانشطه دون دعم لهذا السعر التفضيلى كما تدعمه دول أخرى مثل فرنسا التى يتحمل البنـك المركزى فيها فروق أسعار الفائده التفضيليـه •

ويلاحظ أن الدوله فى سبيل تشجيع الصناعه والصادرات تخفض اسعار الفائده عليها بعكـس تمويل التجاره والخدمات • وهذا الامر ينتج عنه تحقيق البنك لعوائد على قروضه وتسهيلاته الـتى يقدمها لعملائه " أقل " من العوائد المماثله فى البنوك الاخرى التجاريـه •

وهذا التناقض يجب العمل على تلافيه بتوحيد أسعار الفائده للبنوك — بغض النظر عن طبيعه النشاط — على أن تقوم الدوله بتعويض المستفيد من الانشطه الاولى بالرعايه بتخفيض سعر الفائـده عليه من موارد البنك المركزى وليس من عوائد البنك المقرض (١) •

و — يعانى البنك من ضعف او انعدام الاسواق الماليه والنقديه المتطوره التى تسمح له بتعبئة الموارد الماليه اللازمه لنشاطه • وهو الامر الناتج من انخفاض أسعار الفائده التى يوظف بها البنـك موارده فيها — تمويل الصادرات — وهو مايقيد من قدرة البنك على جذب ودائع المؤسسات الـتى تطلب عائد مرتفع يتناسب مع حجوم ودائعها من جهه والفترات الزمنيه لفتره الايداع من جهه أخرى (٢)

من جهه اخرى فان غياب سوق نقديه متطوره يخلق قيداً أخر على البنك فى هذا الخصوص • ذلك أن البنك المركزى لايستخدم أساليب عمليات السوق المفتوحه التى يبيع فيها ويشترى الاوراق الماليه والتجاريه وبالتالى يضخ أو يسحب وسائل نقديه فى السوق أو يستخدم منها حسب الحاجه •

كما أن سعر الخصم لدى البنك المركزى وهو (٢٤٪) يجاوز سعر الاقراض الذى يقتضيـه (بنك تنميه الصادرات) من عملائه • وبالتالى يصبح اعاده الخصم لدى البنك المركزى

---

(١) للتفاصيـل
— المرجـع السـابق ص ٨ •
(٢) المرجع السابق ص ٩ •

أمر غير وارد الا فى حالة الضروره القصوى لتوفير سيوله ملحه ، وليس سبيلا عاديا يلجأ اليه لتوفير موارد ماليه قصيرة الاجل (١) .

ر — وقد اضطرت القيود السابقه البنك الى الاعتماد على الاقتراض من البنوك الاخرى حيث وصل حجم اقتراضه بالعمله المحليه (٢٠٨) مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسه ، وهو مايمثل (٣٢ر٦٪) من موارد البنك المتاحه . وليس من الطبيعى استمرار البنك فى هذا الاتجاه الا فى حدود ضيقه معينه ، كما أن الامر المذكور قد يحد منه ويحجمه نقص السيوله لدى البنوك الاخرى (٢) .

الجانب السلبى للقيود السابقه هو تأثيرها على التوسع المطلوب مستقبلياً فى عمليات البنك وهو الأمر الذى يجب أن يحظى باهتمام حكومى مناسب . والا فأن البنك سوف يواجه مخاطر التضحيه بجزء من ارباحه فى سبيل استمرار ونمو عملياته خاصة ان البنك سوف يخضع للضرائب على ارباحه خلال السنه القادمه بعد انتهاء فترة الاعفاء الضريبى .

ل — يحتاج البنك الى تحرير لوائح الاجور والحوافز المطبقه لديه من القيود الحكوميه حيث تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء . وهو الامر الذى يمكن البنك من المحافظه على مستوى خدماته ، واتاحة التدريب المناسب لافراده ومواجهة عوامل الجذب الخارجى للكفاءات العامله به .

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحه .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٣ـ٣ـ٥ : مؤسسات خدمات المعلومات :

٣ـ٣ـ٥ـ١ : شبكة معلومات التجاره الخارجيه ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى .

ويتكون المشروع المذكور من ثلاث مراحل (١) :

المرحله الاولى : توفير البيانات الأساسيه (المحليه والعالميه) اللازمه لقطاع التجاره الخارجيه بما يسهم فى ترشيد الواردات، وقد تم الانتهاء من هـذه المرحله .

المرحله الثانيه : توفير الفرص التصديريه ودراسات الاسواق لقطاع الاعمال بما يسهم فى تنمية الصادرات . وهذه المرحله جارى تنفيذها الان .

المرحله الثالثه: بناء الانظمه الاداريه الحديثه بالجهات والهيئات والشركات العامله فى مجال التجاره الخارجيه بما يسهم فى دعم اتخاذ القرار بهذه الجهات. وقد بدأ تنفيذها .

وفى هذا الصدد نود أن نشير تحديداً الى ماتم انجازه فى المرحلتين الاولى والثانيه على النحو التالى :

المرحله الاولى : شبكة معلومات التجاره الخارجيه : (شكل رقم ٤) . فقد تم تنفيذ كافة الانشطه وبناء النظم الاساسيه . وجارى التوسع فيها وقد تحقق من المرحله الاولى مايأتى من الاهداف :

ـ توفير الاتصال بقواعد البيانات الدولية . (أسعار ـ سوق مال ـ حركه تجاره تنبؤات ....) .

(١) للتفاصيل الكامله . يراجع :
رئاسة مجلس الوزراء ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، شبكة معلومات التجاره الخارجيه . غير محدد التاريخ ـ غير مسرقم الصفحات .

شكل رقـــم (٤)

" شبكة معلومات التجـــاره الخارجيـــــة "

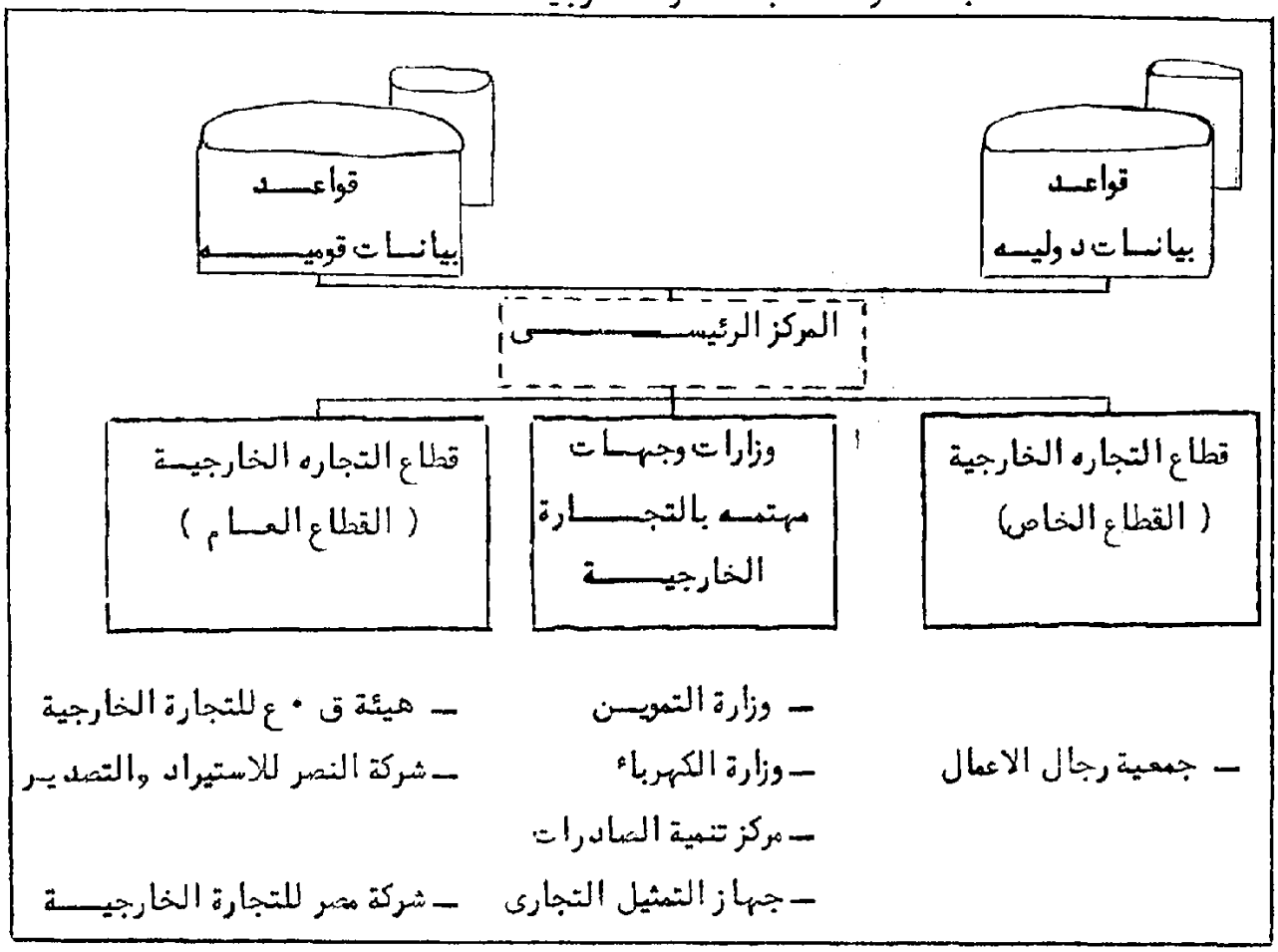

المصـــدر :ـ

رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره ، غير محـدد الصفحـات

شكل رقـــم (٥)

" شبكة معلومات التمثيـــل التجـــارى "

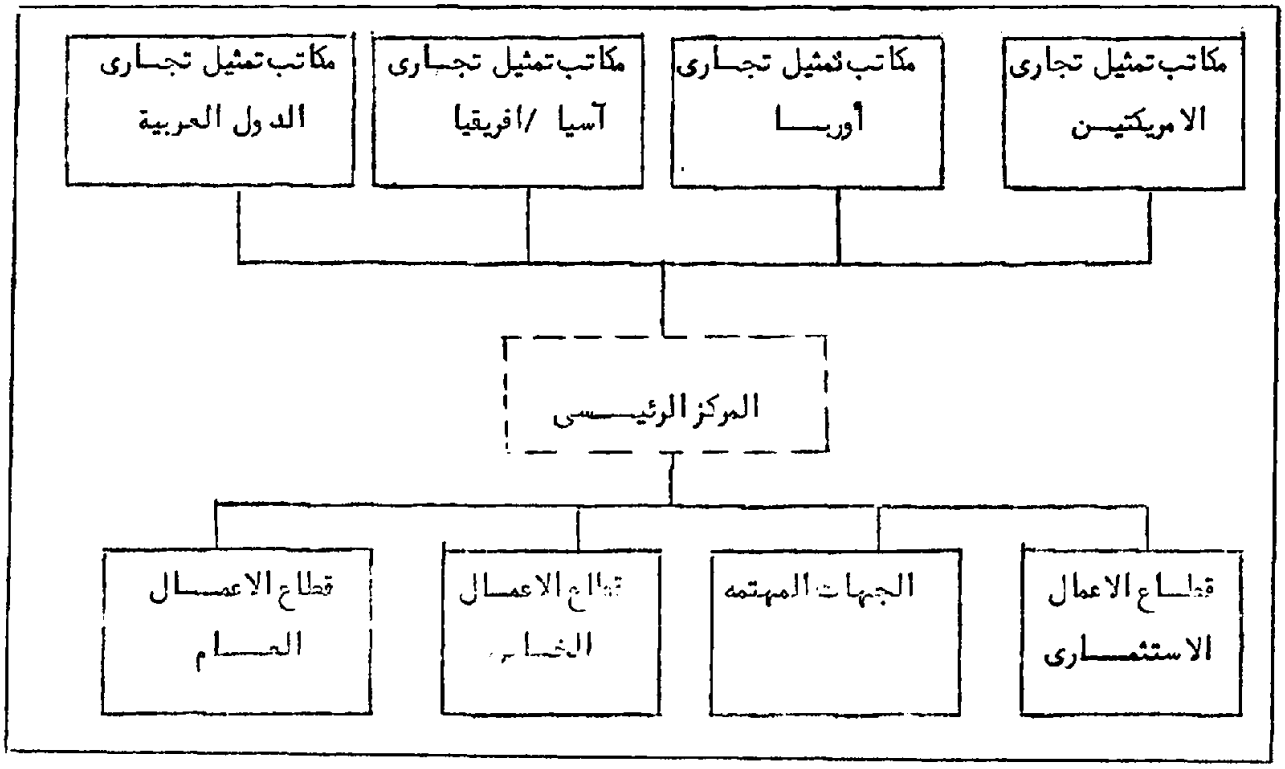

المصـــدر :ـ

رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره ، غير محدد الصفحات .

- البيانات والمعلومات المحليه • (مؤشرات اقتصاديه لمصر - حركة التجاره الخارجيه شهريا - دراسات التجاره الخارجيه)

المرحله الثانيه: والمتعلقة بشبكة معلومات التمثيل التجاري للفرص التصديريه : (شكل رقم ٥) فقد تم انشاء الوحده المركزيه وتزويدها بكافة الوسائل التي تضمن ارتباط أى مشترك بها • كما تم تركيب الانظمه والارتباط مع (١١) دوله• ويجرى الان وحتى ٣٠ /٦/ ١٩٩١ تركيب الانظمة والارتباط مع باقى دول العالم (٣٠ دوله) •

هذا بالاضافه الى تدريب العاملين بمكاتب التمثيل التجارى فى مصر والخارج على أنشطة تسويق الفرص التجاريه • ويجرى استلام الفرص التصديرية من المكاتب التى تحقق الارتباط بها وتوزيعها على الجهات المشتركة فور وصولها ،كذلك دراسات لاسواق معينه بالطلب • كما يتم اصدار نشره اسبوعيه بالفرص الواردة لتوزيعها على الجهات المستفيده •

ملاحظات خاصة بدور شبكة معلومات التجاره الخارجيه بمجلس الوزراء :

أ - تمثل الشبكه اضافه نوعيه متميزه فى مجتمع التصدير المصرى• وهى بنشاطاتها الحاليه والمنتظره تعمل على ملاقاة الشكوى الدائمه للمصدرين من نقص المعلومات والدراسات عن الاسواق الخارجيه • بل انها تهيء لهم مجالات للنفاذ الى تلك الاسواق عن طريق نظام الفرص التصديرية •

يضاف الى ذلك انها توفر — لدى اتمام المرحله الثالثه — نظاماً متطـــوراً للمعلومات ودعم اتخاذ القرار بالشركات العامله في مجال التجاره الخارجيه وهو مايمكن الشركات المذكوره من التطوير الشامل لنشاطها لخدمة النشاط التصديرى ، ومواجهـــة المشاكل — التى عرضت الدراسه لبعض منها — ووضع استراتيجيات مستقبليه علـــى أسس علميه .

ب — تواجه الشبكه مشكله مؤسسيه فريده . فقد تأسست وبوشرت كافة اعمالهـــا حتى الآن — بواسطة مركز المعاومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى وكـــان يجب أن تنتقل ليكون مقرها أحد الجهات العامله فى مجال التجاره الخارجيـــه (البحث عن أب مؤسسى) ، وهو الامر الذى لم يحدث حتى الان حيث لـــم تتقدم جهة لطلب ذلك . ونتيجة لهذا الامر — ومن واقع المقابله الشخصيه (١) — فـأن هناك اتجـــاه بمركز المعلومات الى تحويل الشبكه المذكوره الى شركة وطنيـــة للمعلومات الخاصه بالتجاره الخارجيه لتقدم خدماتها بالاجر الى المهتمين فى مجتمع التصدير المصرى .

جـ — رغم تطوير الشبكه لنظام الفرص التصديريه — السابق الاشاره اليه — وتقديم العديد منها الى رجال الاعمال والجهات المهتمه فان هذا النشاط لم يقابل بايجابيه . فقد صمـــم استقصاء موجه الى رجال الاعمال لسؤالهم عن مدى استفادتهم من الفرص المذكوره واقتراحاتهم لتطوير النظام واثرائه ، كانت نتيجة الـرد ود (صفر) .

د — لايوجد تعاون أو تنسيق منظم — أو غير منظم — بين الشبكه وبين قاعدة بيـــانات التجاره الخارجية بالجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء . ويمثل غياب التنسيق المذكـور نموذجاً من نماذج الازدواجيه والانفصام المؤسسى — فى آن واحد — فى مجتمع التصدير المصرى .

(١) المقابله الشخصية مع المسؤلين بشبكة معلومات التجارة الخارجية — يونيو ١٩٩١ .

٣٠٣٠٥٠٢ : قاعدة بيانات التجاره الخارجيه — الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصـــاء :

وتتمثل امكاناتهـا فى : (١)

- بيانات باللغتين العربيه والانجليزيا عن ثلاثه آلاف صنف .
- حصر شامل لاصناف الصادرات والواردات لجمهورية مصر العربيـة .
- حركة أى صنف (كميه — قيمه) مع البلاد التى تتعامل معها مصـر .
- حركة أى صنف على الموانى المصريـــه .
- توزيع الصادرات والواردات طبقا لنوع المصدر أو المستورد (حكومه — عام — خاص مشتـــرك)
- توزيع الصادرات حسب درجه التصنيع (خام — نصف مصنع — مصنع) .
- توزيع الصادرات حسب التكتلات الاقتصاديـــة .

ملاحظات حول دور قاعدة بيانات التجاره الخارجيه بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

أ — تقدم القاعده بياناتها مقابل أجر نقدى للخدمه ، أو طبقا لعقود سنويه خاصـه

ب — لاتوجد علاقه مباشرة منظمه مع اتحاد الصناعات ، اتحاد الغرف ، شبكه معلومـات التجاره الخارجيه بمجلس الوزراء أو التمثيل التجارى . ويوجد تعاون محـدود مع . مركز تنمية الصادرات المصريه ، الذى يحصل على البيانات ليعيد تبويبها بما يخدم نشاطـــه .

جـ — هناك مشروع يسمح لطرفيات لدى المستثمر أو أى مشترك آخر باستقبال مخرجات القاعدة مقابل أجر بعقود محددة المده . هذا بالاضافه الى الاتجاه لاعـداد قاعدة بيانات باسماء المصدرين والمستوردين فى مصر . (٢)

(١) الجهاز المركزى للتعبيئه العامه والاحصاء — الشبكه القوميه للمعلومات الاحصائيـه ، قاعدة بيانات التجاره الخارجيه . نشره دعائيه غير محددة التاريخ أو مرقمه الصفحات .

(٢) مقابل شخصيه مع المدير المسؤل عن قاعدة بيانات التجاره الخارجيه ، مايو ١٩٩١ .

د — هناك ازدواج فى نشاطها مع شبكه معلومات التجاره الخا رجيه • ويقتـــرح التنسيق بين الجهتين بما يخدم قضية معلومات التصدير والتجارة الخارجيـــه والتنسيق الذى نطالب به لا ينفى أحدهما بل قد يفتح سبلاً أوضح لتقسيـــم الأدوار المؤسسيه فى مجال تقديم خدمات المعلومات ، وهو التقسيم الـــذى يدرك التكامل بديلاً عن الازدواجيـــه والانفصـــام •

٣ـ٣ـ٦ : • مؤسسات خدمات النقل والشحن الجوى والبحرى (مصر للطيران ـ المصرية للملاحة البحرية)

النقل الجوى :

ـ لاتمثل الصادرات المنقوله جوا سوى ٤ر٠٪ من اجمالى صادرات مصر (١) عام ١٩٨٨ ، لكن قيمتها تبلغ ٢٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات • وتعتبر المنتجات المعدنية والملابس الجاهزة والمنسوجات أهم الصادرات الصناعيه •

جدول رقم (١٤) اجمالى قيمة الصادرات الجوية لاجمالى الصادرات المصرية •

سنوات / بيان	١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
صادرات جوية	١٩٩	١ر٥	٥٧	٥ر	٥٤	٤ر٠	٦٤	٦ر٠	٨٠	٦ر٠	٣٨	٤ر٠
صادرات موانى أخرى	١١٣٢٦	٩٨ر٥	١٠٥٠٠	٩٩ر٥	١٤٣٦٤	٩٩ر٦	١٠٧٩٨	٩٦ر٤	١٤٢١٦	٩٩ر٤	١٢٦٠٦	٩٩ر٦
جمالى الصادرات	١١٥٢٥	١٠٠٪	١٠٥٥٧	١٠٠٪	١٤٤١٨	١٠٠٪	١٠٨٦٢	١٠٠٪	١٤٢٩٦	١٠٠٪	١٢٦٤٤	١٠٠٪

المصـــدر :ـ

الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، نظم واجراءات التصدير بمجمع بضائع مصر للطيـــران ، مرجـــع سبق ذكـره ، ص ١٤ •

(١) الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ـ الاداره المركزية لمشروعات التطوير ، نظم واجراءات التصدير بمجمع بضائع مصر للطيـران ، فبرايـر ١٩٩٠ ، ص١ •

— يبلغ نصيب مصر للطيران ٤٠٪ من اجمالى حركة الصادرات حسب احصائيات هيئة الطيران المدنى • أما حركة الصادرات الخاصه بمجمع بضائع مصر للطيران والمنقوله على طائرات الشركة وشركات أخرى تخدمها مصر للطيران فتبلغ ٧٠٪ من اجمالى حركة الصادر بميناء القاهره الجوى خلال عام ١٩٨٨ • (١)

وحول هذا النوع من النقل هناك ملاحظات أساسيه :

أ — هناك انخفاض فى نسبة مساهمة الشركة الوطنية فى النقل الجوى للصادرات • وهو الامر الذى يعود جزئيا الى سياسة تدعيم أسعار الشحن الجوى الأمر الذى جعل التشغيل غير اقتصادى ودفع الشركة الى عدم تدعيم أسطولها لنقل البضائع رغم زيادة الطلب عليه • كما انها لاتخصص جزء من أسطولها للشحن المنتظم لعدم واقعية أسعار الشحن • (٢)

ب — وقد ترتب على ذلك أن متوسط ماتنقله مؤسسة مصر للطيران لايتجاوز ٤٠٪ من اجمالى صادرات ميناء القاهرة الجوى ، وبالتالى فأن اكثر من نصف الصادرات يتم نقله على طائرات شركات اجنبيه وبالتالى تعتبر واردات غير منظوره يتم تمويلها بالعملات الحره • (٣)

جـ — عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لمجمع البضائع الخاص بمصر للطيران حيث تبلغ اجمالى الحمولات التى تمت عن طريقه عام ١٩٨٨ حوالى ٥٤٫٠٠٠ طن فى حين ان طاقته الاستيعابيه تبلغ ٤٢٫٠٠ طن فقط • أى ان حركة الصادرات الحاليه — رغم ضآلتها — تزيد بنسبة ٣٠٪ عن الطاقة الاستيعابية الحاليه • وهو مايؤدى لحدوث اختناقات سلبيه • (٤)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ •

(٢) منال على غراره ، اقتصاديات النقل الدولى فى مصر ٧٥ — ١٩٨٥ • ماجستير فى الاقتصاد — كلية التجاره — جامعة عين شمس • ١٩٨٩ • ص ١٣٢ ، ص ١٣٥ •

(٣) الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، مرجع سبق ذكره ، موجز النتائج والتوصيات ص ٦ •

(٤) المرجع السابق ،ص ٥٩ •

— النقل البحرى: (١) (الشركة المصرية للملاحة البحوية)

هناك بعض الملاحظات الاساسيه حول الشركة المصرية للملاحه البحرية :

أ — زاد حجم البضائع المصريه المنقوله بأساطيل بحريه من ٣ر٤٨٥ ألف طن عام الى ٥ر٦٣٧ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧ بنسبة زيادة تبلغ ٣١٪ ٠ وهي نسبة ضئيلة للغاية نظرا للثبات النسبى فى حجم وطاقة اسطول الشركة الوطنيه بجانب ضعف امكانياتها المتاحه وتقادمها ٠

ب — عن ذات الفتره انخفض نصيب اسطول الشركة المصرية للملاحه البحرية بمفردها — من حجم البضائع المصرية المنقوله بحرا من (٧ر١٦٠) ألف طن عام ١٩٧٥ الى (٦ر٥٣) ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧ بنسبة انخفاض تبلغ ٢٠٠٪ عن عام ١٩٧٥ ٠

وهو مايعنى انخفاض مساهمة اسطول النقل البحرى المملوك للقطاع العام فى نقل الصادرات المصرية ٠

جـ — عدم تطور حجم وطاقة اسطول الشركة ، وانخفاض الحموله المعروضه ، وتقادم الوحدات وعدم تدعيم الاسطول بوحدات حديثة تتميز بالسرعة وارتفاع الامكانات الفنية والطاقة الحمليه ٠

د — سوء حالة التشغيل ، عدم انتظام الخطوط الملاحيه ومواعيد السفن سواء تواجدها فى الميناء او عدم انتظام تقاطرها على الخطوط ، الأمر الذى ينتج عنه تعطل البواخر لمدد زمنيه طويله ٠

هـ — فقدان الشركة لسوق الصادرات نظرا لعدم وجود برامج مخططه تلتزم بها البواخر فى كل رحله ٠ فقد تبين ان البواخر المستأجره تقطع رحله فى خط الشمال فى ٤٠ — ٥٠ يوم — وتقطعها السفن المملوكه للشركة فى ٧٠ — ١٠٠ يوم رغم أن ظروف التشغيل واحده ٠

---

(١) يعتمد العرض بشكل أساسى على :

منال على غراره ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ — ص ١٦٢ ٠

٣ـ٣ـ٧: مؤسسات تدريب وتأهيل انتاجى (مصلحة الكفايه الانتاجيه والتدريب المهنى)[1]

وهى جهاز تدريبى تابع لوزارة الصناعه انشئ عام ١٩٨٧ بغرض تقديم خدمات للشركات الصناعيه • مثل :

- المشوره الفنيه : وتوفير وتبادل وتداول المعلومات عن الانتاجيه والتدريب
- دراسة احتياجات التدريب ، توصيف الاعمال والمهن وتحليلها •
- اعداد مواصفات التدريب •
- المساعده فى انشاء وتجهيز مراكز التدريب المهنى التابعه للشركات •

وحول نشاط المصلحة هناك ملاحظات أساسية هى :

أ ـ تقادم المعدات المتاحه بمركز التدريب المهنى وينعكس بطء احلالها على مستوى التدريب • الى جانب ضعف التمويل المتاح للاحلال المذكور •

ب ـ الدراسة بمراكز التدريب (نظريه) • كما ان بعض البرامج لم يطرأ عليها تغيير أو تعديل منذ انشاء المراكز منذ عشرون أو خمسة عشر سنة •

جـ ـ هناك مهن عديده فى نظام التلمذه الصناعيه أصبحت غير مطلوبه فى سوق العمل بالمواصفات التى يتم التدريب عليها •

د ـ نقص الكفاءات البشريه المتخصصه ذات الخبره فى مجال الكفايه الانتاجيه القادره على مساعدة الشركات فى مجال التدريب وحل المشاكل الانتاجية •

هـ ـ تفتقر المصلحة الى الوسائل الحديثة فى التخطيط ، المتابعة ، التنفيذ وانهاء الاجراءات بالاضافه لعدم استخدام الحاسب فى حفظ المعلومات •

---

(١) للتفاصيل ـ يراجع •
- محمد ماجد خشبه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ •
- محمد محمد ابراهيم ، دور المصلحه فى زياده الانتاجيه فى قطاع الصناعة مجله الكفاية الانتاجية • العدد الاول والثانى • ١٩٨٩ • ص٩ •

و — هناك مشاكل فى تسويق خدمات المصلحة لضعف المخصصات المرصوده لبرامج التدريب ، وضعف الاقبال عليها من شركات الصناعه ، ومنافسة الجهات التدريبية الخاصة ، وغياب قنوات محدده لتنظيم تعامل المصلحة مع القطاع الخاص الصناعى

٣ـ٣ـ٨ : مؤسسات رقابة وفحص الصادرات الصناعيه :

٣ـ٣ـ٨ـ١٠ : الهيئة المصريه العامه للتوحيد القياسى وجودة الانتاج[1] :

نشأت بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٢ / ١٩٧٩ بتنظيم الهيئه المصريه العامه للتوحيد القياسى وجوده الانتاج • وقد ضم اليها مركز ضبط جوده الانتاج الصناعى •

والهيئه هى أحد أهم الجهات التى يقع على عاتقها مسئولية النهوض بالانتاج الصناعى وتطويره حيث تنص الماده (٣) من القرار السابق على ان الهيئه هى المرجع القومى المعتمد لجميع شئون التوحيد القياسى وجوده الانتاج والمعايره فى جمهوريه مصر العربية •

وعن نشاط المصلحه هناك ملاحظات أساسيه • هى :

أ — هناك تهميش واضح لنشاط ضمان جودة الانتاج المحلى (المرشح للتصدير) وهو الهدف الاساسى الذى وجدت الهيئه لتحقيقه •

وترى دراسة الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ان ٩٠٪ من امكانات الادارة العامه للجوده موجه نحو نشاط الرقابه على السلع والمنتجات المستورده واصدار شهادات المطابقه لها • وهى رقابه قد تكون شكليه فى أحيان كثيره لضخامه المجموعات السلعيه •

(١) المصدر الاساسى — يراجع :
الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، دراسه تطوير نظم العمل بالهيئة المصريه العامه للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ، فبراير ١٩٨٩ • صفحات متفرقه •

ب — ترتب على هذا التهميش أيضا انصراف الهيئه عن انشطه مرتبطه برقابة الجودة مثل : معاونه الوحدات الانتاجيه فى رفع مستوى جودة الانتاج ، وحل مشاكلها الفنية والقيام ببحوث ودراسات لتطوير المنتجات وأساليب الانتاج .

جـ — هناك العديد من العقبات التى تحول بين الهيئه وبين تحقيق أهدافها من نشاطها الخاص بوضع المواصفات القياسيه للسلع المنتجه محليا — منها :

* عدم توافر الكوادر المؤهله والمدربه على اعداد ووضع المواصفات .
* تأخير اعداد وطبع المواصفات التى وضعت بالفعل لعدم توافر معدات الطباعه
* عدم المتابعه العالميه لهذا النوع من النشاط ، وقلة الدوريات العالميه المتاحه للمصلحه .

د — معوقات تتصل بنشاط مركز ضبط الجوده :

* ارتفاع نسبه اعطال الاجهزة والمعدات ، وعدم توافر قطع الغيار .
* ضعف المستوى الفنى للعاملين وعدم الالمام ببعض الاجهزة والمعدات .
* ضعف الأجر والحوافز المقررة للعاملين .

٢٠٨٠٣٠٤ : مصلحه الرقابه الصناعيه (١) :

يحكم اهداف ، اختصاصات وتنظيم مصلحه الرقابه الصناعيه قرارات وزير الصناعه أرقام ٣٧٢ /١٩٥٧ ، ١٧١ /١٩٥٩ ، ٤٧١/١٩٥٩ . وتهدف المصلحه الى مراقبه النشاط الصناعى لضمان سيره ونجاحه ونجاح برامج التنميه الصناعيه .

---

(١) للتفاصيل ، يراجع :

— الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، دراسه تطوير نظم العمل وتبسيط الاجراءات بمصلحه الرقابه الصناعيه ١٩٨٨ . صفحات متفرقه .

وفيما يتعلق بنشاط الرقابه أو الاستشارات الصناعيه — لها ماياتى :

- منح اذون الاستيراد (السلع المحظور استيرادها)
- منح اذن تصدير (دول الاتفاقيات)
- منح شهادات السماح المؤقت (الدروباك) .
- منح اذن توقف المصانع او تقليل الانتاج .
- تسعير المنتجات الصناعيه .
- الموافقة على صرف خامات ومستلزمات انتاج وقطع غيار .

ونوجز فيمايلى بعض الملاحظات على نشاط مصلحه الرقابه الصناعيه :

أ — هناك حاجه الى التحديد الواضح لاهداف المصلحه واختصاصاتها فى الرقابه على النشاط الصناعى لازالة التداخل والازدواج مع الهيئه العامه للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ، وايجاد صيغه للتكامل بينهما .

ب — هناك مركزيه كامله فى نشاط المصلحه — عدا النشاط الخاص بالالات — وهو الامر الذى يسبب متاعب للشركات المنتشره جغرافيا . كما تؤثر المركزيه على كفاءة وفاعلية أجهزة المصلحه فى الرقابه الفعليه على المنشآت وانتاجها ويجعل الرقابة المذكوره مجرد اجراء شكلى فى أغلب الاحوال .

جـ — العديد من التشريعات التى تحكم نشاط المصلحه أصبحت متقادمه . وبعض هذه التشريعات كانت قد حددت شروطاً ومواصفات فنيه أصبحت متصادمه مع التطورات التكنولوجيه الحاليه التى استحدثت أنماطاً جديده من الالات وفنون الانتاج .

د — هناك حاجه لتبسيط اجراءات التعامل مع المصلحه لمنع تكرار الاجراءات والقيام بها على التوازى بدلا من التوالى لاختصار الوقت والجهد .

هـ — ضعف مخصصات التدريب المرصوده لتنمية العاملين اداريا وفنيا بالداخل والخارج وعدم وجود خطه سنويه للتدريب .

٣ـ٣ـ٩ : تجمعات نوعيه ، مهنيه ، ونقابيه :

الشعبه العامه لمصدرى جمهوريه مصر العربيه :ـ

ونشأت بالقرار رقم (٨) لسنه ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم (١٥) لسنه ١٩٨٠ بأنشاء الشعبه العامه لمصدرى جمهوريه مصر العربيه بالاتحاد العام للغرف التجاريه الصريه .

وتعمل على تحقيق الاهداف الاتيه :

ـ التعبير عن مواقف المصدرين ومصالحهم والعمل على حل مشاكلهم والسعى لاقامه وتقويه العلاقات الدوليه والتعريف بمنتجات ومميزات الصادرات المصريه .

ـ تشكيل الوفود والبعثات لمصدرى القطاعات المختلفه للتعرف على الاسواق والاشتراك فى المؤتمرات الرسميه .

ـ نقل توصيات المصدرين واقتراحاتهم للجهات والأجهزه المسئوله .

ـ اقتراح تشريعات وقواعد منظمه ومسيره للاعمال والاجراءات التصديريه .

ومن مقابله شخصيه بالشعبه العامه للمصدريه يمكن تسجيل الملاحظات الاتيه (١) :

أ ـ النشاط الاساسى للشعبه حتى الان يتمثل فى مناقشة التشريعات الاقتصاديه قبل صدورها وارسال الملاحظات الى الجهات المسئوله . وآخر هذه الملاحظات ما يتصل باللائحه التنفيذيه الموحده للتصدير والاستيراد .

ب ـ ونتيجة لعدم وجود نشاط ملموس للشعبه فقد اتجهت الى تنظيم لنشاطاتها من أجل دفع العمل بها . وفى هذا الاطار تم تشكيل (٩) لجان فى الدوره الاخيره للشعبه فى يوليو ١٩٨٨ لنشاطات : النقل البحرى ، الجوى ، السلع الصناعيه ، الترويج والمعارض ، العلاقات العامه ، الجمارك والضرائب .

جـ ـ تحتاج الشعبه الى تطوير أسلوب العمل الادارى بها بتبنى نظام (معلومات المصدرين)

---

(١) مقابله شخصيه بالشعبه العامه للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجاريه يونيو ١٩٩١ .

ووضع نظم لمتابعه حل المشاكل الملحـــه •

بالاضافه الى حاجتها الى وضع أسس وخطط محدده للعلاقه مع الجهات ذات العلاقه بالنشاط التصديرى مثل جهات خدمات المعلومات ، مركز تنميه الصادرات ، وزارة الاقتصاد هيئه المعارض والقطاعات الانتاجيه للسلع التصديريـه •

د — ضروره تنظيم العلاقه وتنميتها مع الشعب النوعيـه الاخـرى التى تقوم بانتاج المواد الخام والوسيطه اللازمه لانتاج سلع التصدير بهدف ضمان المواصفات القياسيه العالميه لهذه الخامات والمستلزمات التى يتكون منها المنتج النهائـى (١)

---

(١) محضر اجتماع لجنه الصناعه بشعبة مصدرى القاهره والشعبه العامه للمصدرين ، مرجـــع سـبق ذكره ، صـ ٤ •

٣ ـ ٤ : ملاحظات ختاميـــه :

١ ـ هناك اتفاق عام فى مجتمع التصدير المصرى على المشاكل التى تعترض سبيل تنميـــة الصـــادرات الصناعيـــه •

٢ ـ ساعد الاتجاه الى تنشيط دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، وماصحبه مـــن نشاط لجماعات المصالح المعبره عنه على زيادة الانتقاد الموجه الى الأداء المؤسســى لبعض الاجهزه الحكوميه القائمه على تنشيط وتنمية الصادرات الصناعيـــه •

٣ ـ أوجب الاتجاه الى تنشيط دور القطاع الخاص ، كذا الانتقادات الموجهه الـــى الأداء المؤسسى المدعم للصادرات ـ أوجب ـ على المؤسسات القائمه على دعم الصادرات المصريه ضرورة مراجعة آدائها وأدوارها المؤسسيه بمايتناسب مع التطورات المحليه ، والتطـــورات العالميه على حد ســـواء •

٤ ـ هناك حاجه ملحه فى مجتمع التصدير المصرى الى ظهور دور مؤثر وفعال للمجلس الاستشارى لتنمية الصادرات المصريه • حيث هناك حاجه شديده الى سياسات واضحه لدعم الصـادرات والـــى أدوار مؤسسيه محدده فى اطار هذه السياسات • كذلك تبرز الحاجـة الـــى اجماع قومى على أهداف تصديريه محدده وفى اطار زمنى محدد ، والى متابعه للانجـــاز التصديرى ومراجعه للأداء المؤسسى من جانب المجلس الاستشارى • وذلك فى اطار نظـره تكامليه للعمليه التصديريه • ويوصى فى هذا الصدد برفع الوصايه عن المجلس الاستشـارى وتتبيعه الى رئيس مجلس الوزراء مباشـــرة •

٥ ـ ضرورة الاهتمام بالتجارب العالميه فى دعم الصادرات الصناعيه ، خاصه التجربه الاسيويـــه (كوريا ـ تايوان ـ هونج كونج ـ سنغافورا) • ومن التجارب الجديره بالاهتمام فكـــره (التدعيم المؤسسى الانتقائـــى) لفتره محدده ، وعلى عدد محدود من السلع ، وعلـــى منشـآت جيدة الاداره والموقف المالى ، وتحديد ماتحتاجه من مساعدات كالمواصفـــات الصناعيه ، والتكنولوجيا المناسبه ، واسلوب الاداره ، رقابه الجوده ونظم التكلفه ، دراسات الاســـواق الخارجيه وأساليب الترويج وخلافـــه •

٦ — ضرورة اعادة النظر فى أسلوب أداء شركات التجاره الخارجيه المصريه على أساس اقتصادى والمحاسبه عن الاهداف ونتائج الاعمال • ويمكن أن يتم دمج أو الغاء بعض هذه الشركات لزيادة الفعاليه مع الاهتمام بعنصر تنمية الكوادر البشريه تصديريا عن طريق التدريب المحلى والخارجى • والاهتمام بالتنسيق بين التجاره الخارجية والصناعه •

٧ — أهمية ايجاد سبل للتكامل والتنسيق بين انشطة : " مركز تنمية الصادرات المصريه " و " هئيه المعارض والاسواق الدوليه " وبين التمثيل التجارى " • مع الاهتمام بتوزيع الادوار ، تبادل المعلومات والخبرات ، الاهتمام بالتدريب ورفع الكفاءه •

٨ — ضرورة العمل على تدعيم موارد " البنك المصرى لتنمية الصادرات " حتى يمكن أن يوسع من أنشطته الناجحه والمميزه ، على أن يتحمل البنك المركزى فروق أسعار الفائده التفضيلية وليس بنك تنمية الصادرات وفى هذا الصدد توصى الدراسه بتجديد الاعفاء الضريبى الممنوح لبنك تنمية الصادرات — والذى ينتهى هذا العام — الى خمس سنوات أخرى تدعيماً لنشاطه •

٩ — البحث عن كيفية الاستفاده المثلى من خدمات المعلومات التى يقدمها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى وذلك بتوطين شبكه معلومات التجاره الخارجيه بالاتحاد العام للغرف التجارية أو فى " مركز تنمية الصادرات المصريه " • وتنسيق التعاون مع قاعدة التجاره الخارجيه بالجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء •

١٠ — تدعيم اسطولى النقل البحرى والجوى بوحدات حديثه تخصص لنقل الصادرات الصناعيه المصريه الى الخارج • وضرورة الاهتمام بالخدمات النقليه الارضيه كمجمعات البضائع والمخازن بالمطارات والموانى ويوصى فى هذا الخصوص أن تتحمل الخزانه الحكوميه فروق دعم اسعار الشحن الجوى نيابه عن شركة مصر للطيران تشجيعاً لها على تخصيص المزيد من الفراغات لنقل الصادرات الصناعيه •

١١ - ضرورة تدعيم منتجى القطاع الخاص ورجال الاعمال لمراكز التدريب والتأهيل المهنى والفنى سعياً لتطويرها تعليميا وتكنولوجيا ، والسعى لانشاء مراكز أخرى جديده . ويوصى فى هذا الخصوص بالاستفاده من المنظمات الدوليه مثل " منظمه التنميه الصناعيه " للامم المتحده ، والتنمية الصناعية للدول العربية .

١٢ - هناك حاجه الى اعاده النظر فى أدوار الهيئات والاجهزه الرقابيه على الصادرات الصناعيه باختصار أدوارها أو دمجها اختصاراً للوقت والتكاليف مع تطويرها تكنولوجيا وبشريا بتزويدها بالاجهزه الحديثه مع تنمية مهارات وخبرات العاملين بها .

١٣ - أهمية قيام التجمعات المهنيه والنقابيه للمنتجين والمصدرين بالربط بين قطاعى الصناعه والتجاره الخارجيه عن طريق عقد اللقاءات الدوريه أو المؤتمرات أو الندوات . وتوصى الدراسة فى هذا الخصوص بضرورة دعم هذه الاتحادات والتجمعات للمؤسسات العامله على دعم الصادرات باعتبارها (بيوت خبره) وظيفه هدفها خدمة قطاع الاعمال بالدرجه الأولى .

الفصل الرابع

نحو استراتيجية قومية لتنمية الصادرات المصرية

٤ ـ ١ : مقدمـــــه :

ان استمرار اختلال التوازن الخارجى وتفاقمه فى مصر يعكس فى المقـــام الاول اختلال هيكل الانتاج ـ مما يعنى أن المسـواجهه الفعاله لهذا الاختلال تكمن فـى اتباع استراتيجيه تنميه غير تقليديه ـ وليس فقط فى اتباع سياسات منتقاه فى مجـال التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى ، حتى لاتكون المسأله مجرد تخفيض آثار العجز بـل طرح علاج شامل وكامل لها • وينبغى أن يكون الهدف الرئيسى لاستراتيجية التنميـة هو اقامه هيكل انتاج متفرع ومتوازن يستند الى قاعدة عريضة من القطاعات والانشطـــه المختلفه وفق اعتبارات التكامل والتشابك الصناعى والقطاعى والتوجة نحو التصدير •

وتؤكد مشاكل المديونيه الخارجيه للدول الناميه على أهميه الدور الذى تلعبه سياسات التجاره الخارجيه سواء فى مواجهه هذه المشاكل او المشكله الاَم ، ويقصـــد بها العجز المتفاقم فى موازين المدفوعـات •

وبصفه عامه فأن الدول التى اتبعت سياسات موجهه للخارج لفترات طويلـــــه كانت أقدر من غيرها على مواجهه مشاكل المديونيه الخارجيه عن الدول التى أعتمـدت بدرجه أقل على قوى السوق كموجه لسياساتها الاقتصاديه فالدول التى تعتمد سياســات موجهه للخارج كانت أكثر قابليه لتجنب وضع قيود مفرطه على الواردات وأقل قليلا على خلق المصاعب للقطاع الخاص ، كما أنها كانت أيضا أكثر اعتماداً على الاسعار عنـــــد تخفيض مواردها المحدوده وبالتالى أكثر اقتراباً من مقاييس الجدارة الاقتصادية فـــــى التنميـــه •

كما ان الانفتاح الرئيسى لاقتصاديات هذه الدول يجعلها فى المقابل مكانـــــاً جذابا للاستثمارات الخارجيه وأكثر قدره على تحضيد قطاع التصدير بها لاكثر مدى ممكن

فاستراتيجيه الاحلال محل الواردات بطبيعتها تزيد دور الحكومة فى ادارة الاقتصاد كما أنها تدخل التشوهات السعرية فى العمليه الانتاجيه • كذلك فأنها لاتساعد على اعاده تنظيم سعر الصرف نتيجه عدم التوازن فى ميزان المدفوعات • كما أن سياسة الاحلال محل الواردات عادة ماتدار من خلال نظم التعريفات الجمركيه والقيود الكميه التى تنظمها تراخيص الاستيراد المتعدده التى تفتح الباب واسعاً أمام العديد من الظواهر السلبيه فى الاقتصاد القومى • كما أن الحكومات تراقب تدفق السلع واحيانا ماتحظرها من خلال المخصصات لتراخيص الاستيراد والنقد الاجنبى ولايمكن اعتبار الانتاج المحلى الذى ينتعش بمثل هذه الاجراءات اقتصاديا منافساً على المستوى العالمى علاوه على أن المصدرين الذين يستخدمون المكونات المنتجه محليا غالبا مايرغمون على شرائها بسعر أعلى ونوعيات أدنى من مثيلتها العالميه •

ونتيجه لذلك تلجأ هذه الحكومات لدعم صادراتها بطريقه أو بأخرى لتمكين المصدرين من المنافسه فى السوق العالمى لتعويضهم عن هذه التشوهات السعريه ويترتب على ذلك ان يصبح النظام الاقتصادى محملاً بعبئين الاول ناتج عن تخصيص الحكومه لمواردها بشكل غير كفء والثاني عندما تقوم بتعويض المصدرين لعدم كفاءة العمليه التصديريه • كما يترتب على هذا النهج مجموعه من السياسات الخاطئة والخاصة بسعر الصرف والسياسات الاخرى النقديه •

فى حين أن استراتيجيه ترويج الصادرات الموجهه للسوق الخارجى والمرتبطه بسياسات اقتصاديه قويه على المستوى القومى هى الطريق الاكبر لتحقيق نمو اقتصادى راسخ وكفء • فلقد تصاعدت معدلات نمو الصادرات فى الدول التى تحولت من سياسة الاحلال محل الواردات الى ترويج الصادرات كالبرازيل وكولومبيا وكوريا الجنوبيه •

وطبيعى أن هدفنا فى هذه الدراسة ليس تقييم سياسات التنميةوالتصنيع التى اعتمدت عليها خطط التنميه فى الفترات السابقه وأبرزها سياسة انتاج بدائل الواردات وماصاحبها من عدم اهتمام كاف بترويج ودعم الصادرات • الامر الذى أضعف القدره التصديريه للاقتصاد المصرى • كما أن ضعف القدره التصديريه المصريه يرجع ايضا فى جزء كبير منه الى البناء التنظيمى المصرى لتنميه الصادرات المحمول بها • وعليه فأن نقطه البدء فى عمليه خلق وبناء القدرة التصديريه للاقتصاد المصرى تتمثل فى اعاده هيكله الاقتصاد المصرى فى اطار توجه واضح وسياسة محددة للتصدير ، بما يمليه ذلك من تغيرات جذريه فى استراتيجيات وخطط التنمية وهذا ليس بالامر البسيط او السهل وذلك لما يتطلبه من رؤيه سياسية متبصرة ، وارادة وطنية جادة للتنميه تستهدف صياغه الاقتصاد المصرى كجزء مؤثر وفعال فى النمو والتبادل العالميين •

ان التفكير فى صياغه سياسة وطنيه لتنميه الصادرات المصريه كمدخل طبيعى لاعاده صياغه توجهات التنمية المصرية ،لابد أن ينطلق من رؤيه متكاملة للبناء التنظيمى لنشاط الصادرات وفق استراتيجية واضحة للتوجة نحو التصدير تحكم حركة مختلف الانشطة والوحدات الانتاجيه فى المجتمع ، وبذلك فأننا فى هذا الفصل (الرابع) سنحاول تقديم نظرة تقييمية للبناء التنظيمى لنشاط التجاره الخارجيه مع ابراز ماتقتضيه سياسة تنميه الصادرات من تبنى سياسات محفزة على التصدير فى مجالات الضرائب ، الجمارك ، أسعار الصرف وكذلك فى مجال تمويل الصادرات • واخيرا سنحاول وضع تصور عام لاستراتيجيه مقترحة لتنمية الصادرات المصريه •

٤ ـ٢ : البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر :

يمكن تحديد البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر وفقا لست مستويات تنظيمية وهـــى :ـ

أ ـ أجهزة تخطيط وضع السياسات التصديرية :ـ

وتشمـــل :ـ

- مجلس الوزراء •
- لجنة السياسات •
- وزارة الاقتصاد •
- البنك المركزى •
- وزارة المالية •
- وزارة الزراعة •
- وزارة الصناعة •
- وزارة التعاون الدولى •
- وزارة التخطيط •
- المجلس الاعلى للتجاره الخارجية •
- المجلس الاستشارى لتنمية الصادرات •

ب ـ أجهزة وهيئات ترويج الصادرات :ـ

وتشمـــل :ـ

- مركز تنمية الصادرات المصرية •
- قطاع التمثيل التجارى •
- الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية •

جـ ـ الاجهزة والهيئات الرقابيـة :ـ

وتشمـل :ـ

ـ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ٠

ـ اجهزة الرقابة التابعة للوزارات النوعية (مثل الحجر الزراعى ـ هيئة الرقابة الدوائية ـ مصلحة الرقابة الصناعية ٠٠٠الخ)٠

د ـ مؤسسات تمويل الصادرات :

وتشمـل :ـ

ـ أربعة من بنوك القطاع العام ٠

ـ عدد ٤٠ من البنوك التجارية المشتركه والخاصه المنشأه باحكام قانـون الاستثمـار ٠

ـ البنوك المنشأه بقانون خاص ٠

ـ بنك وحيد متعدد الجنسية ٠

ـ الوحدات المصرفية الـتى تعمل بالمنطقة الحره ٠

هـ ـ تنظيمات المصدريـــن :ـ

وتشمـل :

ـ الشعبه العامه للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجاريـه ٠

ـ اتحاد الصناعات المصريه ٠

ـ الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانيه ٠

ـ جمعيه رجال الاعمـال ٠

و ـ الوحدات التنفيذيه :

ـ شركات القطاع العام للتجاره الخارجيه ٠
ـ شركات القطاع العام الانتاجيه التى تقوم بالتصدير ٠
ـ شركات القطاع الخاص ٠

وسوف نتناول هذا السمات العامه للبناء التنظيمى لقطاع التصدير بصفة عامه وهيئات ترويج الصادرات المصرية بصفه خاصه ٠

١٠٢٠٤ : السمات العامه للبناء التنظيمى لقطاع التصدير :ـ

يتسم البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر بمجموعه من السمات العامه اهمها :

أ ـ تعدد أجهزه تخطيط صنع السياسه التصديرية فى مصر سواء مايتعلق بالنواحى الانتاجيه او الماليه او المصرفيه ٠٠٠الخ ٠ مما يؤدى الى تعارض بعض القرارات او الاجراءات المنظمه لعمليه التصدير وعدم تكاملها فى منظومه واحده

ب ـ عدم الاستقرار التنظيمى سواء على مستوى الوزارات أو حتى على مستوى الهيئات التابعة لها ٠ فعلى سبيل المثال أدخلت تسع تعديلات على وزارة الاقتصاد سواء بدمجها فى وزارات أخرى أو دمج وزارات أخرى بها أو تعديل لهيكلها التنظيمى وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٨٠

جـ ـ نشأة مايسمى بظاهرة " المجالس الورقية " كالمجلس الاعلى للتجارة الخارجية والمجلس الاستشارى لتنمية الصادرات ٠ حيث انشئ المجلسان ولم يمارسا نشاطهما لاسباب متعددة ذلك أن انشاء هذين المجلسين قد جاءا دون دراسة متأنية ودون الأخذ فى الاعتبار الخبرة العالمية فى هذا المجال ، علاوه على الخلل التنظيمى فى تشكيل المجلسين وعدم وجود أمانه فنيه مستقله ومتخصصة ٠ أضف الى ذلك أن المجلسين فى تشكيلهما لم يعكسا طبيعة بناء القوة

او عملية صنع القرار فى النظام السياسى المصرى مما أدى الى عدم ممارستهـــا لنشاطها • كما أنه من أهم هذه الاسباب ان تشكيل المجلس الاعلى للتجـــارة الخارجية من عدد كبير من الوزراء دون أن يتضمن قرار الانشاء مبدأ الانابـــه جعل من الصعب اجتماع المجلس • واخيرا فأنه بالرغم من أن اللجنة الوزاريـــة العليا لتنمية الصادرات قد انشئت لتحل محل المجلس الاعلى للتجاره الخارجيـة الا انها قد توقفت عن ممارسة نشاطها بعد فترة قصيرة من انشائها دون مبـــرر واضح فى حين انها اثبتت جدواها وفعاليتها خلال فترة نشاطها •

د ـ التضارب والازدواجية فى اختصاص الهيئات المعنية بالتصدير نتيجة غياب فلسفة حاكمة لنشاط الهيئات لعوامل ارتبطت بظروف نشأة كل هيئـة •

و ـ ضعف الهيئات المعينة بترويج الصادرات نتيجة مجموعه من العوامل أهمها :ـ

- عدم توافر الموارد المالية والبشريـة اللازمه •
- القوانين والقواعد الحكومية المنظمه لعمل هذه الهيئات •
- عدم التمثيل الملائم للقطاعين العام والخاص •
- عدم التحديد الواضح للاهداف والنشاط •
- غياب الادارة العلمية وغلبة الممارسات البيروقراطية على عمل هذه الهيئـــات

ر ـ تعدد الاجهزة الرقابية على الصادرات وتبعيتها لاكثر من وزارة •

ن ـ قصور مؤسسات تمويل الصادرات واتباعها سياسات تمويل تقليدية ناهيك عن ارتفـــاع ارتفاع أسعار الخصم والفائدة على القروض والسلفيات •

ل ـ ضعف التنظيمات الخاصة بالمصدرين مما يقلل من دورها كجماعات ضغط ذات تأثيـــر فى صنع السياسات الاقتصادية •

ع ـ عدم وجود آلية للتنسيق بين الاجهزة المعنية بتنمية الصادرات •

غ- أما فيما يتعلق بالوحدات التنفذية فيمكن رصد مايلى :-

١/١٠/١ أن الظروف والعوامل التى تحسكم القطاع العام لايمكن أن تخلق أى دافع للتصدير الفعلى مالم يكن الدافع الذى يمكن من خلاله تدبير جزء العملات الحره .

٢/١٠/١ تركيز شركات التجاره الخارجية على النشاط الاستيرادى كنشاط اكثر ربحية

٣/١٠/١ أن الغالبيه العظمى من الشركات الخاصة شركات صغيرة ليست لديها القدرة على التصدير المنتظم .

٢٠٢٠٤: - هيئات ترويج الصادرات فى مصر :

تنحصر هيئات ترويج الصادرات فى مصر فى هيئتين عامتين هما الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية والهيئة العامة للمعارض والاسواق الدوليه بالاضافة الى جهاز التمثيل التجارى الذى يعد أحد قطاعات وزارة الاقتصاد والتجارة الخاجية .

مركز تنمية الصادرات المصرية

أنشئ مركز تنمية الصادرات المصرية عام ١٩٧٩ بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ بهدف :-

- تجميع وتنسيق ونشر المعلومات التجارية والتسويقيه الدوليه والمحليه لخدمة قطاع التصدير المصرى فى الداخل والخارج .
- اعداد الدراسات وتحليل الامكانات الانتاجيه التصديرية والطاقات الاستيعابية للاسواق الخارجية بهدف المشاركة فى اعداد خطة تصديرية فى اطار الخطة العامة للدوله .
- اعداد التوصيات الفنية والتنظيمية اللازمة لتطوير الانتاج والقضاء على معوقات التصدير الداخليه والخارجيه واقامه نظم الحوافز المناسبه لتيسير وتشجيع نشاط التصدير .

- اقامه نظام تدريبى لتوفير وتنميه الكفاءات التى يتطلبها قطاع التصدير المصرى من اجل رفع مستوى الخدمات التى يتولاها فى مجال التسويق الداخلى والخارجى
- معاونة الجهات المعنية حكومية او غير حكوميه بتقديم أية دراسات او خدمات تسويقيه او تصديريه تطلب من اجل تنمية وتنشيط الصادرات المصرية ، وللمركز ان يتقاضى مقابلا لما يؤديه من خدمات خاصة او الدراسات التى يقوم بها بناء على طلب تلك الجهات وكذلك مقابل النشرات التى يصدرها ويوزعها عليها ويتم تحديد المقابل من مجلس الاداره •
- العمل بالتعاون مع المنظمات الدوليه على تنمية التعاون الدولى والاقليمى والثنائى فى مجالات تنشيط الصادرات المصريه •
- تنسيق اوجه نشاط المركز مع الهيئات والمراكز الوطنيه التى يتصل نشاطها بمجال تنميه وتنشيط الصادرات •

ولقد تمثلت اهم التعديلات التى ادخلها القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ على بعض احكام القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٩ فيمايلى :—

أولا : تعديل فى بعض وظائف المركز والذى تمثل فى :—

- تخويل المركز حق تقاضى مقابل نظير الخدمات او الدراسات التى قد يؤديها للغير او النشرات التى يصدرها • ويتحدد هذا المقابل بقرار من مجلس الاداره
- توسيع مجال التعاون بين المركز وكافة المنظمات الدوليه وعدم قصره على مركز التجاره الدولى •

ثانيا : تعديل محدود فى تشكيل مجلس ادارته حيث تم :—

- الغاء منصب نائب رئيس مجلس الاداره والذى كان يشغله رئيس الهيئة العامه للرقابة على الصادرات والواردات ليصبح عضوا فقط فى مجلس الاداره •

- استبعاد تمثيل قطاع التجاره الخارجيه بوزارة الاقتصادووزارة السياحه والطيران المدنى - كذا جهاز التعاون الانتاجى والصناعات الحرفيه .
- استبدال ممثل الاتحاد العام للغرف التجارية برئيسى الشعبه العامة للمصدرين والاتحاد .
- ادخال ممثلين جدد وهم :-

* رئيس الهيئة العامة للتجاره الخارجيه .
* رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات .
* رئيس قطاع التمثيل التجارى .
* ثلاثة خبراء فى شئون تنمية الصادرات .
* رئيس لجنة الفتوى لوزاره الاقتصاد والتجاره الخارجيه .
* المدير التنفيذى للمركز كمقرر للمجلس .

ثالثا : تنويع موارد المركز بادخال حصيله مقابل الخدمات الخاصه التى يقدمها المركز وذلك الى جانب الموارد الاخرى .

رابعا : ان يكون للمركز موازنه مستقله يتم اعدادها وفقا للقواعد المنظمه لاعداد الموازنة العامة للدوله .

وبالرغم من ان القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ قد جاء بناء على توصيات الدراسه التى اعدها مركز التجاره الدولى بشأن تدعيم الهيكل التنظيمى لمركز تنميه الصادرات المصرية وذلك فى اطار المشروع الخاص بتنمية الصادرات الصناعية الممول من قرض للبنك رقم ٢٤٥٩. فقد جاء التعديل بعيدا كل البعد عن توصيات الدراسة وفلسفة التطوير التى استندت اليها من النواحى التاليه :-

أ - عدم تحديد وتدعيم الماده الثانيه والخاصه بأهداف المركز من ناحيه :-

* عدم اعطاء المركز صلاحيات تمكنه من ممارسه الانشطه الخاصه بتطوير المنتج

التصديرى سواء مايتعلق بفحص وتقييم فرص الاستثمار الجديدة وكذا التوسعات الرئيسية فى الطاقة الانتاجيه وتحديث الالات ـ المعدات فى الصناعات ذات الامكانيات المتوسطه وطويله الاجل فى ضوء ميزة مصر النسبيه فيها واتجاهات السوق •

* استبدال اقتراح تمثيل ثلاثه رجال اعمال من شركات القطاع الخاص التصديرى بثلاثة خبراء فى شئون تنمية الصادرات يختارهم وزير الاقتصاد على عكس ماجاء بتوصيه الدراسه المشار اليها وفى الوقت الذى يحق لمجلس الادارة الاستعانة بمن يرى الاستفاده بخبرتمه •

ب ـ عدم تحرير المركز من القوانين واللوائح الحكوميه •

جـ ـ افراغ الهيكل التنظيمى المقترح وتوصيف الوظائف من مضمونها لعوامل عده يوجع بعضها للقواعد والمعايير الخاصه التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والاداره عند وضع الهياكل التنظيمية للهيئات العامه •

د ـ عدم توفير الموارد المادية والبشرية المطلوبه لعملية التطوير •

ولقد ترتب على ذلك ان طلب البنك الدولى للانشاء والتعمير اعاده تنظيم المركز باستصدار قانون خاص يهدف الى :ـ

- تحرير المركز من القوانين واللوائح الحكوميه •
- تمثيل القطاع الخاص التصديرى بشكل ملائم فى مجلس ادارته •
- ادراج المبالغ اللازمه بالجنيه المصرى لتمويل الانشطه المحليه وتغطيه تكاليف الخبراء المحليين •

ونظرا لانه لم يتم بعد الوفاء بهذه الالتزامات فقد توقف المشروع عند المرحلة الاولى فى مايو ١٩٨٩ ثم قرر مجلس اداره المركز بعد ذلك الغاء باقى المخصص من القرض لقرب انتهاء سريانه وذلك لتلافى زياده المبالغ المستحقه كتكاليف ارتباط على المبالغ المدرجه للمركز من حساب القرض .

وسوف يكون صدور القانون الخاص باعاده تنظيم المركز ، والذى وافقت عليه اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء ، بمثابة الميلاد الحقيقى لمركز تنميه الصادرات المصريه ومحاكاه للخبره العالميه فى هذا المجال .

الهيئة العامه للمعارض والاسواق الدوليه :

أولا : الاطار القانونى للهيئة :

ـ فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم اقامه المعارض والاسواق الدوليه والاشتراك فيها . وتتلخص احكامه فى :ـ

أ ـ تعريف مايعتبر معرضا او سوقا تجاريا وما فى حكمه .

ب ـ لايجوز اقامه معرض او سوق فى الداخل او الاشتراك فى أيهما او الدعايه له الا بترخيص من الوزير المختص (التجاره فى ذلك الوقت) ـ وقد فوض الوزير رئيس الهيئة العامه للمعارض فى اصدار هذا الترخيص بالقرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٩ فيما يتعلق باقامة المعارض فى الداخل فقط .

جـ ـ لايجوز لاى شخص طبيعى أو معنوى مصريا كان ام اجنبيا يقيم فى مصر اقامة معرض او سوق فى الخارج او الاشتراك فى ايهما بغير ترخيص من الوزير .

ـ انشئت طبقا للمواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون " الهيئة العامه لشئون المعـــارض والاسواق الدوليه" كهيئة مستقله تكون لها شخصية اعتبارية تختص :ـ

أ ـ الاشراف على اقامه المعارض والاسواق وتقرير الاشتراك فيها .

ب ـ يكون للهيئة مجلس اداره يهيمن على شئونها ويصرف امورها طبقا لاحكام القانـون دون التقيد بالنظم الادارية والماليه المتبعه فى مصالح الحكومه ـ وبشكل من وزير التجاره رئيسا واعضاء بحكم مناصبهم وهم وكلاء وزارات التجاره والخارجيه والصناعة والزراعه والارشاد وآخرين يختارون بقرار من الوزيـــر .

ولقد عدل تشكيل المجلس بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٦ باعتبـار الهيئة عامة طبقا لقانون الهيئات العامه ، بتعيين رئيس متفرغ للهيئة بدلا مـــن الوزير وتعيين خمس وكلاء وزارات بحكم مناصبهم وخمس اعضاء يختارهم الوزير مـــن الهيئات والمؤسسات المعنيـــه .

ثانيا : نشاط الهيئة فى مجال المعارض الخارجيه :

ـ عندما انشئت الهيئة العامه لشئون المعارض والاسواق الدوليه عام ١٩٥٦ اقترن ذلك بأنشاء الهيئة العامه لتنمية الصادرات فى نفس العام والتى لم يقدر لهـــا الاستمرار لاكثر من اربعه سنوات الغيت بعدها لاعتبارات لاتمت للمصلحه العامه بصله . ولقد كانت الفكره الاساسيه من اقامه الهيئتين معا تكمن فى تكامـــل الادوات الخاصه بتنميه الصادرات وقبل انشاء مركز تنميه الصادرات كان قـــرار اشتراك مصر فى اى معرض او سوق دوليه يتم بناء على مناقشه وتوصيه مجلـــس اداره الهيئة وهو قرار تمتزج فيه اعتبارات المجامله السياسيه فى أغلب الاحـوال والاقتصاديه فى احوال اخرى . ولكن بصفه عامه وحتى الان لم يكن مستندا الـى استراتيجيه خاصه بسلعه او بسوق بناء على دراسات تسويقيه او دراسات مسبقه

للطاقات التصديريه • وبالرغم من انه قد طرح اكثر من سيناريو لتلافى هذا الخلل ونتيجه قيام المركز بتنظيم لبعض المعارض والاسابيع التجاريه والتى تم تمويلها من المنحه المقدمه من الهيئات الدوليه لغرض تنميه الصادرات المصريه •

لهذا فقد طرح بديلين اساسيين وهما :ـ

البديل الاول : دمج اختصاصات تنظيم المعارض الخارجيه ضمن اختصاصات مركز تنميه الصادرات المصريه •

البديل الثانى : ابقاء تنظيم الاشتراك فى المعارض الخارجيه ضمن اختصاصات الهيئة العامه للمعارض والاسواق الدوليه على ان يكون المركز مسئولا عن :ـ

- اختيار الاسواق والمعارض الخارجيه التى يتم الاشتراك فيها •
- اختيار الشركات المشتركه فى المعرض او السوق الخارجى •
- توفير المساندة الفنيه والاستشاريه والماليه لبعض الشركات المختاره وفق معايير محدده ، والتى حققت نجاحا ملحوظا فى زياده صادراتها بما فى ذلك الاضطلاع بالتسويق والانشطه الترويجيه خلال فترة انعقاد المعارض والاسواق وبعدها

ويعتبر البديل الثانى افضل البدائل المطروحه خاصه وان المركز بحكم قرار انشائه او مشروع القانون الذى وافقت اللجنه التشريعية برئاسه مجلس الوزراء مسند اليه تنسيق اوجه نشاط المركز مع الهيئات والمراكز الوطنيه التى يتصل نشاطها بمجال تنميه وتنشيط الصادرات المصريه •

التمثيل التجارى :ـ

يهدف التمثيل التجارى والذى يعد احد القطاعات التابعه لوزاره الاقتصاد الى تحقيق مايلى :ـ

- تنميه التبادل التجارى لجمهوريه مصر العربية مع دول العالم بهدف زياده الصادرات وترشيد الواردات والاشتراك فى المعارض وعقد الاتفاقيات التجاريه والبروتوكولات •

- المساعده فى ابرام التعاون الاقتصادى بين مصر والدول الاجنبيه بما يتضمنه ذلك من قروض ومنح ومساعدات فنيه وماليه تحصل عليها مصر من الحكومات والمؤسسات الدوليه .
- ترويج المشروعات الاستثمارية فى مصر بالخارج .
- رعايه المصالح الاقتصاديه والفنيه للوزارات المصريه المختلفه .

وباختصار يعتبر التمثيل التجارى الأذرع الخارجيه لاى برنامج لترويج الصادرات فى اى بلد نامى او متقدم . وبصوره اكثر تحديدا فأنه يمكن ان يحقق الوظائف الترويجيه التاليه :

- تجميع البيانات عن الاتجاهات العامه فى الاسواق التى توجدبها مكاتب للتمثيل التجارى .
- تجميع بياناتمحدده عن منتجات مختاره بما فى ذلك الاسعار والوضع التنافسى لهذه المنتجات والمواصفات ونظم الاستيراد والرسوم الجمركيه لهذه المنتجات واهم المستوردين وقنوات التوزيع .. الخ .
- مساعده شركات التصدير فى دخول الاسواق الخارجيه من خلال البعثاتالترويجية والاسواق والمعارض ... الخ .
- التصرف نيابه عن شركات التصدير فى أمور مثل اختبار السوق وعمل محادثات أولية مع المستوردين ..الخ .

وفى الحقيقه ان اداء مثل هذه الوظائف يحتاج الى تكامل أنشطه كل من مركز تنميه الصادرات وجهاز التمثيل التجارى باعتبار ان ذلك هو المدخل الرئيسى لتنميه الصادرات ، فلايمكن لاحدهم أن يحقق أهدافه دون مساعده الاخر وذلك بعد ان يتم تطوير كل من المركز وجهاز التمثيل التجارى ليلتقيان على هدف واحد وهو تنميه الصادرات المصريه .

٣٠٤ : اطار تنظيمى مقترح لقطاع التصدير المصرى :

يمكن تحديد اطار تنظيمى مقترح لقطاع التصدير فى ضوء الخبرة العالمية والممارسات التنظيمية المصريه فى هذا الشأن على النحو التالى :ـ

أ ـ مجلس قومى للتجاره الخارجيه برئاسة رئيس الوزراء •

ب ـ مركز تنمية الصادرات المصرية كهيئة محوريه لترويج الصادرات المصريه ذات صلاحيات تسمح لها بالتنسيق بين كافه الاجهزه والهيئات المعنيه بتنمية الصادرات •

جـ ـ أجهزه وهيئات مسانده وتشمل :ـ

- جهاز التمثيل التجارى
- الهيئة العامه للمعارض والاسواق الدوليه •
- هيئة عامه واحده مسئوله عن الرقابه على كافه صادرات السلع الزراعيه والصناعيه التى قد تخضع للرقابه •
- جهاز مصرفى واحد مسئول عن رد الرسوم والضرائب الجمركيه عن السلع المعاد تصديرها ، بعد توحيد النظامين فى نظام واحد أكثر فعاليه •
- اتحاد عام مستقل للمصدرين المصريين •

يبقى أن نشير الى انه يجب أن يسبق هذا كله ويحكمه استراتيجيه تصديريه قوميه واضحه المعالم والاهداف وهذه الاستراتيجيه يجب ايضا أن تركز على مجموعه او خدمه متكامله من السياسات فى مختلف المجالات من اهمها الضرائب والجمارك ، واسعار الصرف وتمويل الصادرات ..الخ • و سوف نشير بايجاز فى الجزء التالى الى أهم التطورات التى يجب ان تحدث فى تلك المجالات •

٤ ـ٤ : حزمة السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية :

تقتضى تنمية الصادرات فى مصر تبنى سياسات محفزة فى المجالات التالية:

فى مجال الضرائب :

ان توضح السياسه الضريبية على أساس اعطاء الاولويه لزياده الصادرات المصرية وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة استثماراته فى نشاطه التصديريه وذلك من خلال :

ـ الاخذ بنظام الاستيراد الضريبى Tax Rebate كنظام ثبتت فعاليته فى كثير من الدول الناميه التى اخذت به • خاصة وانه قد تم قطع شوط كبير فى اعداد جداول الاسترداد الضريبى لبعض السلع التى يمكن البدء بها لتنفيذ هذا النظام ويقتضى ذلك :ـ

أ ـ تكوين لجنه مختصه بوضع ومراجعه جداول الاسترداد الضريبى من وقت لآخر يمثل فيها القطاع الخاص التصديرى ، على أن تعمل تحت رعاية مركز تنمية الصادرات المصريه •

ب ـ ان يتم البدء بمجموعة محدده من السلع على أن يعمم النظام بعد ذلك على ضوء التجربه •

جـ ـ أن تخصص الموارد المالية اللازمه وكذلك وضع الترتيبات الماليه للاسترداد .

د ـ أن يراعى عند وضع النظام القواعد التجارية الدوليه حتى لاتتعرض الصادرات المصرية لضريبه اغراق فى بعض الدول أو أيه قيود قد تضعها فى هذا الشأن •

هـ ـ وضع نظام للاعفاءات الضريبيه والجمركيه للشركات الصغيرة التى تحقق أهدافاً تصديرية معينه والتى يمكن تحديدها للتمتع بهذه المزايا •

د — ربط فترات الاعفاءات الممنوحه للشركات الخاضعة لقانون الاستثمار بتحقيق أهداف المشروع التصديرية والنظر فى مد فترات الاعفاءات عند تحقيق أهداف تصديرية معينه •

فى مجال الجمارك :

يمكن توحيد نظامى الدوريـاك والسماح المؤقت فى نظام جمركى واحد يجمع مزايا النظامين وذلك من خلال :

- تبسيط الاجراءات
- منع تعدد الجهات •
- الاعتماد بقدر الامكان على معايير واضحه ومحددة •
- دعوة القطاع المصرفى للقيام بدور أكبر فى تقديم أشكال جديدة من الضمانات بما يلائم المصدرين وبشكل مقبول من مصلحه الجمارك •

فى مجال اسعار الصرف :

ان وضوح اسعار الصرف ووا قعيتهـا أمراً ضروريا لنجاح الاداء التصديرى ولقد انعكست سياسة تحرير سعر الصرف فى مصر على أداء الصادرات المصرية فى الفتـرة الاخيـرة •

ويقتضى الامر استكمالا لذلك وتشجيعاً للمصدرين مايلـى :

- أن يتم تحويل حصيله الصادرات من خلال أسعار السوق المصرفيه الحـره وليست السوق الاوليـه •
- تبسيط وتوضيح نظم النقد واجراءات التكامل فيـه •

في مجال تمويل الصادرات :

يرتبط نجاح التصدير بدرجة كبيرة بتوفير الموارد الماليه اللازمة باسعار فائده ميسرة توجه للنشاط التصديرى من خلال المؤسسات الماليه المتخصصه .

كما لايجب أن يقتصر دور البنوك على منح القروض او التمويل فقط ولكن ينبغى لها أن تساعد المصدر على ترشيد الانفاق داخل مؤسسته ووضع البناء الامثل للنفقات الثابتة والمتغيرة وكذلك مساعدته وارشادة فى تجديد واحلال الالات بكل ماهو جديد ومتقدم تكنولوجيا للوصول بانتاج السلعة لاحسن صوره واقل تكلفه ممكنه .

ومن ناحيه أخرى فأن الاخذ بنظام للتأمين على الصادرات وتوفير الموارد الماليه له ووضعه موضع التنفيذ كفيل بأن يلعب دوراً هاماً فى تنمية الصادرات المصريه .

٤ ـ٥ : استراتيجية مقترحـه لتنمية الصادرات فى مصر :

تركزت رؤية الدوله لقضيه التصدير منذ منتصف السبيعينات على تأسيس الاجهزة الضرورية لتنمية الصادرات (على سبيل المثال : مركز تنميه الصادرات المصرية والبنـك المصرى لتنمية الصادرات ..الخ) . كما تركزت أيضا حلول اعاده صياغه السياسـات والبرامج التى يمكن أن تؤديها بعض المؤسسات القائمة بالفعل كى تلعب دورا بـارزا ومتكاملا فى هذا الاتجاه . وكان الهدف الاساسى تحقيق زياده الصادرات بغرض تضييق الحجز فى الميزان التجارى بين التصدير والاستيراد . والواقع ان النتائج العمليه انحصرت حول تحرير بيئة التصدير من بعض المعوقات الهامه ، وبدء خلق وعى تصديرى بيـن الأجهزه المسئوله وقطاعات الانتاج المختلفه بالاضافة الى تنفيذ بعض برامج ترويـج الصادرات قصيره الاجل التى مولتها بعض برامج التعاون الثنائى المالى والفنى لبعـض المنظمات التجاريه العالميـه والاقليمية مع مركز تنميه الصادرات المصريه .

يرتكز تحقيق الاستراتيجية القوميه المقترحه على عدة محاور أساسيه :ـ

المحور الاول : اقامة أجهزه مستقره وقويه وقادره على تفجير الطاقات الكامنه فـى المجتمع من اقامه قاعده تصديرية عريضه ومتنوعـه .

المحور الثانى : توفير البيئة الاساسيه لخلق وتنمية النشاط التصديرى وعماد هذه البيئه الاساسيـة :ـ

١ـ نظام متكامل للمعلومات التى يحتاجها المصدر .

٢ـ وجود وسائل كافيه ومنظمه وغير مكلفه بقدر الامكان للترويج للصادرات كالاشتراك فى المعارض الخارجيه واستضافه المستوردين فى الداخل وايفاد بعثات للترويج التجارى بما يؤدى لاكتشاف قنوات جديده للتوزيـع او تثبيت مكانة المنتجات الوطنيه فى الاسواق الخارجيه او نقل التكنولوجيا .

٣ـ توفير خدمات التعليم الفنى والتجارى وبرامج التدريب ورفع مهارات العاملين فى حقل التجاره الخارجيه بوجه عام والتصدير بوجه خاص ٠

٤ـ توفير الخدمات التصديريـــة :

— فى مجال المساعدات الفنيه والاداريه على مستوى المشروع سواء فى مرحلـه الانتاج من اجل التصدير او ممارسه النشاط التصديرى نفسه او التسويق٠

— فى مجال الاستشارات القانونيه وابرام وصياغه العقـود ٠

— فى اقامة مشروعات متخصصه للتغليف والتعبئه ٠

٥ـ دراسة المشاكل العامه التى تعترض النشاط التصديرى سواء فى مرحلـه الانتـــاج أو التسويق والعمل على حلها دون وسطاء ٠

٦ـ دراسة وتطوير الاجراءات الخاصه بالتصدير من حيث المدة التى يستغرقها كل اجراء وحجم المستندات والعبء المالى الذى يتحمله المصدر ، بقصـد تبسيط هذه الاجراءات وتخفيض عبئها وتأثير تعدد الاجهزة والازدواج فيما بينها ٠

٧ـ تبنى نظام متكامل لحوافز التصديـــر ٠

٨ـ ان يتم توفير الموارد اللازمه لاقامه البنيه الاساسية المطلوبه ٠

المحور الثالـث :

وضع برنامج قومى لتنميه الصادرات يكفل احداث التغيرات التنظيميـــه والتكنولوجيه المطلوبه لاقامه قاعده للانتاج من اجل التصدير يساهـــم فيه كل قطاع منتج او خدمى بنصيب واضح ومحدد ويكون له اثـــره المحسوس فى زياده الصادرات وعلاج العجز فى الميزان السلعى والخدمى طوال السنوات العشر القادمـــه ٠

ويمكن ان يأخذ هذا البرنامج شكل الخطه العينيه التى تستهدف :ـ

١ـ وضع اهداف محدده لزياده الصادرات خلال فتره زمنيه مع تحســـن ملموس فى الميزان التجارى وميزان المدفوعـات ٠

٢ـ احداث تغير حاسم وجوئ فى هيكل الانتاج ينعكس على هيكل الصادرات سواء من خلال الوحدات القائمة او الوحدات الجديدة مع التركيـــز على القطاعات التى تستطيع أن تتجاوب أكثر من غيرها مع الدعوه لهـذا التغيـر ٠

٣ـ وضع التدابير الكفيله بتنفيذ هذه الخطه العينيه فى مجال :ـ

أ ـ تمويل مشروعات البنيه الاساسيه والحوافز على نحو ماتقدم ٠

ب ـ تدبير الاستثمارات المطلوبه للاحلال والتجديد واقامه المشروعـات التصديريه الجديده ٠

جـ ـ التركيز على نظم التعليم والتدريب ورفع المهاره ٠

د ـ تنميه واقامه مشروعات عامه أو خاصه او مشتركه للتسويق الخارجى للمنتجات المصريـــه ٠

ويرتبط نجاح هذه الاستراتيجيه بتوجه واضح نحو التصدير مدعوم بمجموعه من السياسات الاقتصاديه الاقتصاديه على المستوى القومى والتى سبق أن اوضحنا بعـــض معالمهـــا ٠

قائمه بالمصادر الاساسيه

مصادر عربيه :-

اولا : كتب :-

١ - زكريا نصر واخرين (مترجم). الشمال والجنوب - برنامج من أجل البقاء . الكويت : الصندوق الكويتى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ١٩٨١ .

٢ - عادل حسين . مصر من الاستقلال الى التبعيه (٧٤ - ١٩٧١) . بيروت . دار الكلمه . ١٩٨١ .

٣ - محمد عبد الفتاح منجى واخرون . الانتاجيه . القاهره - بيمكو للاستشارات . ١٩٨٩ .

٤ - چيرمين حزين . الجدول والرقابه على الانتاج . القاهره ١٩٨٦ .

٥ - على عبد الوهاب . طرق تحديد الاحتياجات التدريبيه . القاهره . المنظمه العربيه للعلوم الاداريه . ١٩٧٧ .

ثانيا : دوريات :-

١ - نجوى على خشبه . القطاع الخاص وتنميه الصادرات الصناعيه المصريه . مجله مصر المعاصره . العددان ٤١٥ ، ٤١٦ . ١٩٨٩ .

٢ - عبد المطلب على . الصادرات الصناعيه فى مصر ووسائل تنميتها . المجله العلميه لكليه تجاره اسيوط . العدد (١٢) . ١٩٨٧ .

٣ - محمد محمد ابراهيم . دور المصلحه فى زياده الانتاجيه فى قطاع الصناعه . مجله الكفايه الانتاجيه . العددان الاول والثانى . ١٩٨٩ .

لا : تقارير ووثائق ورسائل علميه :—

١ — الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٣ .

٢ — مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه . احصاءات التجاره الدوليه والتنميه ١٩٨٣ .

٣ — عاليه المهدى . تقييم أثر سياسه الانفتاح الاقتصادى على الصناعات فى مصر رساله دكتوراه فى الاقتصاد . كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه . ١٩٨٤ .

٤ — احمد شلبى . الصناعات التحويليه فى مصر — محاوله لتفسير الماضى واستشراف المستقبل . مشروع ايدكاس ٢٠٠٠ . ١٩٨١ .

٥ — محمد الخلوى . دراسه تحليليه لهيكل الصناعه المصريه . مذكره خارجيه بمعهد التخطيط القومى رقم ١٣٣٠ . ١٩٨٢ .

٦ — رافت شفيق . حول الانماط العامه للتنميه الصناعه بالدول الافريقيه . دراسه مقدمه للمؤتمر الافريقى لسياسات واستراتيجيات التنميه الصناعيه . ١٩٧٨ .

٧ — جمعه محمد عامر . فاعليه التخطيط فى علاج المشكلات الهيكليه للاقتصاد المصرى رساله ماجستير غير منشوره . كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ١٩٨١ .

٨ — رمزى زكى . الاعتماد على الذات بين الاحلام النظريه وضراوة الواقع والشروط الموضوعيه الكويت . دار الشباب . ١٩٨٧ .

٩ — المجالس القوميه المتخصصه : تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية . سبتمبر — يونيو ١٩٨٧ — ١٩٨٨ .

١٠ — الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء . تطور اعداد خريجى مراكز التدريب المهنى بنظام التلمذه الصناعيه بمصلحه الكفايه الانتاجيه والتدريب المهنى بوزاره الصناعه فى مصر خلال الفتره من عامى ٨٠/١٩٨١ الى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ . يوليو ١٩٨٨ .

١١ — الجهاز المركزى للتنظيم والاداره : اداره نشاط التصدير فى مصر — دراسه ميدانيه ١٩٩٠

١٢ — محضر اجتماع لجنه الصناعة بشعبه مصدرى القاهرى والشعبه العامه للمصدرين ٦٠/٨/١٩٨٩

١٣ — جمعيه رجال الاعمال المصريين : مذكره للسيد الدكتور وزير الاقتصاد عن المشاكل التى تواجه الصادرات المصريه واقتراحات حلها .

١٤ — مركز تنميه الصادرات المصريه : ورقه عمل اللجنه الفرعيه لاستراتيجيه التصدير ووضع خطه قوميه للصادرات .

١٥ — هيئه القطاع العام للتجاره الخارجية . ملخص اجتماع السادة مصدرى القطاع الخاص بالغرفه التجاريه لدراسه مشاكل التصدير . ٢١/١٢/١٩٨٦ .

١٦ــ البنك الاهلى المصرى ــ اداره البحوث الاقتصاديه • ازمه صناعه التصدير فى مصر ١٩٩٠ •

١٧ــ فتحى موسى • تفاقم الفجوه بين الصادرات السلعيه والواردات ٧٥ــ ١٩٩٠/٨١ بحث دبلوم معهد التخطيط القومى • ١٩٩٠ •

١٨ــ الجهاز المركزى للمحاسبات • تقيم اداء شركات التجاره الخارجيه ١٩٨٧/٨٦ •

١٩ــ وزاره الاقتصاد ــ مركز تنميه الصادرات المصريه • مشروع تدعيم الهيكل التنظيمى لمركز تنميه الصادرات المصريه •

٢٠ــ محمد ماجد خشبه ــ مراجعات تنميه فى بيئه اعمال المشروعات الصنايه الصغيره فى مصر • بحث مقدم لندوه الصناعات الصغيره بمعهد التخطيط القومى ١٩٨٨ •

٢١ــ عماد الساكت وميوفت بسيونى • دور المعارض والاسواق الدوليه فى تنميه صادرات جمهوريه مصر العربيه • بحث دبلوم بمعهد التخطيط القومى • ١٩٨٢ •

٢٢ــ البنك المصرى لتنمية الصادرات • الموازنه التخطيطيه للبنك المصرى لتنميه الصادرات عن العام المالى ١٩٩١/٩٠ •

٢٣ــ منال على غراره • اقتصاديات النقل الدولى فى مصر ٧٥ ــ ١٩٨٥ • ماجستير فى الاقتصاد ــ تجاره عين شمس ١٩٨٦ •

٢٤ــ الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ــ الاداره المركزيه لمشروعات التطوير • نظم واجراءات التصدير بمجمع بضائع مصر للطيران ١٩٩٠ •

٢٥ــ الجهاز المركزى للتنظيم والاداره • دراسه تطوير نظم العمل وتبسيط الاجراءات بمصلحه الرقابه الصناعيه ١٩٨٨ •

٢٦ــ • دراسه تطوير نظم العمل بالهيئه المصريه العامه للتوحيد القياسى وجوده الانتاج • ١٩٨٩ •

- مصادر أجنبيـــــة :

أولا : كتـــب

- Export Promotion policies 'World Bank staff working paper No. 313' January 1979. -1

- Egypt. Industrial sector memo. main report. Vo.1 Emena country department lll. Industry and development operations division. June. 1489. -2

- chenery, H., and chark PJ. Interindustry economics . John Wisley sons. 1959. -3

ثانيا : دوريات وبحـوث :

- Bela Balassa. Exports and Economics Growth-further. Journal of development economics. June. 1978. -1

- Donald Bkeesing. The four successful exception official export and support for export marketing in Hong Kong, Singapore, the rebublic of Korea and Taiwan. UNDP . 1988. -2

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية(ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية(ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاصتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية

دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة . أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى سبتمبر ١٩٩٠ وتكنولوجى

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ..

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢ـ امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير١٩٩١
٦٣ـ دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) الجزء الأول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحاليةوالمتوقعة بشرق أوربا ، ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ـ انعكاسات ازمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ـ الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣ـ خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩١